# المؤتمر التأسيسي
# للمنتدى العالمي
# للبرلمانيين الإسلاميين

بسم الله الرحمن الرحيم

**تقديـم**

يأتي هذا الكتاب كباكورة إصدارات المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين، بمناسبة انعقاد المؤتمر العام الثاني للمنتدى، بعد ثلاث سنوات من العمل والنشاط في هذا الفضاء العالمي الواسع والحيوي، الذي نطمح فيه إحراز موقع لائق نساهم من خلاله بما نراه يحقق إضافة نوعية وايجابية لقضايا الأمة، وانشغالات شعوبها، ولعموم الإنسانية جمعاء.

يأتي هذا الكتاب ليلقي الضوء، ويوثق لحدث تاريخي هام في مسيرة وسجل المنتدى، ألا وهو المؤتمر التأسيسي، الذي انعقد منذ ثلاث سنوات خلت بالعاصمة الاندونيسية جاكرتا في الفترة من 19 إلى 21 يناير2007م، تحت رعاية كريمة من رئيس الجمهورية الإندونيسية السيد سوسيلو بامبانغ يودهويونو، وبمشاركة العديد من الوفود البرلمانية من 17 دولة من أقطار العالم العربي والإسلامي.

وهو الحدث الذي نال آنذاك، اهتمام الكثير من المراقبين والمتتبعين، ووصفوه بالحدث الهام، فقد اعتبره البعض بالخطوة الأولى من نوعها في التاريخ البرلماني العربي والإسلامي، واعتبره البعض الآخر فكرة من أروع ما صنع الإسلاميون في حاضرهم المنظور.

إن منتدانا، الذي ينظم اليوم مؤتمره العام الثاني، هو فضاء حيوي جديد ارتادته الحركة الإسلامية في مجال العمل السياسي عامة، والعمل البرلماني على وجه الخصوص، جاء تتويجا لسياسة المشاركة في أكثر من دولة عربية وإسلامية، انتهجت مسار الانفتاح الديمقراطي، هذه السياسة وهذه التجربة، هي اليوم محل دراسة ومناقشة في أشغال مؤتمرنا العام الثاني، من طرف نواب المنتدى الذين تزايد ويتزايد عددهم من محطة لأخرى، بالموازاة مع ارتياد المنتدى لمواقع متقدمة، ترشحه لأدوار هامة، يتشوف إليها أعضاء المنتدى بكل حرص ومسؤولية وطموح.

لقد استجمعنا في هذا الإصدار كلمة رئيس اللجنة التحضيرية، وكلمة الوفود البرلمانية المشاركة، وكلمات ضيوف المؤتمر في جلسته الافتتاحية، ومختلف الأوراق المقدمة للمناقشة في الأشغال، والندوات المنظمة، وما طرحته اللجان في القضايا المطروحة، والبيان الختامي وإعلان جاكرتا، مع الاعتذار عن غياب بعض الأوراق والمعلومات لعدم تمكننا من الحصول عليها.

إن وقوفنا على هذا الحدث الهام، هي وقفة توثيقية، لأحد أكبر أنشطة وأعمال المنتدى الذي يؤمن بالعمل التراكمي، يثمن العمل ويحرص على الانجاز، ويؤكد على الجودة ويتوخى التطوير.

وإذا كانت "مسيرة الألف ميل تبدأ بالخطوة الأولى". فإن خطوة المؤتمر التأسيسي، أعقبتها خطوة المؤتمر العام الثاني، وخطوة المؤتمر العام الثاني تنتظرها خطوات وانجازات إضافية نوعية أخرى، على الأصعدة السياسية والدبلوماسية والتشريعية والرقابية والإعلامية والتوثيقية والتدريبية، وغيرها من أنشطة وأعمال المنتدى..، التي يسعى الجميع على استيفاء الوسع فيها، وتحقيق ما تتطلبه من جهد وانجاز، من أجل أن تكلل بالنجاح.

والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

## في غرة العام الهجري الجديد:

## ميلاد المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين.

أعلن يوم الأحد 02 محرم 1428هـ الموافق 21 يناير 2007م بالعاصمة الإندونيسية جاكرتا عن تأسيس المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين، كأول تجمع عالمي لبرلمانيي الأحزاب والحركات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، وقد انعقد المؤتمر التأسيسي للمنتدى بحضور الرئيس الإندونيسي سوسيلو بامبانغ يودهويونو وبمشاركة وفود عديدة من دول إسلامية مختلفة.

وأكد البرلمانيون الإسلاميون أن هذا المنتدى يأتي استجابة لعدة متطلبات اقتضتها المشاركة السياسية للحركات الإسلامية في عشرات الدول العربية والإسلامية، مما طرح فكرة تأسيس منتدى عالمي يمثل المئات من نواب الحركة الإسلامية في برلمانات دولها، فقد أكد رئيس المنتدى الأستاذ عبد المجيد مناصرة لـ"قناة الجزيرة" من جاكرتا: "أن المنتدى ضم الإسلاميين الأكثر اعتدالاً والأكثر مصداقية؛ لأنهم منتخبون من شعوبهم".

وأضاف "أن البرلمانيين سيتحركون في الفترة القادمة على عدة جبهات أولها التعريف بهذا المنتدى وإزالة حالة الخوف والارتياب والتوجس من وصول رسائل خاطئة للبعض حول أهدافنا".

"وثانيها جبهة الحوار مع الغرب، وسيكون للمنتدى دور بتعريف الغرب بحقيقة الإسلام وحقيقة الإسلاميين، ونطمئن الأطراف كلها أن الإسلاميين عندما يمارسون العمل البرلماني والسياسي ويمارسون الحكم فسيكون ذلك وفقاً لرؤية ديمقراطية تكفل مصالح الناس في ظل القيم المشتركة للإنسانية جمعاء".

وقال مناصرة: "يجب أن يفرق الناس بين المسلمين المعتدلين وبين كثير من ممارسات العنف التي تلصق بهم، ونحن نقول: إن من يكون صاحب مصداقية أكبر في التحدث باسم الإسلام والمسلمين هو من انتخبه الشعب بهذه الصفة".

وأوضح أن فكرة تأسيس المنتدى تبلورت من خلال لقاءات كان يعقدها برلمانيون إسلاميون على هامش الاجتماعات والمؤتمرات الدولية والإقليمية التي يشاركون بها، مشيراً إلى أنهم ليسوا بديلاً لأحد ولا تابعين لأحد، وإنما يطرحون أنفسهم وفق رؤية تعاونية مع الآخر.

ومن جهته أكد النائب البحريني صلاح علي عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي للبرلمانيين الإسلاميين لمجلة "الوسط" بأن «فكرة المنتدى انبثقت من قناعة مجموعة من النواب الإسلاميين بالعمل البرلماني المشترك والمستقل لخدمة قضايا الأمة الإسلامية والنهوض بشعوبها ضد الاستبداد والتبعية والتخلف والتجزئة، فضلاً عن المساهمة في جهود الإصلاح السياسي الرامية إلى ضمان التعددية الديمقراطية وحقوق الأقليات، وتعزيز الحريات الأساسية وحقوق الإنسان وسيادة الشعوب». وأوضح أن المنتدى سيعمل مع البرلمانات والمنظمات الدولية لبلوغ عدد من الأهداف.

وأوضح صلاح بأن "المنتدى سيعمل على فتح الحوار مع الهيئات السياسية الدولية الرسمية والشعبية بشأن قضايا الإسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والسلم ومحاربة الإرهاب والتطرف وقضايا الشعوب المسلمة وسير عملية الانتخابات وغيرها من القضايا المعاصرة، والانتصار لقضايا الأمة وعلى رأسها القضية الفلسطينية وتأكيد حق الشعوب في مقاومة الاحتلال، بالإضافة إلى رفض كل أشكال العنف والتطرف من أقوال وأفعال". و"سيسعى المنتدى إلى الإسهام في محاربة الفساد بكل أشكاله وفضح المفسدين، والعمل على نشر قواعد الشفافية في تسيير الشئون العامة، وتدريب البرلمانيين على أدوات الرقابة البرلمانية وفنون التشريع وتقنيات الاتصال والتعامل مع الجماهير وقيادة الرأي العام، وإدارة الحوار وإجراء البحوث، وكشف الممارسات غير المشروعة التي تمارس ضد النواب والمترشحين لبرلمانات الدول الإسلامية".

وقد جاء الإعلان التأسيسي للمنتدى ليؤكد على مسار التغيير السلمي وتنسيق الجهود لإصلاح التشريعات بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، مع طرح بعض المشاركين لفكرة جعل المنتدى نواة لبرلمان موحد للدول الإسلامية يحتضن كل التوجهات الفكرية مستقبلا.

وقد عرف مشروع القانون الأساسي المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين بكونه "هيئة شعبية مستقلة عالمية تجمع البرلمانيين الإسلاميين من كل الأقطار للتنسيق والتشاور والتعاون، ومعنية بالنهوض بالعمل البرلماني وتطويره وتقديم صورة حقيقية ومشرفة عن البرلمانيين الإسلاميين والتحدث باسمهم في المحافل الدولية"، ولعل أهم أهداف المنتدى هي:

- تنسيق الجهود التشريعية في اتجاه إصلاح القوانين بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية السمحة ومواجهة ما تفرضه العولمة والضغوط الدولية من قوانين تتصادم مع تعاليم الإسلام أو تضر بالمصالح الوطنية أو القومية.
- الإسهام في جهود الإصلاح السياسي ونشر الشورى والديمقراطية والدفاع عن الحريات وتدعيم جهود إرساء قواعد الحكم الراشد
- فتح الحوار مع الهيئات السياسية الدولية الرسمية والشعبية حول قضايا الإسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والسلم والانتخابات وغيرها من قضايا معاصرة.
- الانتصار لقضايا الأمة الإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية والتأكيد على حق الشعوب في مقاومة الاحتلال وصد العدوان.
- رفض كل أشكال العنف والتطرف أفكارا وأعمالا.
- نشر الفكر السياسي الإسلامي.
- الإسهام في محاربة الفساد بكل أشكاله وفضح المفسدين والعمل على نشر قواعد الشفافية في تسيير الشؤون العامة.
- تدريب البرلمانيين على أداوت الرقابة البرلمانية وفنون التشريع وتقنيات الاتصال والتعامل مع الجماهير وقيادة الرٍأي العام وإدارة الحوار وإجراء البحوث.
- تعزيز اللقاءات بين البرلمانيين الإسلاميين وتعميق علاقات التعارف والتعاون بينهم.
- تشجيع المرأة على المشاركة السياسية والاهتمام بالبرلمانيات.

- كشف الممارسات غير المشروعة، التي تمارس ضد النواب والمرشحين لبرلمانات الدول الإسلامية.

وقد ناقش المؤتمرون ممثلو الأحزاب الإسلامية في برلمانات العالم العربي والإسلامي على مدى ثلاثة أيام: من الجمعة 19 يناير 2007 إلى غاية الأحد 21 منه، عدة قضايا منها تقييم تجارب الحركات الإسلامية، إلى جانب القضايا الأخرى الساخنة الراهنة في العالم.

وقدمت في المؤتمر عدد من الأوراق للمناقشة من قبيل: الحوار مع الآخر، وأولويات الإصلاح السياسي، والديمقراطية والنضال السلمي، ودور البرلمانات في نصرة قضايا الأمة، وقراءة في التجارب البرلمانية للإسلاميين، ونظمت ندوة في موضوع: "نماذج الديمقراطية والمشاركة والإصلاح في بعض الأقطار" بمشاركة عدد من البلدان المشاركة التي استعرضت تجاربها الخاصة، كما توزع المؤتمرون على عدة لجان للتفصيل في القضايا المطروحة (الحريات وحقوق الإنسان، الرقابة البرلمانية، الإسلام والديمقراطية، دور البرلمانات في التنمية، تنسيق التشريعات وإصلاح القوانين، القانون الأساسي، المرأة والطفولة، لجنة فلسطين ولجنة حال الأمة،...).

وتجدر الإشارة إلى أن الحضور كان متنوعا ضم الإسلاميين من دول عربية وإسلامية ومن مختلف التيارات السياسية والمذاهب الدينية وعبر بحق عن الأمة بكل مكوناتها.

وقد انطلقت أشغال المؤتمر التأسيسي صبيحة يوم الجمعة 19 يناير 2007 بعد الافتتاح بالقرآن الكريم، بكلمة ترحيبية للأستاذ لطفي حسن إسحاق رئيس اللجنة المشرفة، وكلمة للوفود البرلمانية المشاركة تقدم بها نيابة عنهم رئيس وفد فلسطين عبد الرحمن زيدان وزير الأشغال العامة وعضو المجلس التشريعي، وكلمة الأستاذ عبدالمجيد مناصرة رئيس اللجنة التحضيرية، وكذا كلمة رئيس الجمهورية الإندونيسية سوسيلو بامبانغ يودهويونو، إضافة إلى مداخلة للدكتور نور وحيد هدايات (رئيس المجلس الشعبي الاستشاري) بعنوان: "الإسلام والإصلاح السلمي"، كما تقدم رئيس البرلمان الإندونيسي أغانغ لاكسونو بمداخلة أخرى كذلك.

وقد انبثق عن المؤتمر التأسيسي مؤسسات قيادية كما ينص القانون الأساسي للمنتدى، أولها مجلس الإدارة الذي يضم عضوا عن كل قطر ينتخبه أعضاء الوفد المشاركين في المؤتمر، بالإضافة إلى أعضاء الهيئة التنفيذية التأسيسية.

وانتخب مجلس الإدارة بالإجماع عبدالمجيد مناصرة رئيسا للمنتدى وكل من حسين إبراهيم (مصر) وناصر الصانع (الكويت) نائبين للرئيس.

وبعد التشاور بين الرئيس ونائبيه تم اقتراح كل من:

- لطفي حسن إسحاق (إندونيسيا) أمينا عاما.
- صلاح علي (البحرين) المسؤول المالي.
- نجيب غانم (اليمن) مسؤول الإعلام.
- عزام الهنيدي (الأردن) مسؤول التدريب.
- عبد القادر اعمارة (المغرب) مسؤول التشريع.

وقد شكل المؤتمر التأسيسي للمنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين فرصة للنواب للاطلاع على التجربة البرلمانية والتنموية الإندونيسية وبحث سبل تعزيز التعاون والتنسيق بين البلدان، وكذا ربط علاقات مع باقي النواب البرلمانيين المشاركين من مختلف أنحاء العالم.

# الجلسة الافتتاحية

**WELCOME SPEECH BY THE CHAIRMAN OF THE STEERING COMMITTEE AND GENERAL SECRETARY OF THE EXECUTIVE COMMITTEE OF THE INTERNATIONAL FORUM FOR ISLAMIST PARLIAMENTARIAN (IFIP)**
**Jakarta, January 19, 2007**

*Bismillahhirrahmaanirrahiim*
*Assalamu'alaikum warrahmatullahi wabarrakatuh*

***H.E. DR. Susilo Bambang Yudhoyono**, President of the Republic of Indonesia,*
***H.E. DR. M. Hidayat Nurwahid.** Chairman of The People Consultative Assembly of the Republic of Indonesia,*
***H.E. Mr. Agung Laksono**, Speaker of the House of Representatives of the Republic of Indonesia,*
***Honorable DR. Abdul Majid Minasra**, Chairman of the Executive Committee of IFIP,*

*Distinguished Delegates,*
*Ladies and Gentlemen,*

It is a great delight for me to extend a warm welcome to the honorable members of parlement and ministers, who have journeyed all the way from respective home countries to Jakarta for this historical event..*Ahlan wa sahlan…!*

May I also convey my heartfelt appreciation and gratitude to our gracious President Mr Susilo Bambang Yudhoyono, Mr. Agung Laksono, and Mr. Hidayat Nur Wahid for their fully support and assistance that has made the convening of this conference possible.

*Excellencies,*
*Ladies and Gentlemen,*

This International Forum for Islamist Parliamentarian initiative, is instrumental in the development of mutual thoughtfulness and common interests of addressing global challenges particularly in promoting democracy.

The theme that has been chosen for this 1st Conference, "Peaceful Reform and Democracy toward a Better Future," is a fitting one indeed. This is precisely why we are here. We are committed to endorsing peaceful reform and democracy for achieving a better future.

*Excellencies,*
*Ladies and Gentlemen,*

Indonesia is the one phenomena in the world. With the various ethnic, religion, and domestic challenge we are able to implement democracy, peaceful reform, and its effort for the better future.

We may learn that we can remain be a Muslims, while embracing the principles of human rights and democracy, and more significantly, while implementing them. Truly indeed, Islam is able to work harmoniously hand-in-hand with democracy, and I am very glad to say that Indonesia has been an existing proof of this harmony.

It is a much pleasure of ours to having you here, and there is nothing we expect but your enjoy being in Jakarta.

Thank you.
*Wassalamu'alaikum warrahmatullahi wabarrakatuh.*
LUTHFI HASAN ISHAAQ, MA

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الأستاذ عبد المجيد مناصرة

في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر التأسيسي للمنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين

جاكرتا يوم 19-01-2007

**السيد فخامة رئيس جمهورية إندونيسيا سوسيلو بامبانغ يودهويونو،**

**السيد رئيس المجلس الشعبي الاستشاري محمد هداية نور وحيد،**

**السيد رئيس البرلمان الإندونيسي أغونغ لاكسونو،**

**السادة معالي الوزراء،**

**سعادة السفراء،**

**الإخوة والأخوات البرلمانيون،**

**ممثلي وسائل الإّعلام،**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،**

اسمحوا لي في البداية باسمكم جميعا أن أشكر فخامة رئيس جمهورية إندونيسيا على تكرمه بأن تستضيف بلاده ميلاد المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين ورعايته لجلسة افتتاح المؤتمر التأسيسي.

والشكر باسمكم جميعا أيضا نقدمه للجنة التأسيسية التي بادرت وفكرت ودعت إلى هذا المنتدى وحضّرت له.

كما نشكر الإخوة في اللجنة التنظيمية خلية العمل التي عملت بجد واجتهاد بقيادة الأستاذ لطفي حسن إسحاق عضو الهيئة التأسيسية ووفرت لنا حسن الضيافة وشروط نجاح المؤتمر وهي لا تزال تسهر على إتمام العمل على أكمل وجه.

كما نشكر الإخوة البرلمانيين على تجشمهم متاعب السفر وتحمل نفقاته على حسابهم الخاص، وقد جاءوا من أماكن بعيدة من أجل إنجاح المؤتمر.

إننا نودع اليوم سنة هجرية وغدا نستقبل أخرى جديدة، وكلنا أمل أن يكون تأسيس المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين فاتحة خير لمستقبل جديد للأمة، وبداية لعمل برلماني جاد يأخذ على عاتقه النهوض بالأمة وشعوبها ومنعطف تحول في حياة العمل السياسي الإسلامي.

يتساءل البعض عن فكرة المنتدى وكيف ولدت؟

وما أهدافه وبرامج عمله؟

وأقول لكم:

إن الفكرة كانت تدور بين عدد من البرلمانيين الإسلاميين عندما كانوا يلتقون في المؤتمرات الدولية والإقليمية الرسمية بدافع الرغبة في عمل شعبي مستقل، وأخذت الفكرة تتطور شيئا فشيئا إلى أن أصبحت قابلة للتجسيد مع تزايد عدد البرلمانيين الإسلاميين في كثير من الأقطار العربية والإسلامية.

إن حال الأمة لا يخفى على أحد، وهذا ما يفرض على أبنائها أن يأخذوا بكل الأسباب التي تسمح لهم بأداء أدوارهم تجاهها.

ونأسف أن نجد البعض يوغل في القطرية في زمن العولمة، ويعمل على التجزئة في زمن الأممية، ويميل إلى التشدد في زمن الاعتدال، ويلهث وراء الاستسلام في زمن الانتصار، ويقصي المرأة في زمن مشاركة الجميع.

كما يقلقنا الفساد الذي أخذ يستشري في جسم بعض إدارات الحكم ومؤسساته، والابتعاد عن معايير الشفافية في تسيير المال العام.

ويؤلمنا أن تنتشر الأمية في أمة "إقرأ" ويسود التخلف في أمة "وقل اعملوا".

يشغلنا ما يحدث في فلسطين من عدوان صهيوني وافتتان داخلي، وما يحدث في العراق والخوف من الحرب الأهلية وما يحدث في الصومال والسودان ولبنان وغيرها من دولنا.

**إخواني أخواتي،**

إن المنتدى جاء ليوفر إطارا تنسيقيا وتشاوريا للبرلمانيين الإسلاميين للتحرك على محور طنجة جاكرتا كما يسميه المفكر الجزائري مالك بن نبي ضمن مجموعة من الأهداف منها:

1- تنسيق الجهود التشريعية في اتجاه إصلاح القوانين بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية السمحة، ومواجهة ما تفرضه العولمة والضغوط الدولية من قوانين تتصادم مع تعاليم الإسلام أو تضر بالمصالح الوطنية أو القومية.

2- الإسهام في جهود الإصلاح السياسي ونشر الشورى والديمقراطية والدفاع عن الحريات وتدعيم جهود إرساء قواعد الحكم الراشد.

3- فتح الحوار مع الهيئات السياسية الدولية الرسمية والشعبية حول قضايا الإسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والسلم والانتخابات وغيرها من القضايا المعاصرة.

4- الانتصار لقضايا الأمة الإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية والتأكيد على حقّ الشعوب في مقاومة الاحتلال، وصدّ العدوان.

5- رفض كل أشكال العنف والتطرف، أفكارًا وأعمالا.

6- نشر الفكر السياسي الإسلامي.

7- الإسهام في محاربة الفساد بكل أشكاله وفضح المفسدين، والعمل على نشر قواعد الشفافية في تسيير الشئون العامة.

8- تدريب البرلمانيين على أدوات الرقابة البرلمانية وفنون التشريع وتقنيات الاتصال والتعامل مع الجماهير وقيادة الرأي العام وإدارة الحوار وإجراء البحوث...

9- تعزيز اللقاءات بين البرلمانيين الإسلاميين، وتعميق علاقات التعارف والتعاون بينهم.

10- تشجيع المرأة على المشاركة السياسية، والاهتمام بالبرلمانيّات.
11- كشف الممارسات غير المشروعة، التي تمارس ضد النواب والمرشحين لبرلمانات الدول الإسلامية.

**أيها الإخوة أيتها الأخوات،**

اجتمعنا اليوم لنحول الأمنيات إلى نيات والأهداف إلى برامج، والأقوال إلى أفعال، والطموح إلى واقع.
إن المنتدى ليس بديلا لأحد، كما أنه ليس تابعا لأحد، لا يحركه إلا واجب العمل وغيرته على الأمة وحرصه على مصالح الإنسانية.
ويطرح المنتدى الحوار والتعاون مع الآخرين أسلوبا حضاريا، فالبرلمانيون بحكم تمثيلهم لشعوبهم بالانتخاب مؤهلين لهذا الدور.
وسيعكف المشاركون لمدة 03 أيام على دراسة مجموعة أوراق عمل في جلسات عامة، وتنظيم لجان تتولى إعداد اقتراحات حول:
- الإسلام والديمقراطية.
- الحريات وحقوق الإنسان.
– حال الأمة والخروج من الأزمة.
- القدس وقضية فلسطين.
- الرقابة البرلمانية.
– دور البرلمانات في التنمية.
- تنسيق التشريعات وإصلاح القوانين.
– القانون الأساسي للمنتدى.
– قضايا المرأة والطفولة.
وسينتهي المؤتمر إلى تشكيل هيئات المنتدى كما سيأتي ذلك في القانون الأساسي.
أملنا كبير في توفيق الله لنا جميعا لإنجاح العمل.

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.**

# كلمة فخامة الرئيس الإندونيسي:
# الدكتور سوسيلو بامبانغ يودويونو

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
سعادة رئيس المجلس الاستشاري الشعبي، الأخ الدكتور هداية نور واحد،
سعادة رئيس مجلس النواب الإندونيسي،
سعادة رئيس المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين،
أيها السادة والسيدات، الحضور والحاضرات..

تعالى لنبدأ بحمد الله رب العالمين الذي بعونه نقدر على انعقاد هذا المؤتمر التأسيسي للمنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين، أعلّق على هذا المؤتمر الهام وعلى المسؤولين والمنسقين له، لمبادرتهم على عقد هذا المؤتمر المهمّ نحو هذا التطلع المستقبلي.
إن إندونيسيا حقيقة مفتخرة وسعيدة لاستضافة هذا المنتدى التأسيسي، وإلى كافة الحضور والمشاركين الذين جاؤوا من نحو 28 دولة صديقة، نرحب بقدومكم إلى جاكرتا ترحيبا حارّا، وأرجوا أن تستمتعوا في ضيافتنا، وأقدر هذا المؤتمر الفريد والاستراتيجي، باعتبار أن المشاركين هم البرلمانيون والسياسيون وأصحاب القرار السياسي، الذين لديهم صلاحيات في صناعة القرار، ولهم القوة والنوعية والكفاءات لتغيير اعتقاد المسلمين في العالم، وفي الأيام القليلة القادمة ستناقشون موضوعات هامة كالحقوق الإنسانية والحوار بين الديانات والسعي لتقوية طاقة بشرية وتطبيق الديمقراطية وغير ذلك.
هذه الموضوعات تعكس الحقيقة الواقعية في تناول سعادتكم لقضايا الأمة الإسلامية، التي ينبغي أن نبذل مجهودات كبيرة في إيجاد حل وسط، والأمر الأهم على الأمة أن تكون قادرة على العمل والأداء، وتوسيع المعالم المستقبلية، ومجالات التعاون، وترقية مستوى الحياة وتبادل التجارب فيما بيننا. ومن وجهة نظري أن هذه الأمة لم تركز على هذه النقطة بشكل مكثف ودقيق، ومن الممكن أن تؤدي هذا وتكون سببا لتنمية هذه الكفاءات الكامنة والحقيقية.
اذكروا أيها السادة والسيدات، أنه بعد نحو 14 قرنا سالفة علمنا التاريخ الإسلامي أننا وصلنا إلى ذروة القوة عندما استطاعت الأمة أن تواجه قضاياها في ذلك العصر ثقافيا وتتطلع إلى المستقبل في تناول قضايا تلك الفترة الزمنية، وكلنا يعلم أن الإسلام انتشر بسرعة مدهشة من مكة إلى المدينة في القرن السابع الهجري إلى بقية المنطقة العربية والقارة الأوروبية، وفي القرن الثالث عشر الهجري تمكن الإسلام من إثبات وجوده وكيانه كأكبر الحضارات العالمية حيث أن بغداد كانت تعتبر معقلا لها، وكانت مركز التقدم والتمدن بالمقارنة مع أوروبا التي كانت تعيش حياة مظلمة قاتلة.
كانت الأمة الإسلامية في ذلك الزمان متمسكة بمبادئها الدينية، وملتزمة بها التزاما قويا، لكن الأمر الذي دفعها إلى ذلك الوضع الخاص هو عنايتهم بالكفاءات العلمية واستيعابهم الواسع في مجالات العلم، وقاموا بتطوير القراطيس كأداة الكتابة حتى تمكنوا من طبع الملايين من المؤلفات العلمية، وطوروا المبادئ الابستيمولوجية والفلسفة والفن وعلم العمارة والرياضيات والكيمياء وعلم الفلك والجغرافية والأدوية والزراعة وعلم الملاحة وغير ذلك من العلوم، بل أن الأمة في تلك الفترة قامت باختراعات وبترجمة أعظم المؤلفات لأفلاطون وأرسطو التي تمهد وتمثل بابا واسعا للنهضة الغربية، باعتبار أن الغرب اكتشفوا ثرواتهم الفكرية من جديد عبر تلك الترجمات من قبل علماء المسلمين.
لكن للأسف أن هذه الحضارة العظيمة تقهقرت وانحطت في نصف القرن الثالث عشر خاصة بعد الغزو الذي شنته القوات المغولية وتهديم بغداد في 1258، والجزء المؤدي إلى هذا الانحطاط هو العجز والضعف الداخلي المتنامي في جسم الأمة. ومنذ تلك اللحظة سعت الأمة للنهوض من جديد رغم الركود المستمر للوصول إلى مكانتها المناسبة ولاستعادة حالتها السابقة في القضايا العالمية، مع حصول أوروبا على معالمها المبنية على مرحلة النهضة المذكورة، وبدأت أوروبا إنتاج جاليليو وكوبرنيكوس وإديسون وإنشتاين، واستطاعت أن تلحق وتسبق الأمة الإسلامية في المجالات العلمية والتكنولوجية والآداب وغيرها..
وفي وقت استأنفت فيه أوروبا الثورة الصناعية والثورة في مجال المواصلات وغيرها من الأمور التنموية والعمران والتقنية، تخلفت الأمة تخلفا مخزيا، بل أصبحت ضحية للاستعمار، وهذا هو وضع الأمة الإسلامية اليوم.
حسنا، هكذا التاريخ الطويل لهذه الأمة، والأمة اليوم التي تشمل على مليار نسمة هي طاقة عظيمة رهيبة، لكن الصورة الحقيقية الحالية إما أن يكون بعضهم يعيش المشاكل المستديمة والفقر المرير وبعضهم الآخر يعيش الحياة الرفاهية العالية، لكن ثمة جيوب الفقر والفتنة الطائفية والجهل. كما نشاهد إخواننا وأخواتنا محبوسين في الفتنة الطائفية الدامية في العراق وأفغانستان والصومال والسودان ولبنان وفلسطين، وكما نواجه الآن واقع الأمة المتخلف في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في العالم.
لننظر إلى الإحصائيات العالمية الآن، إن نحو 30 دولة كبيرة من حيث الاقتصاد في العالم، ولا توجد أي دولة إسلامية في صف كبرى الدول العشر.
وفي قائمة التنمية البشرية في العالم لا توجد دولة إسلامية في الدائرة العشرة أو العشرين أو الثلاثين دولة الأحسن أداءً وفي قائمة الثلاثين دولة تالية وهي بروني والبحرين والكويت والإمارات المتحدة التي تأتي بين رقم الثلاث والثلاثين والسبع والأربعين.
وإذا لاحظتم إلى عشرين دولة الأكثر فعالية ليست هناك أية دولة إسلامية في القائمة، وفي ظني أن هذا صحيح، وفي وقت شدة التنافس نرى أن بعض الدول الإسلامية تركز أشغالها إلى الحفاظ على الوجود (الحياة) بدلا من التركيز على تنمية القوة الفعالة للتنافس. وأريد أن أنبهكم أيضا حسب تقرير لجنة التنمية الدولية في الأمم المتحدة أن هناك 4،20% من الأطفال في العالم ماتوا كل سنة جراء سوء التغذية والإصابة بأنواع من الأمراض، وهناك أيضا حقيقة مؤلمة أن في كل ثلاثين دقيقة تموت امرأة مسلمة في أفغانستان أثناء الولادة وفي بعض الدول في أفريقيا أن الحمل يؤدي إلى الوفاة من بين 1 إلى 15 امرأة. وهذه الحالة تحتاج إلى اهتمام كبير منا. أطفالنا يعيشون في المشاكل والضيق، ومن بين السبعين دولة من أعضاء منظمة الدول الإسلامية نسبة توفير

التربية الأساسية أقل من 60%. ويجب أن ننتبه أيضا أن هناك حوالي ثمانية مليون مصاب بمرض الإيدز رجالا ونساءً في دول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي في إفريقيا ؛ قدمت هذه الحقائق أمامكم لنعلم أن هناك كثير من الواجبات أمامنا من أجل أن نتقدم لإصلاح وضع الأمة المسلمة.

ولهذا – سيداتي وسادتي، يجب علينا أن نتعاون معا جنبا إلى جنب لحمل هذه الأمة إلى الألفية الثالثة، وينبغي أن ننتبه أيضا أن مستقبل الأمة في أيدينا كلنا، وهي التي تلعب دورا مهما في تقديم المدنية والإنسانية إلى العالم أجمع، وهناك بعض المشاكل التي تواجهها الأمة:

- التأخر في التنمية، ويجب عليها أن ترد كل عدوان القوة الخارجية (العولمة) والقوة المعاصرة، ونتأسى بخطوات الجيل الأول من هذه الأمة في الخطوة إلى الأمام، فالأمة الإسلامية تملك كل الإمكانية للتقدم ونيل النجاح والرفاهية في عصر العولمة.
- تأخرنا في عملية الثورة الإنتاجية خاصة في مجال الاتصالات والمعلومات، وتخلفنا في تنمية العلوم والتكنولوجيا الحديثة ولكن كل ذلك لا يمنعنا من الدخول في دور إيجابي بقيادة الناس إلى القوة الإصلاحية؛ وحرام علينا أن نترك هذا الدور المهم من عملية حركة الإصلاح.

وفي هذه الألفية الثالثة لا ينبغي أن نضيع فرص التقدم والنتيجة النافعة لنا جميعا ؛ وهذه العولمة تساعد بعض الشعوب والدول للحصول على التقدم والرفاه، ولننظر مثلا إلى الصين والهند رغم أنهما كانتا من الدول المتخلفة قبل سنوات فأصبحتا الآن من ضمن الدول النامية شيئا فشيئا، والذي حدث في هذين البلدين يتطلب الجدية،والانفتاحية والجهود المتواصلة القيادة الصادقة.

للوصول إلى هذه المرحلة، تحتاج الأمة إلى العمل الجاد والقيادة الصادقة وتحتاج الأمة إلى القيادة – الرسمية أو غير الرسمية – التي تقودها إلى النور وكيف يجب أن يتوفر لديها المهارة والإمكانيات الكافية في الحكومة والبرلمان والنقابة والمؤسسات الاقتصادية والمنظمات الأهلية والإعلام وحقوق الإنسان، وفي طريق الوصول إلى هذه الغاية يتطلب من الأمة أن تتولد لديها الواقعية والإيجابية والانفتاح والجدية ويجب عليها أن تحافظ على الوسطية والتفاهم والانسجام، وهذه هي من المقومات لقيام السلام الأبدي والرفاهية والديمقراطية والحداثة للأمة.

ولا غرابة في محاولة الوصول إلى هذه الغاية من الإصلاح والرفاهية أن تواجه الأمة العقبات والاضطرابات ومن بين هذه العقبات رأينا صورا كاريكاتورية عن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

ولازلنا مهتمين بقضية الإسلام-فوبيا (islamphobia) في بعض دول العالم ونهتم أيضا بقضية إخواننا في فلسطين، ولكن لا بد من مواصلة الكفاح لحل هذه المشكلات.. خاصة مع هؤلاء الناس الذين لا يفهمون هويتنا ولا يفهمون ديننا الحنيف، ولا بد أن نبني الجسور بيننا وبينهم بصورة الحوار والتعاون، وفي ضمن هذه المحاولة فإن تأمين نظام العالم الجديد والألفية الثالثة لن يتحقق إلا ببناء بيت سلمي عن طريق التعاون والتشاور الإيجابي بين مختلف الاعتقادات والفئات والثقافات. على ضوء هذا نرى محاولة تركيا الانضمام إلى منظمة دول أوربا ونجاح البرلمانيين الإسلاميين في بعض الدول واختيار أحد المسلمين الأمريكيين عضوا لمجلس الشيوخ قريبا وحصول السيد محمد يونس البنغلاديشي على جائزة نوبل للسلام هذا العام. يجب أن نشجع تيار النموذج الإيجابي، بهذا الطريق تستطيع الأمة الإسلامية تبني قاعدة الانفتاح والسلام والتفاهم بين الأمم لمصلحة حقوق الإنسان.

**أيها السادة والسيدات،**

نحن المسلمون في إندونيسيا حريصين على أخذ الدور المهم في دفع تقدم الأمة، ثمانون في المائة من سكان إندونيسيا مسلمون من 220 مليون نسمة، ولذلك نحن أكبر الدول المسلمة عددا في العالم.

نبذل كل الجهود لوضع سياسة التنمية الوطنية لرفع مستوى الحياة المعيشية في إندونيسيا خاصة وفي العالم أجمع. نحن الآن في محاولة إعادة البناء بعد حدوث الأزمة الاقتصادية، والمستقبل أمامنا إن شاء الله واعدا مستنيرا. ونحن على يقين أنه سيتطور اقتصادنا تطورا جيدًا حرًا بدون أي قيود على أساس متين في محاولة القضاء على الفقر.

# كلمة ممثل الوفـود المشاركة (فلسطين)

قدمها المهندس عبد الرحمن زيدان، وزير الأشغال العامة الفلسطيني وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد نبي الرحمة وأستاذ البشرية وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه بإحسان إلى يوم الدين.

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم: **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اسْتَجِيبُواْ لِلّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ)** الأنفال24.
بالأصالة عن نفسي وعن الوفد الفلسطيني الذي جاءكم من جوار المسجد الأقصى الأسير، وبالنيابة عن كافة الوفود المشاركة، والتي شرفت مشكورة وفد فلسطين بالتحدث باسمها في هذه الكلمة، نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لفخامة الرئيس الإندونيسي (سوسيليو بامبانغ يوديونو) ولرئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الاستشاري وللحكومة الإندونيسية وللشعب الإندونيسي الشقيق على استضافتهم لهذا المؤتمر الكبير، والشكر موصول للقائمين والمشرفين وأعضاء اللجان التحضيرية التي عملت بجد وإخلاص لإخراج هذا المؤتمر إلى حيز الوجود.

**أيها الإخوة والأخوات..**
يسعدني أن أنقل إليكم تحيات إخوانكم رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني المختطف د.عزيز دويك وإخوانه، سواء منهم المختطفين أو الذين منعوا من الحضور بسبب إغلاق معبر رفح من قبل الاحتلال الإسرائيلي.
إن هذا التجمع المبارك للبرلمانيين الإسلاميين من كافة الأقطار الإسلامية، يعبر عن حاجة الأمة إلى جمع الكلمة، وأخذ زمام المبادرة وتبادل الخبرات فيما بينهم، وإننا نتطلع جميعا إلى أن يصبح هذا المؤتمر دوريا لتطوير التجربة وإثرائها، ومواكبة المستجدات ووضع الاستراتيجيات ورسم السياسات للعمل البرلماني الإسلامي المشترك، ومتابعة تطبيقها حتى لا تبقى شعارات بلا مضمون.
إن المبادرة الرائجة لعقد هذا المؤتمر تدلل بشكل واضح لا لبس فيه على نضوج الصحوة الإسلامية وانتقالها من طور الزخم الشعبي إلى طور المشاركة الفاعلة في الحكم وصولا إلى أستاذية العالم.
حيث نطمح إلى تطوير هذا المؤتمر في المستقبل القريب إلى برلمان إسلامي عام يمثل شعوب الأمة الإسلامية فنحن أولى بالتوحد من غيرنا من أمم الأرض امتثالا لقوله تعالى (وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون)، إن هذه الوفود المشاركة تمثل خيار الأمة في العودة إلى الإسلام، وتثبت من جديد أن الإسلام ليس دين إرهاب ولم ينتشر بحد السيف كما يزعمون، بل دين أخلاق وقيم سامية انتشر بالحرية والتسامح وأنتم أيها النواب المشاركون من أقطار العالم الإسلامي إنما أفرزتم باختيار شعوبكم لتحقيق هذه الرسالة وإثبات هذه الحقيقة، حيث جئتم من خلال صناديق الاقتراع، باختيار شعبي حر ونزيه شهد له القاصي والداني، رغم تنكر القوى التي تتباهى بالديمقراطية كلما تعارضت خيارات الشعوب مع مصالحها.
**أيها الأحبة،**
إننا نأمل أن يصبح هذا المؤتمر صرخة مدوية في ضمير الأمة الإسلامية حتى تستفيق من سباتها، وتأخذ دورها الريادي الذي أهلها الله له، حيث جعلها خير أمة أخرجت للناس، فلابد لها من الوحدة ولا يصلح لها إلا اجتماع الكلمة، لتذيب كل الفوارق والنعرات العرقية والمذهبية، وتفوت الفرصة على أعداء الأمة ودعاة الفرقة والفتنة تحقيقا لقوله تعالى: **(واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا)**.
وأختم كلمتي بنداء الوحدة الذي أطلقه شاعر الإسلام محمد إقبال رحمه الله حين قال:

بنور الوئام وبشرى الإخاء ** نزفّ إلى المسلمين النداء
هلمّوا جميعاً فربّ السماء ** بتوحيده وحد المسلمين
أخوتنا بين كل القلوب ** كقبلتنا بين كل الشعوب
تآخى الشمال بها والجنوب ** مع الشرق والغرب في كل حين
توحدنا في الصفوف الصلاة ** وتجمعنا في الجهاد الحياة
لدين الجماعة دعانا الإله ** لإنشاء دنيا وإعلاء دين
لقد خلد الإسلام فينا مثالا ** نزيد به ألفة واتصالا
فآوى صهيبا وآخى بلالا ** ونادى بسلمان في الأقربين

ليس في الإسلام من معنى السلام أن نقر الظلم أو نستسلما
حين يرضى مسلم أن يستضام فهو لا يحسب فينا مسلما

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

# أوراق العمل

# أولويات الإصلاح السياسي

**ورقة قدمها الأستاذ أحمد الدان، عضو المجلس الشعبي الوطني الجزائري.**

يعتبر الإصلاح السياسي أهم الأفكار المطروحة على الساحة السياسية خلال السنوات الأخيرة بعد أن كان التغيير هو الهدف الذي تتحرك في إطاره القوى المعارضة من أجل إيصال مشاريعها السياسية إلى السلطة.

والإصلاح السياسي أصبح اليوم دعوة مشتركة من الداخل ومن الخارج حيث استمرت القوى السياسية المختلفة تدعو إلى التغيير، ولكنها تمارس في نفس الوقت عمليتي المشاركة من أجل تحقيق المتاح من الإصلاحات مستندة في ذلك إلى مرجعياتها الفكرية وامتداداتها الجماهيرية كما أنها تستند بشكل أكبر إلى الدعوات الخارجية التي تحولت إلى ضغوط في أكثر من بلد من أجل تحقيق الإصلاح وتبرير التدخلات الأجنبية بقيم هذا الإصلاح مثلما يحدث في منطقة المشرق العربي بدرجة أساسية.

وإذا كانت دعوات الإصلاح الداخلية دعوات طبيعية ومشروعة فإن الدعوات الخارجية والضغط الدولي من أجل الإصلاح السياسي لا يصب بالضرورة في خانة المصلحة الداخلية للأقطار المعنية بقدر ما هو ضغط أكبر على السلط والأنظمة من أجل المزيد من الارتماء في أحضان القوى الدولية الداخلية الضاغطة وحماية مصالحها عبر التهديد الدائم بإمكانية قفز هذه القوى الداخلية إلى السلطة إذا لم تستوعبها الأنظمة عبر المقترحات الخارجية في موضوع الإصلاح مما يشكك في نوايا هذه الدوائر الدولية خصوصا وهي تصمت أمام الخروقات المختلقة ضد القوى السياسية الفاعلة في الساحات المقصودة بالتزوير على الإرادة الشعبية أحيانا أو بالقمع بمختلف أشكاله في بعض الأقطار.

والحديث عن الإصلاح السياسي يجرنا إلى مسلمة تدعمها الحقائق الواقعية، وهي أن المقتاتين من الفساد سرعان ما ينتفضون ضد إرادات الإصلاح فيعملون على تعطيلها أحيانا وعلى تحريفها أحيانا أخرى بكل الوسائل التي تمس في كثير من الأحيان عمق المجتمع وتؤدي إلى تهديد الاستقرار.

أولويات الإصلاح السياسي:

إن الذي يعنينا في هذه الورقة ليس الحديث المطول عن الإصلاح السياسي من حيث ضرورته ومجالاته والنتائج الحاصلة فيه وإنما الحديث عن أولوياته عبر هذه الورقة المطروحة للنقاش، وأهم هذه الأولويات:

1- تأمين الإصلاحات: فالإصلاح السياسي مشروع فتي في مختلف أقطارنا وهو عرضة للنسف أو لتصفية الملفات الموروثة عن طريق برامج الإصلاح بمزيد من الأخطاء والتجاوزات، ولهذا من المهم جدا الحديث عن تأمين حقيقي للإصلاحات وذلك بقطع خط الرجعة والتراجع عن الإصلاحات السياسية التي أصبحت فرصة اللحظة وواجب الوقت، ولا يمكن هذا التأمين إلا بتوسيع دائرة الوعي بالإصلاحات وتنويع العمل الإصلاحي ونشر ثقافة الإصلاحات السياسية في أوسع الدوائر ودعم كل مبادرات الإصلاح مهما كانت الجهات الداعمة لها ما دامت ملتزمة بتحقيق منافع معلومة للصالح العام.

2- إعطاء المصداقية لمشاريع الإصلاح: فالإصلاح السياسي حلم جميل ولكنه يبقى في فضاء التجريد إذا لم يتحول إلى برامج وأعمال ميدانية يلتزم أصحابها بشكل جاد ومسؤول بما يدعون إليه ويتحملون في سبيل ذلك نتائج ردود الأفعال المختلفة ويبتعدون عن عمليات الانتقام وتصفية الحسابات، فالإصلاح مشروع ترميمي يحتاج منا إلى رأب الصدع الذي أحدثه الفساد عبر ذهنيات تتجاوز مرحلة الفساد وانعكاساتها النفسية، والإصلاح ليس معركة ينتصر فيها طرف ويخسر فيها طرف بل هي مشروع يربح فيه الجميع ولذلك يجدر ربطها بقوله تعالى:(**فمن عفا وأصلح**) ليرتبط مشروع الإصلاح بمشروع التصالح بين مختلف مكونات المجتمع من جهة، وبين الماضي والحاضر من جهة وبين الأنظمة والشعوب من جهة أخرى.

3- توسيع المشاركة السياسية: إذ تعتبر المشاركة أحد العوامل الرئيسية التي دفعت نحو الإصلاح وقربت وجهات النظر وجمعت الجهات المختلفة على القواسم المشتركة، ولكن مشروع المشاركة السياسية مهما كانت خلفيات شركائه الفكرية لا يزال في مرحلة الطفولة، وهو يحتاج إلى أن يتعهد بالرعاية وتوسيع دوائره بشكل كبير وجعل التعددية نقطة ارتكاز في إطار التكامل المبني على قاعدة "أنا وأنت" وليس "أنا أو أنت" ومن ليس معي ليس بالضرورة ضدي.

4- الفصل الحقيقي للسلطات وتطوير أدوار كل سلطة على حدة لأن السلط التشريعية تبقى أدوارها القانونية محدودة إذا كانت هناك إرادات تقفز على البرلمانات في تقنين ما تراه خادما لمصالحها وفق رؤيتها الخاصة، والسلطة القضائية التي هي الأداة الأولى في محاربة الفساد وبالتالي صناعة مناخ الإصلاحات، لا يمكنها أن تؤدي هذا الدور إذا لكم تكن قادرة على رفع مستوى الحق القانوني فوق الجميع.

وإذا كانت السلط التنفيذية هي المسؤول الأول عن الخروقات المؤدية إلى الفساد فلابد أن تكون مجالا مباشرا للإصلاح عبر المشاركة والرقابة والمساءلة والتوجيه القادر على حماية الفعل السياسي من جهة والتصرف في المال العام من جهة ثانية بمنأى عن الأمزجة والأهواء والضغوطات التي تمارسها لوبيات ما يسمى بالجريمة المنظمة.

5- تطوير منظومات إقليمية حول مشاريع الإصلاح للخروج من التصرفات القطرية التي يشعر أصحابها بنوع من الحرية إلى مسؤوليات تتجاوز الأقطار والحكومات ضمن المجموعات الإقليمية المشكلة في برلمانات إقليمية ولجان تنسيق إقليمية ومشاريع إصلاحية مشتركة، وهو الحاصل في بعض التجارب الوحدوية الموجودة في الساحة الدولية والتي أصبحت أحلافا ضد الفساد لم تكتف بمناطقها بل تحولت مراكز محاربة وضغط من أجل الإصلاحات العالمية.

6- إشراك المجتمع المدني الذي أصبحت منظماته غير الحكومية قوة قادرة على التأثير على الحكومات في حد ذاتها وتوسيع مساحات النقد الصحفي والإعلامي للفعل السياسي والاقتصادي، وقبول الرقابة الاجتماعية من أجل توسيع مجال الإصلاح وتحمل المسؤولية فيه من قبل الجميع.

إن الإصلاح ينبغي أن يتجه اليوم إلى ثلاث محاور أساسية تتكفل بإصلاح المنظومة القيمية وتوفير الأطر القانونية للإصلاح وتطبيق الإصلاحات في المجال المادي سياسيا واقتصاديا بشكل مباشر وبما يحمي المشروعية من التعسف عليها كما يحمي المجتمع من التعسف في استخدامها، فالإصلاح السياسي هو مكسب يتجاوز الحدود التقليدية إلى الحق الإنساني الذي أصبح تظافر الجهود من أجله دليل آخر بالنقيض على حجم تورط المنظومات السياسية والمالية والاجتماعية السابقة في الفساد.

# الديمقراطية والنضال السلمي

ورقة قدمها أ.د. نجيب غانم
(عضو مجلس النواب – الجمهورية اليمنية).

تعَرف الديمقراطية على أنها أسلوب حديث لإدارة الحكم، حيث تعتمد في مضمونها على أن الشعب هو مصدر السلطات وهو صاحب المصلحة العليا في إدارة الحكم من خلال حاكم يكون بمثابة أجير يسعى من أجل تحقيق أسمى الغايات التي يطمح الشعب في تحقيقها وعلى هذا الأساس فإن قيمة الديمقراطية لا تكمن في مقدار ما تسنه من تشريعات، وكثرة ما تصدره من أنظمة، وضخامة ما تعلنه من بيانات حول صياغة الحقوق وحماية الحريات، وإنما تكمن في مقدار ما تكنّ للإنسان من تقدير واحترام وما تحققه له من حريات وغايات وحاجات وكفايات.
إن موقف الإسلام من النظام الديمقراطي يتجلى في المعطيات الأربع التالية وهي:
1- حرية الشعب وحقه في المشاركة في الشؤون العامة وفي اختيار حكامه،
2- وحرية الرأي والتعبير،
3- وحرية تشكيل الجمعيات والتجمعات بما فيها الأحزاب السياسية.
4- تأمين الغايات البشرية والحاجات والكفايات.

**<u>حرية الشعب في اختيار حكامه ( الشورى:)</u>**

إن القاعدة الأساسية في الشريعة الإسلامية لممارسة الديمقراطية هي الشورى التي تعد منهجاً للسلوك وفلسفة في الحكم، ويعدها مفكرو الإسلام الأصل الثاني للنظام الإسلامي بعد النص. وهي من الصفات التي يجب أن يتحلّى بها المؤمن، وقد قرنها الله تعالى بالعبادات في قوله عز من قائل: **(وأمرهم شورى بينهم)** سورة الشورى الآية 38.
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما تشاور قومُ قطُ إلاّ هُدوا لأرشدِ أمرهم".
والشورى في الإسلام كما هو في النظام الديمقراطي هي نظام اجتماعي، فكما هو واجب في العلاقة بين الحاكم والمحكوم فهو واجب في العلاقات بين أفراد المجتمع. فالتراضي في الأسرة لابد أن يكون مؤسساً على التشاور. قال الله تعالى:**(فإن أرادا فصالاً عن تراض منهما وتشاور فلا جُناح عليهما)** سورة البقرة الآية 233. وإذا كانت الشورى قاعدة الإسلام في التعامل بين أفراد المجتمع وداخل الأسرة الواحدة، فهي في موضوع الحكم والعلاقة بين الحاكم والمحكوم أولى وأعظم.
إن السبيل الشرعي إلى ذلك محصور بالرجوع إلى رأي الناس وقرارهم في الأمر، وإنما يمثل الناس جمعيهم أولئك الذين اختاروهم وكلاء عنهم ينطقون باسمهم ويعبرون عن إرادتهم. ومن ثم، فلا يسع الحاكم الأعلى للمسلمين إلاّ الرجوع إلى الأمة أو وكلائها، الذين هم (مجلس الشعب أو النواب أو الأمة أو الشورى) ثم لا يسعه إلا تنفيذ ما اتفقت عليه كلمة هذا المجلس، إذ أن الحاكم أمين على حقوق الأمة ومسؤول عن رعايتها وحفظها، فلا مناص له من السير وراء إرادة الأمة.
يرى الشيخ محمد بخيت المطيعي مفتي مصر السابق: ((أن مصدر قوة الحاكم أو الخليفة هي الأمة، وانه يستمدّ سلطاته منها، وان المسلمين هم أول أمة قالت بان الأمة هي مصدر السلطات كلها قبل أن يقول ذلك غيرها من الأمم)). ويرى البعض أن مبايعة أبي بكر الصديق (رضي الله عنه)، هي أول ممارسة ديمقراطية للأمة في اختيار الخليفة.
ويرى الشيخ راشد الغنّوشي أن القانونيّ المصري الشهير عبد الرزاق السنهوري هو أول من اكتشف التقارب بين نظرية العقد الاجتماعي وبين الأمم في الإسلام. والتي هي عقد حقيقيّ مستوف شرائطه القانونية، وهو تعاقد بين الإمام والأمة مبنيّ على الرضا، وذلك يعني أن سلطة الخليفة مستمدة من الأمة، ولها عليه السيادة. وإذا كانت نظرية العقد الاجتماعي عند جان جاك روسو افتراضاً، فإنها في الإسلام يستند إلى ماض تاريخي ثابت.
وكما أن الأمة لها حق انتخاب الحاكم وبحسب شروطها، فان لها حق مساءلة الحكام، والمساءلة ليست مجرّد حق للأمة، ولكنها واجب شرعي تؤثم أن قصّرت فيه. يقول تعالى: ((ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمّسكم النار)) سورة هود، الآية 113. ويقول رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم: ((إنّ الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يده، أوشك أن يعمهم الله بعقاب)).
ويرى توفيق الشادي أن الجهة التي عليها أن تصدر القرار في شأن المحاسبة والتقويم هي أهل الشورى الذين يمثلون الأمة. وأهل الشورى في رأي أبي الأعلى المودودي هم مَن يحصلون بتمثيله من دون ضَغط أو أكراه أو تزوير أو شراء للضمائر بمعنى المجالس النيابية المنتخبة انتخابا حرا ومباشرا.
ويذهب الأستاذ خالد محمد خالد إلى: ((أن المفهوم الحديث للشورى التي زكّاها الإسلام هو الديمقراطية البرلمانية، أن ينتخب الشعب نواباً عنه يمثلون إرادته ومشيئته، وهؤلاء النواب عندي هم أهل الحلّ والعقد)). ويرى محمد أسد، أن الله تعالى ألزمنا بان نعالج شؤوننا العامة كافة على أساس الشورى، وان عملية تأسيس مجلس الشورى نفسه لابد أن تتم على أساس الشورى، وفي المجتمع المعاصر لا يمكن التعرّف على رأي الأمة وتحقيق مبدأ الشورى إلا عن طريق الانتخاب العام من خلال الاقتراع السري المباشر.
وفي هذا الاتجاه يذكر المفكر الإسلامي محمد عمارة ملاحظتين مهمتين:
الأولى: أن القرآن الكريم اشترط لطاعة ((أولي الأمر)) أن يكونوا من الأمة، بمعنى أن يكونوا موضع اختيارها ومصدراً لثقتها وأهلاً لقيادة حياتها، وفي هذه الدلالات القرآنية تأكيد على وجوب اشتراك الرعية بالشورى في اختيار أولي الأمر، وإلا لما جاز وصفهم بأنهم من هذه الرعية، فليس منا من هو مفروض علينا بالغلبة والقهر والاستبداد.
الثانية: أن القران الكريم لم يتحدث عن ((ولي الأمر))، بصيغة المفرد، وإنما تحدث عن ((أُولي الأمر)) بصيغة الجمع، وفي ذلك تزكية للجماعة وللقيادة الشورية. (نقلا بتصرف من مبحث للأستاذ/عبدالجبار السامرائي عن الديمقراطية).

**حرية الرأي والتعبير:**

إن حرية الرأي لم تأخذ مكانها اللائق ومجراها الحقيقي في أي عصر من العصور، وفي ظّل أي قانون من القوانين والشرائع، إلا في ظل الشريعة الإسلامية، حين كانت هذه الشريعة تطبق بصورة صحيحة، كما في عهد الرسول الكريم محمد ((صلى الله عليه وسلم)) وفي عهد الخلفاء الراشدين. وهناك شواهد واقعية تدل على هذه الحقيقة منها المحاورة العلنية بين الخليفة عمر الفاروق (رضي الله عنه) وواحد من عامة أفراد الشعب. فعندما تولى عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) الخلافة، وتسلّم مسؤولية الدولة الإسلامية، خطب أمام الناس فقال لهم: ((من رأى في اعوجاجاً فليقوّمه)) فقام رجل من عامة الشعب وقال للخليفة الفاروق، المعروف بالمهابة والحزم: ((لا، والله لو رأينا فيك اعوجاجاً لقوّمناه بسيوفنا)). فقال الخليفة قولته الشهيرة: ((الحمد لله الذي جعل في المسلمين من يقوّم اعوجاج عمر)). وتعدّ هذه المحاورة بحق، من أروع ما يتصوره الإنسان من الديمقراطية، ومدى حرية التعبير عن الرأي بكل صراحة وجرأة.

إن حرية الرأي في نظر الإسلام ليست مجرد حق للفرد، بل أنها قد ترقى في بعض الأحيان إلى مستوى الواجب الذي ينبغي للفرد أن يقوم به، وتدل على هذه الحقيقة آيات كثيرة من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة. قال الله تعالى: **(ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن)** سورة النحل-الآية 125. فإذا جادل الفرد فعليه أن يجادل بالحسنى، وإذا دعا فعليه أن يدعو بالحكمة، وإذا قال فعليه ألا يجهر بالسوء من القول، وألاّ يقول مالا يفعل، وإذا حكم فعليه ألا يكون فظاً غليظ القلب. قال تعالى: **(ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعفُ عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين)** سورة آل عمران-الآية 159.

إن الحوار الديمقراطي في الإسلام يُعدّ قيمة هامة من القيم الأصيلة التي تبنى على العلم والمعرفة والنية الصادقة للوصول إلى الهدف المشترك: الإنسان - المواطن - الحاكم - المحكوم - المستخلف. وتمثل حرية الرأي مبدأً مركزياً في صدارة مبادئ الشريعة الإسلامية وقيمها، فقد أمر الله تبارك وتعالى المسلمين جميعاً بالتأمل والتفكير والحوار والجدل بالحق في أمور الدنيا والدين. فالنصوص القرآنية تتضمن دعوة صريحة إلى حرية الفكر وإلى ان الحرية الفكرية الواسعة التي سمح بها الإسلام كانت وراء التقدم الذي أحرزه العرب في مختلف المجالات، وقد ظلت الحضارة الإسلامية زاهية، لان العرب في القرون الأولى من الإسلام، كانوا متمسكين بهذه الحرية الفكرية. أما أول وأهم سبب أدى إلى تخلفنا فهو تغيير موقفنا من العقل، وإخمادها لحرية الفكر، فقد أخذنا طريق الانحدار عندما فرضنا القيود على العقل والفكر، وغلّبنا الشكل على الجوهر والمضمون. (نقلا بتصرف من المصدر السابق)

**حرية تشكيل الأحزاب والجمعيات:**

سئل الشيخ يوسف القرضاوي عن الموقف الشرعي من تعدد الأحزاب في المجتمع الإسلامي، فقال: ((رأيي أنه لا يوجد مانع شرعي في وجود أكثر من حزب سياسي داخل الدولة الإسلامية. إذ المنع الشرعيّ يحتاج إلى نصّ، ولا نصّ، بل أن ذلك التعدد قد يكون ضرورة في هذا العصر، لأنه يمثل صمام أمان من استبداد فرد أو فئة بالحكم وتسلطها على سائر الناس وتحكمها في رقاب الآخرين، وفقدان أيّ قوة تستطيع أن تقول له: لا، أو: لمَ؟ كما دل على ذلك قراءة التاريخ واستقراء الواقع)).

أن الذي يؤكد صحة ما ذهب إليه الشيخ القرضاوي هو أن الجماعة المنظمة والقوية، هي الأقدر من الفرد على إزالة المنكر بأقوى أنواع الأيمان، أو على الأقل باللسان، امتثالاً لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:((من رأى منكم منكراً فليغيّره بيده، فان لم يستطع فبلسانه، فان لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان)). وإدراكاً من الشيخ القرضاوي لأهمية العمل المنظّم للحدّ من الطغيان والاستبداد، أكدّ على خطورة الاستبداد وعلى أهمية مواجهته بعمل منظّم. ويرى الشيخ القرضاوي أن: **"اشدّ أنواع الاستبداد خطراً ما كان باسم الدين".**

وعليه، فالنظام الحزبي هو التجسيد العصري لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويتيح للأقليةّ أن تُعبّر عن رأيها، وان تدافع عن مصالحها، وهو نظام يوفر الانتقال السلمي للسلطة وما على المواطن المحكوم، إذا ما شعر بالجور والانحراف إلا أن يتحّول بمشاعره وتأييده إلى الحزب المعارض للسلطة. (نقلا بتصرف من المصدر السابق).

**تأمين الغايات والحاجات والكفايات:**

لا يوجد نظام أرقى ولا أكفى من النظام الشوروي الديمقراطي وذلك من خلال قدرته على تأمين أنبل الغايات وأكثر الحاجات والكفايات إلحاحا للإنسان ذلك أنه في النظام الشوروي الديمقراطي تتأمن الآليات المناسبة لحل المشكلات وبالتالي توفير أفضل الأسباب والمناخات لبرامج التنمية حيث تتكافئ الفرص لتحرير الطاقات بين المواطنين لإحداث تنمية حقيقية ومستدامة في أي مجتمع من المجتمعات هذا على الصعيد المادي، وإذا ما تأمنت الضوابط الأخلاقية والقيمية فإن هوية المجتمع وثقافته وميراثه الحضاري سيتم حمايتها كلها بعيدا عن الاستلاب والذوبان والتغريب أو الانغماس الودي في ثقافة الآخرين.

**الخلاصة:**

1. أن الديمقراطية في الإسلام نظام متكامل يتجسد في أن لكل إنسان في المجتمع حقوق طبيعية، وان هذه الحقوق ليست في أن يعيش فقط، وإنما في أن يكون حراً يستحق العيش بحياة حرة كريمة تليق بآدميته وتجعله أهلا لتلقي التكريم الإلهي بالاستخلاف والعيش الكريم، وبوسعه أن يختار الحاكم بالانتخاب

2. . لقد أعطى الإسلام للشورى أهمية خاصة في القرآن الكريم حيث خصص لها سورة الشورى وهي الأصل الثاني للنظام الإسلامي بعد النص، والشورى بحد ذاتها نصّ: نصّ على الإقرار للأمة المستخلفة بحّقها في المشاركة العامة في شؤون الحكم.

3. أكّد الإسلام الديمقراطي على أهمية الحوار وضرورة احترام الرأي والرأي الآخر وحرية التعبير، وان لا يؤدي الاختلاف في وجهات النظر إلى الاحتراب، ((الخلاف في الرأي، لا يُفسد للودّ قضية)).
4. إن الاتجاه للقبول بالتعددية الحزبية، أصبح هو الاتجاه السائد اليوم. إن غالبية المفكرين الإسلاميين المحدثين توصلوا إلى قناعة، انه لا يوجد دليل ولا نصّ في القرآن الكريم والسنة النبوية على تحريم التعددية الحزبية، ولا يوجد نظام بديل لضمان الحريات السياسية إذا تم إلغاء الأحزاب. ومن هؤلاء المفكرين الإسلاميين المبرزين الشيخ يوسف القرضاوي. لقد وقع عالمنا العربي والإسلامي في كوارث نتيجة القرارات الفردية غير المدروسة، وفشل تجربة الحزب الواحد والحاكم الأوحد، والرأي الأوحد. (نقلا بتصرف من مبحث للمصدر السابق)

**أوجه الشبه والاختلاف بين الشورى والديمقراطية**

أن أوجه الشبه والتلاقي بين الشورى الإسلامية والديمقراطية أكثر من أوجه الاختلاف، ويرجع ذلك الاختلاف إلى أن للحضارة الإسلامية ونظمها أصولاً ومبادئ تختلف عن تلك التي تقوم عليها الحضارة الغربية، كما أن لكل منها غايات وأهدافاً قد تتطابق وقد تختلف، ونتيجة لذلك اختلفت الأدوات والآليات ومعاني المصطلحات، ونستطيع أن نجمل كل ذلك فيما يلي :

أولاً : يعترف النظامان الإسلامي والغربي بمجموعة من المبادئ من أهمها :

المساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات، وكفالة مجموعة من الحريات والحقوق العامة، ويختلف النظامان في أصل هذه المبادئ والحريات والحقوق، فالنظام الغربي يستنبطها من ضمير الجماعة ومن مبادئ العدالة والقانون الطبيعي، أما الفكر الإسلامي فيردها إلى فروض الكفاية أو فروض العين، ويعتبر بعضها من حقوق الله، وبعضها الآخر من حقوق العباد، ونوع ثالث يدخل في عداد الحقوق المشتركة بين الله والعباد...

ثانياً : يسلم النظام الغربي بمبدأ السيادة للأمة، ويرد كل سلطات الدولة للأمة، سواء في ذلك السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية، أما الفكر الإسلامي فإنه لا يعرف هذه المصطلحات ويعرف شبيهاً بها، وهي فروض الكفاية، ويُدخلها في الحقوق المشتركة بين الله والعباد، وناط بها الخليفة أو الحاكم وغيره من أصحاب الولايات بصفتهم نواباً عن الأمة.

وفي كلا النظامين تتميز شخصية الحاكم عن شخصية الأمة، وتنفصل ذمته المالية عن ذمتها.

ثالثاً : تقوم العلاقة بين الدولة والفرد في الفكر الغربي على أساس العقد الاجتماعي وهو عقد تصوّري، لا وجود له في الواقع، أما في الفكر الإسلامي فإنها تقوم على عقد حقيقي هو (البيعة).

رابعاً : يتم اختيار الحاكم في النظامين الإسلامي والغربي بالانتخاب مع اختلاف طريقته فيهما.

خامساً : نَظّمَ الفكر الغربي مسئولية الحاكم أمام الشعب ووضع ضوابط له، والفكر الإسلامي يقر بمبدأ مسئولية الحاكم أمام الأمة، ولكن ظروف المجتمع الإسلامي تقتضي وضع ضوابط أكثر دقة، فضلاً عن أن مسئولية الحاكم تقتصر في الفكر الغربي على الشئون الدنيوية والجزاء الدنيوي، أما في الفكر الإسلامي فإنه ناط بالحاكم مسئولية رعاية الشئون الدينية والدنيوية معاً، وجزاء المخالفة مزدوج دنيوي وأخروي.

سادساً : يقوم النظام الغربي على أساس الديمقراطية النيابية، وقد عرف الفقه الإسلامي نظاماً شبيهاً هو نظام (الإنابة) أو (التفويض).

سابعاً : تُعتَبر التعددية الحزبية ركيزة أساسية للديمقراطية الغربية، ويعترف النظام الغربي بحرية تكوين الأحزاب وما تضعه لنفسها من برامج، وذلك بصورة مطلقة في بعض البلاد وبصورة مقيدة في بعضها الآخر، وأصول الفكر الإسلامي تسمح بالتعددية الحزبية بصورة مقيدة بحيث لا تخالف المقومات والمبادئ الأساسية التي وضعها الكتاب والسنة.

ثامناً : يوجد اختلاف جذري بين الفكر الإسلامي والديمقراطية الغربية في خصوص المقاصد والغايات، فالنظام الغربي يحدد أهداف النظام الديمقراطي بسعادة الفرد في الحياة الدنيا ؛ ولذلك لا يدخل في اعتباره الأمور الدينية ويتركها للكنيسة، كما أنه يترك الجوانب الأخلاقية للفرد وضمير الجماعة، أما النظام الإسلامي فإنه يُدخل في فروض الكفاية التي يتولاها الخليفة نيابة عن الأمة أموراً دينية وأخلاقية بجانب الأمور الدنيوية، وهذا الجانب الإيماني والأخلاقي من خصائص النظام الإسلامي.

تاسعاً : يستطيع نظام الشورى الإسلامي أن يتعايش بسهولة ويسر مع النظام الديمقراطي الغربي في ظل العولمة التي بدأت تجتاح العالم اليوم.

إن العالم الغربي يشكو الآن من الطغيان المادي، وما صاحبه من خواء روحي، ولعله يستفيد من نظام الشورى الإسلامي الذي يعتمد على الجانبين الروحي والمادي، فقد ثبت بالتجربة أن ترْك الدين لدخيلة النفوس يؤدي إلى ضياعه، وانعدام التوازن في السلوك البشري، وهو ما عبر عنه الإمام الغزالي بقوله : "الدين أُسّ، والسلطان حارسٌ، وما لا أُسّ له مهدوم، وما لا حارسَ له فضائع". (نقلا بتصرف من مبحث للمصدر السابق).

**النضال السلمي طريقنا لنيل الحقوق والحريات**

**معنى النضال السلمي:**

هو كل قول أو عمل أو إقناع، يهدف إلى انتزاع الحق أو الدفاع عنه وذلك عبر طريق ووسائل سلمية ويستند إلى أحكام شرعية صحيحة ومحمي بنصوص دستورية وقانونية لا تخالف الأحكام والمقاصد الشرعية ـ سواءً كانت هذه الدساتير والقوانين من النصوص التي تندرج في إطار الشرعية الداخلية أو الدولية أو من مواثيق حقوق الإنسان المعتبرة.

**الخصائص والسمات:**

هناك مجموعة من الخصائص والسمات اللازم توافرها في العمل النضالي، وأخرى لا بد من اجتماعها في الشخص الطبيعي والاعتباري القائم بالمهمة النضالية، ومجموعة ثالثة لا بد وأن تتوافر في البيئة المحيطة.

- **الخصائص والسمات المطلوبة في العمل النضالي**:

- البعد عن العنف.
- الاستمرار والدوام.
- وجود سقف للحركة والنشاط.
- موضوعية وعدالة المطالب.

*** الخصائص والسمات اللازمة في القائمين على العمل النضالي:**

- صدق الإيمان ومقاصده الشرعية.
- استعداد تام لتحمل النتائج المترتبة عنه.
- صبر وعدم تعجل.
- وضوح الأهداف والغايات.

- **الخصائص والسمات اللازمة للبيئة المحيطة**:

- تحديد نوع الثقافة السائدة في المجتمع.
- معرفة المزاج النفسي الغالب للسكان.
- ضرورة تقارب النخب الفكرية والسياسية والاجتماعية القائدة للمجتمع.
- تحديد طبيعة سلوك الحاكم وتقلباته.
- ضمانات تشريعية ومجتمعية (1- نصوص حامية 2- رقابة قضائية 3- رأي عام مستنير).

(نقلا بتصرف من مبحث للأستاذ/ناصر يحي عن النضال السلمي)

**وسائل النضال السلمي**:

**الوسائل:**

يستطيع صاحب الحد الأدنى من الثقافة العامة أن يستحضر الكثير من أشكال وألوان وأدوات ووسائل النضال السلمي ناهيك عن أصحاب الثقافة السياسية والتاريخية.

فباستقراء التجارب الإنسانية غير التاريخية وبالنظر إلى طبيعة الحراك الاجتماعي والسياسي اليوم يمكن أن نرد أهم هذه الوسائل إلى ما يلي:

**وسائل الاتصال الجماهيرية المباشرة وغير المباشرة:**

- الخطابة.
- الندوة.
- المؤتمر.
- المقال.
- الحوار.
- المناظرة.
- الوسائل الإعلامية المقروءة، المسموعة والمرئية.

**وسائل التأثير الصاخب:**

-المسيرات والمظاهرات.
- المواكب.
- الاعتصامات والتجمعات.
- البيانات السياسية.
- البلاغات الصحفية.

**وسائل التأثير الصامت:**

- العرائض والشكاوى.
- الإضراب والتلويح به.
- الدعاء على الظالم.

**وسائل استثمار الفرص الخارجية:**

- الاستفادة من المنظمات الحقوقية العالمية.
- استثمار الإعلانات الإنسانية والعهود والمواثيق الدولية.
- التواصل مع المنظمات المدنية وأحرار العالم.

ـ اللجوء للقضاء العالمي والمحاكم الدولية.
ـ التنسيق مع الأحزاب والنقابات العالمية.
- تجارب ونماذج نضالية سلمية.
ـ نموذج المهاتما غاندي في الهند.
ـ نموذج النضال السوداني في إسقاط الحكام المستبدين. (عبود + نميري).
ـ نموذج الثورة الشعبية في إيران.
(نقلا بتصرف من مبحث للمصدر السابق).

**الأسانيد الدستورية لأشكال النضال السلمي في اليمن:**
ـ المشروعية العليا في البلاد.
ـ الشرعية الدستورية (الدستور ونصوصه).
ـ شرعية العمل السياسي والنقابي.
ـ التأكيد اليمني بالعمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
ـ حق الإسهام في الحياة السياسية والإعراب عن الرأي.
ـ اللجوء إلى القضاء وتقديم الشكاوى والمقترحات.
ـ حق المنتمين في تنظيم أنفسهم سياسياً.
ـ حق المنتمين في تنظيم أنفسهم مهنياً.
ـ حق المنتمين في تنظيم أنفسهم ثقافياً.
ـ حق النائب في مساءلة الحكومة.
ـ حق النائب في الاستجواب.
ـ حق النواب سحب الثقة من الحكومة.
(نقلا بتصرف من مبحث للمصدر السابق)

# قضايا الأمة الإسلامية ودور البرلمانيين الإسلاميين

ورقة قدمها الأستاذ عيسى ماجد الشاهين عضو مجلس الأمة سابقا – الكويت.

تواجه الأمة الإسلامية جملة كبيرة ومعقدة ومتشابكة من الأخطار والتحديات والتهديدات والحروب والفتن والمنازعات لا تواجهها أية أمة أو حضارة أخرى ويأتي في مقدمتها:

1- الحرب على أسس ومرتكزات الدين الإسلامي.

2- قضايا الشعوب الإسلامية في فلسطين والعراق وأفغانستان والسودان والصومال والفلبين وتايلاند وبورما والصين والنيبال وكشمير.

3- دور العملاء من أبناء الأمة في خدمة مشاريع أعداء الأمة.

4- فساد أنظمة حاكمة.

5- التطرف والعنف.

6- التغريب السياسي والأخلاقي والاقتصادي.

7-الفتن المذهبية والطائفية والدينية، ومشاريع تفتيت العالم الإسلامي.

8-الاستقرار والتنمية.

9- الديمقراطية والحريات والتداول السلمي على السلطة.

10-ضعف دور المشروع الإسلامي العالمي.

11- هدر وتضييع ونهب ثروات الأمة الإسلامية.

12-الدعم الغربي للتيارات الليبرالية والعلمانية في العالم الإسلامي.

12- تحريف دور المرأة وهدم مؤسسة الأسرة.

14-سياسات الاستسلام للعدو الصهيوني.

15- التقدم العلمي والمشروع النووي الإيراني.

16-الجاليات المسلمة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

إن مجرد تقدم هذه العصبة المباركة من البرلمانيين الإسلاميين لحمل هموم ومشاكل وأزمات وتحديات وقضايا الأمة الإسلامية لا يعفيها من المسؤولية العظمى تجاهها، وإن تسطير البيانات وإطلاق الأمنيات لا يفي بتحقيق الأهداف.

غني عن القول أن القضية الفلسطينية هي قضيتنا المحورية.

فالمواجهة في فلسطين المحتلة مع اليهودية الصهيونية هي مركز كافة مواجهات الأمة الإسلامية مع أعداءها، والاحتلال الصهيوني هو مبدأ كل أشكال الحروب على العالم الإسلامي ومنبع التهديدات والأخطار الموجهة إليه، ومحضن العملاء أفرادا وأنظمة ومنبت الفتن والمنازعات التي تتفجر فيه.

إن الشعب الفلسطيني المرابط والمجاهد يخوض حربا نيابة عن الأمة الإسلامية، كما أنه يعرقل الكثير من المشاريع العدوانية عليها.

إن دعم وتأييد البرلمانيين الإسلاميين مستمر ومتواصل بحول الله وقوته ويجب أن نعمل على تصعيد وتنمية قوة هذا الدعم والتأييد.

وإذا جاء الغزو الأمريكي للعراق من أجل الأمن الصهيوني من ناحية ومن أجل النفط العراقي من ناحية أخرى، فإن القضية الفلسطينية مرتبطة ارتباطا متينا مع القضية العراقية. كما أن العراق اليوم هو مجمع لكافة الأخطار والتهديدات التي تواجه الأمة الإسلامية وهو نمط من أنماط العدوان العسكري عليها وشكل من أشكال التحويل القسري بقوة السلاح لمكونات وأنظمة أية دولة لا تتماشى مع متطلبات أعداء الأمة.

وإذ نحن نتفق جميعا على ضخامة المسؤوليات الملقاة على أكتافنا من جهة، وكبر الواجبات المكلفين تجاهها من جهة ثانية، ومحدودية الإمكانيات والطاقات المتوفرة لدينا من جهة ثالثة.

فانطلاقا من كل ما سبق تأتي الدعوة إلى رصد جزء من الجهود والطاقات للمساهمة في إنهاء المأساة العراقية.

**القضية العراقية**

إن العراق اليوم هو ساحة صراع طائفي دموي يؤججه تاريخ قديم وحديث واحتلال عسكري أمريكي وتدخلات أجنبية، ومصالح اقتصادية دولية واختلال في التوازن الوطني السياسي والاجتماعي وتوجهات انفصالية وعجز شديد من قبل الدول العربية المجاورة عن المساهمة الإيجابية في إيجاد المخارج من دوامة المأساة العراقية.

وكأن العراق اليوم يعكس حال الأمة في جميع مشاكلها ومآسيها وما تواجهه من تهديدات وأخطار.

إن حل هذه القضية يتطلب إجراءات جذرية في الساحة العراقية، بإمكان البرلمانيين الإسلاميين الدعوة لها والسعي لتحقيقها والتي من أهمها:

1- إعادة تشكيل وترتيب الحكومة العراقية الحالية تحقيقا للمصالحة الوطنية وسلوكا لنهج المعايير الواحدة في التعامل مع أبناء الوطن الواحد بعيدا عن المصالح الطائفية الضيقة دون المصالح الوطنية الشاسعة والشاملة للجميع.

2- حشد الدعم والتأييد العربي الخليجي، والإقليمي المجاور، والدولي لهذه الحكومة الجديدة، بشكل يضمن الوحدة للمجتمع العراقي والدولة العراقية ويطفئ نيران الأحقاد التاريخية والطائفية البغيضة.

3- حسم نهائي بإلغاء النزعة الطائفية السياسية المسيطرة على كافة الشأن العام العراقي وبالخصوص في القوات المسلحة والشرطة والاستخبارات وغيرها من الأجهزة الأمنية وتطهيرها من العناصر المنتمية للمنظمات الإرهابية.
4- مد جسور الثقة الحقيقية والمصداقية في التعامل السياسي مع كافة الأطراف السياسية والاجتماعية العراقية المشتركة في العملية السياسية وغيرها من خلال ضمان المشاركة الفعالة في الحكم والإدارة والعدالة الكاملة في توزيع المناصب الحكومية وتوفير الأمن والسلام لكل منها دون تمييز والتحرك الجاد الموحد ضد الأطراف الإرهابية الطائفية.
5- الالتزام برفض وبمقاومة كافة أشكال التدخلات الأجنبية في الشأن العراقي خاصة تلك الداعمة للعنف والتطرف والإرهاب والعنصرية والطائفية، ودعوة القوات المحتلة بمشاركة القوات الوطنية للقيام بواجبها نحو حماية الحدود العراقية الشرقية منها والغربية، وإبعاد كافة الفئات الأجنبية المخترقة للمجتمع العراقي، وأن تكون الدولة العراقية دون أي طرف آخر من قوى سياسية أو طائفية هي الجهة الوحيدة المالكة والحاملة للسلاح وتتركز فيها المسؤولية الكاملة عن الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي.
6- العمل على توزيع الثروة الوطنية توزيعا عادلا لصالح جميع العراقيين دون أي تمييز عنصري أو مذهبي، واجتثاث كافة أشكال الفساد المالي والإداري واعتماد الشفافية الصادقة في الإجراءات الحكومية دون تحزب طائفي أو سياسي واعتماد الكفاءة والنزاهة في التعيينات الحكومية.
7- دعم وتأييد عمليات ومساعي تحرير المقاومة الإسلامية والوطنية العراقية من التوجهات الصدامية والقاعدية من خلال التحرك الجاد نحو مصالحة معها من خلال إشراكها في العملية السياسية.
8- الدفع باعتماد سياسة خارجية عراقية صريحة وصادقة نحو جيرانها ترتكز على المواثيق والاتفاقات الدولية ومبادئ حسن الجوار وترفع عن دول وشعوب المنطقة غيوم وعواصف التهديدات والمنازعات، ليتسنى لهذه الدول والشعوب المساهمة في دعم وتأييد بناء الدولة العراقية الموحدة.
إن أمام البرلمانيين الإسلاميين فرص سانحة للتحرك على صعيد ساحة الأمة الإسلامية سعيا للتوصل إلى حلول ناجحة للمأساة العراقية وتعمل على منع تكرارها وصد محاولات أعداء الأمة من تأجيجها في أجزاء أخرى من العالم الإسلامي.
وتبرز أهمية وضرورة تحرك البرلمانيين الإسلاميين في ظل عجز وتقاعس أنظمة الحكم في العالم العربي والإسلامي تجاه القيام بمسؤولياتها تجاه الوضع العراقي.

**إن من أهم الواجبات اليوم أمام المأساة العراقية:**
تحريك مشاعر المسؤولية لدى الأنظمة المتقاعسة ودفعها للقيام بدور إيجابي لإنقاذ العراق وللضغط على الإدارة الأمريكية لوضع حد للمأساة العراقية، وتبيان أخطار هذا الوضع على كافة أوجه الحياة في الخليج والمنطقة العربية والإسلامية بكاملها، وتوضيح أن المستفيد الأكبر مما يجري في العراق هو المشروع الصهيوني والطائفي والعلماني، وأن السبيل الوحيد هو إحياء التعايش الطائفي في كافة مجتمعات العالم العربي والإسلامي، ومواجهة التطرف والعنف والإرهاب بكافة أشكاله وجذوره، ونزع وإبعاد الصبغة القومية عن الانتماءات المذهبية.

**آليات التحرك:**
أمام البرلمانيين الإسلاميين عدد من الخيارات للتحرك من أجل تبني قضايا الأمة الإسلامية منها:
أولا: التحرك من خلال مؤسسات وأطر المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين في ثلاثة اتجاهات، الأول يهدف تفعيل الحوار مع الغرب ومع السلطات التنفيذية في مختلف الأقطار الإسلامية، وكذلك مع الأحزاب ذات التوجهات غير الإسلامية، والاتجاه الثاني يعمل على توثيق مختلف قضايا ومشاريع ومواقف البرلمانيين الإسلاميين والأسس الشرعية التي بنيت عليها، والاتجاه الثالث يسعى لجمع خبرات وتجارب البرلمانيين الإسلاميين وتعميمها لإثراء الممارسات البرلمانية وتطويرها.
ثانيا: التحرك من خلال الشبكات البرلمانية العالمية والإقليمية المختلفة، إذ أن هناك عدد كبير من هذه الشبكات البرلمانية منها ما هو رئيسي وتنتمي إليه معظم البرلمانات كالإتحاد البرلماني العالمي ومنها إتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ومنها الإتحاد البرلماني العربي، وهذه تكون العضوية فيها للبرلمان كمؤسسة ومنها ما تكون العضوية فيها للبرلمانيين كأفراد كالمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد.
ورابطة البرلمانيين عن البنك الدولي وغيرها من الشبكات المعنية بقضايا محددة مثل الديمقراطية أو القضية الفلسطينية أو التكنولوجيا أو التنمية والسكان وغيرها.
وفي هذه الشبكات يمكن للبرلمانيين الإسلاميين تبني قضايا الأمة، ولكن حسب التخصص والاهتمام وهي شبكات هامة ينمي فيها البرلماني الإسلامي خبراته وقدراته وعلاقاته ويطرح آراءه لدى من يشاركونه هموم القضية.
ثالثا: التحرك ضمن البرلمان الوطني وذلك من خلال:
المشاركة في اللجان المختلفة وتبني قضايا الأمة.
المبادرة في اقتراح إصدار البيانات السياسية التي تخص قضايا الأمة.
استخدام الأدوات التشريعية والرقابية كالسؤال البرلماني والاستجواب واقتراح القوانين وطلب عقد الجلسات الخاصة بموضوعات محددة.
رابعا: التحرك المحلي والاجتماعي خارج الإطار البرلماني وما يصحبه من علاقات اجتماعية وزيارات للمؤسسات التعليمية والجامعات والنقابات وغيرها من مكونات المجتمع المدني.
قال سبحانه وتعالى: **(أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ)** [البقرة: 214].

وقال سبحانه وتعالى: **(ولا تَهِنُوا وَلا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)** [آل عمران:139]
وقال سبحانه وتعالى: **(وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ)** [آل عمران: 126]

# الحوار مع الآخر

الإسلام والغرب – رؤية إسلامية للقرن الحادي والعشرين
ورقة قدمها د.عبداللطيف عربيات- رئيس مجلس النواب السابق – الأردن.

أيها الإخوة البرلمانيون الإسلاميون،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
وأبعث لكم بالتحية والتقدير على حضوركم هذا المؤتمر العتيد الذي أسأل الله تعالى أن يكون فاتحة خير ومسيرة عطاء نحو بناء نموذج الأمة الإسلامية الخالدة، وأبعث لكم بالشكر الجزيل لإندونيسيا الشقيقة على احتضانها هذا المؤتمر الكبير الذي يضم الممثلين الحقيقيين لأمة الإسلام، كما أرجوا قبول اعتذاري عن حضور هذا المؤتمر الذي أعتبره البداية الصحيحة لجمع شمل الأمة وتحمل مسؤوليات البناء المطلوب لها وذلك لأسباب خاصة قاهرة.
ويسرني أن أبعث هذا المختصر عن كلمتي لمؤتمركم العتيد مع إخواني أعضاء الوفد الأردني وهي بعنوان: الحوار مع الآخر "وأعني به الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية".

**الملخص:**

يواجه العالم الإسلامي اليوم تحديات غير مسبوقة تستهدف الإنسان والأرض والوجود، فالفكر والقيم والعقيدة والتراث الثروات عند الأمة كلها مستهدفة بحروب وغزوات مباشرة ومعلنة، وإن ما يجري اليوم في فلسطين والعراق وأفغانستان والشيشان والسودان والصومال وغيرها، ما هي إلا بدايات لمخططات أعدت من عقود ويجري تنفيذها وفق ظروف وإمكانيات وتوافقات بين قوى عالمية وقيادة الولايات المتحدة الأمريكية المتآلفة مع الصهيونية العالمية.
والمخططات المعلنة والمستترة تشير إلى احتلال يمتد لقرن كامل، تتفرد به الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها الصهيونية العالمية، يتم فيه تمزيق ما تبقى من جسم الأمة الذي أجهزت عليه أوربا وبمساعدة أمريكا بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية.
هذا التناوب في الاحتلال والتدمير بين قرن أوربي أمريكي مضى وقرن أمريكي صهيوني (إذا تم تنفيذه لا سمح الله) هل يبقى للأمة من مقوماتها الأساسية ما يسعفها في النهوض وعودتها للقيام بدورها الحضاري المرتقب "فمن يسبق من" جهود أبناء الأمة في التجديد والنهوض وصد العدوان أم نجاح المخططات الإجرامية تحت التنفيذ؟

**مرتكزات ومتطلبات الحوار مع الآخر:**

يحتاج الحوار مع الغرب إلى استعداد وتأهيل ودقة في المصطلح والمنهج والأسلوب وإلى معرفة الشعوب وتطلعاتها وقيمها الاجتماعية ومنجزاتها.
وتتميز الأمم فيما بينها بأنظمتها الفكرية والفلسفية ونظرتها إلى الكون والحياة والإنسان لخير البشر أخذا وعطاء كما تتميز أيضا بقدرتها على صنع الجانب المادي للإنسان ومدى تقدمه العلمي والتقني بما يوفر له جوانب الحياة المادية المتقدمة.
والتميز في إحدى الميزتين المذكورتين أو كلتيهما هي مدار التنافس بين الحضارات تاريخيا، وهذا هو محتوى الحوار العلمي ومرتكزاته الأساسية، فالفكر والفلسفة والقيم الإنسانية الشاملة يقابلها العطاء المادي الذي يلبي احتياجات الإنسان الذي يشكل ميزة ثالثة، وهي الجمع بين الميزتين المشار إليهما بصورة متوازنة وبما يحقق التقدم المادي الذي تحكمه قيم إنسانية تجعل القوة المادية ضمن إطار هذه القيم الإنسانية ولصالح كل البشر وليس أحدهما على حساب الأخرى.

إن أمتنا الإسلامية لديها ما يمكن أن تدخل به السباق والحوار الموضوعي مع الحضارات الأخرى وهو إبراز تميزها الموضوعي والتاريخي وإنها قادرة على صياغة حضارة متميزة تجمع بين الروح والمادة وتحكمها قيم إنسانية تسخر مقومات الحضارة لصالح الإنسان من حيث هو إنسان وليس لصالح عنصر أو طائفة أو فئة أو قوة مسيطرة على مقومات الحياة كلها.
وحوارنا وخطابنا سوف يربح نصيب السبق إذا أخذ بالمرتكزات التالية:

1- وضوح المفاهيم وتحرير المصطلحات لدى المحاور:

وهذا من شأنه أن يحقق الهدف ويوصل الرسالة بصورة واضحة وسهلة ومعبرة.

2- اعتماد فقه الواقع ووسائل العصر..

التغيير المستمر في أنماط الحياة ومتطلباتها يستدعي المعرفة بالواقع المعاش وحاجات الناس القائمة والمنتظرة وهذا يجعل الرأي والفقه متفقا مع المقاصد المشروعة.

3- معرفة الذات والآخر بصورة صحيحة حيث تعرف مواطن القوة والضعف لكل طرف ومجالات التميز عنده.

4- التأكيد على منهج خطاب الفقه الجماعي، وهذا يساعد على تكامل عناصر القوى وتلافي أو تحديد عناصر الضعف عند العنصر البشري.

5- إبراز أصالة التميز والقدرة على التجديد "أي إبراز دور سنن الله في التسخير والاستخلاف والإعمار والتدافع والتحديث والإصلاح مع الحياة الإنسانية ومتطلباتها".

ويقع في مقدمة اهتمام المحاورين على كافة المستويات العلاقة المستقبلية بين العالم الغربي والعالم الإسلامي من حيث الفكر والعقيدة والنشأة والتاريخ والأحداث والمواجهات والموافقات والمفارقات والرؤى المستقبلية للقرن القادم بكل مكوناته واحتمالاته.
ويجد العالم الغربي وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية أن من حقه، لا بل من واجبه أن يعطي الاهتمام الأكبر من الجهد إلى الدراسات المستقبلية ودوره في القرن القادم.

فهو الذي قاد الثورات المعرفية والتقنية والمواصلات والاتصالات العلمية في القرن الماضي ويسعى إلى تأكيد استمراريته في هذا الدور وأدائه لواجبه الحضاري في هذا الميدان.
كما يجد العالم الإسلامي أيضا أن من حقه، لا بل من واجبه أن يسهم ويبذل جهدا مميزا في ميدان الرؤى المستقبلية للقرن القادم فهو يعاني من عسف وجور واستعمار ظالم وتشويه متعمد لفكره وعقيدته ورسالته الإنسانية، وهو من جانب آخر يشعر أن لديه رصيدا هائلا من القيم والمبادئ الإنسانية العلمية الذي تحتاجه البشرية جمعاء لإصلاح ما فسد من مقومات الحضارة المعاصرة والذي يمكن أن يتكامل مع الحضارة المادية الحالية بإسعاد البشرية جمعاء بتلبية حاجات الإنسان المادية والروحية على حد سواء.
وإن هذا الرصيد الفكري والقيمي قد أخذ مكانه في البشرية ووضع موضع التنفيذ وقاد حضارة سادت العالم قرونا وأثمرت وأخذت وأعطت في سلسلة التعاقب الحضاري وهي تملك مقومات التجديد والعطاء من جديد.
إن ما يملكه كل طرف من مقومات أساسية، يمكن أن يساهم في بناء نموذج الحضارة القادمة، وما تتطلبه طبيعة الحياة المستقبلية من تداخلات تقنية واقتصادية وفكرية وقيمية وإنسانية تسعى لإسعاد بني البشر جميعا وتتعدى حدود المصالح المحلية والإقليمية إلى البشرية جمعاء.
إن النظرة المعمقة والتقويم الواعي لما يملكه كل طرف من الإمكانات الهائلة في الجوانب المادية والمعنوية يقودنا إلى البحث عن فرص الحوار وتبادل المعلومات وبناء قواعد ثابتة لتبادل المصالح وتعزيز فرص الثقة والتعاون واعتمادها بديلا للشكوك والاختلافات ونحن نعتقد أن القوى المؤهلة والفاعلة في المجتمعات الغربية والإسلامية لديها الفرص المواتية للقيام بدورها المؤمل في تجلية الكثير من القضايا ذات الأثر البالغ في ترسيم العلاقة المطلوبة بين الغرب والعالم الإسلامي.
إن أجندة العمل المشترك تفيض بالموضوعات ذات الأهمية القصوى والاهتمام المباشر من خلال الجانبين، والتي تتطلبها عملية المكاشفة والمصارحة والوضوح على طريق تعزيز الاتجاهات الإيجابية والسير نحو بناء قاعدة مشتركة تحقق مصالح وأهداف كافة الأطراف.
إنه من التبسيط المخل أن ينظر إلى العلاقة بين الإسلام والغرب وفق مسار أحادي من العداوة أو الصداقة أو تبادل المصالح أو الصراع أو البحث عن مسار واحد مبسط، إذ يجب النظر إلى الصورة الكلية والتعمق في فهم شبكة الفكر والقيم والتاريخ والمصالح والتناقضات والموافقات والاتجاهات التي تواجه العلاقات والسياسات في كافة الحقول الإيجابية في كل من الجانبين.
وعلى ضوء ما تقدم يمكن النظر إلى بعض الأسئلة الهادفة التي يمكن صياغة الإجابات عليها على شكل فروض تقع في دائرة البحث والدراسة والاستقصاء للوصول إلى نتائج محددة وإجابات واضحة تحقق الأهداف المبتغاة منها:

1- ما هي مساحات اللقاء أو الاختلاف بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص.
2- هل هناك تناقض يستعصي على الحل بين الإسلام والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص.
3- هل للولايات المتحدة تجارب مباشرة مع الإسلام أدت إلى التناقض؟ أم أنها ورثت ذلك عن طريق أوربا أو أقحمت فيها عن طريق الصهيونية العالمية.
4- هل من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وأجيالها القادمة (ومن خلال نظرتها العلمية وتوجهاتها في العولمة) أن تصطدم مع ربع سكان الكرة الأرضية؟ أم يتم البحث عن مجالات التفاهم والحوار المفيد للطرفين مع المسلمين الذين يشكلون تلك النسبة.
5- ما هي معالم أو أطر موضوع التنافس (أو السباق) في الألفية الثالثة وهل هي فكرة إنسانية أم مادية وتكنولوجية؟ أم مزيج من كليهما..؟
6- هل يمكن التوفيق بين التشريع الرباني والتشريع البشري في الألفية الجديدة، وعلى ضوء التجارب والممارستين والنتائج في الألفية الماضية.
7- هل الطرح الفكري للإسلاميين المعاصرين تصادمي أم تعايشي؟ وما أسباب الخروج عن الطرح التعايشي إن وجد؟

إن البحث الدقيق والمنهجي للإجابة على هذه الأسئلة يقود كل طرف إلى تقديم نفسه والتعريف بحقيقته بصورة موضوعية ومحددة، وبهذه الطريقة يستطيع الجميع أخذ الصورة كاملة عن الطرف الآخر وبصورة هادفة وتحقق الغاية من تعظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات لغايات التفاهم والعمل المشترك خدمة للبشرية كافة.

# الصعود السياسي للتيارات الإسلامية في البلدان العربية

ورقة قدمها د. محمد البلتاجي- عضو مجلس الشعب – مصر.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم..

(قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ)(يونس(58).. نجتمع اليوم(1) المحرم 1428هـ بحضور ممثلين ووفود 18 دولةً؛ لنبدأ تدشين مرحلة جديدة من العمل السياسي الإسلامي في البُعدين الإقليمي والعالمي (المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين).

أكثر من 70 سنةً من العمل والنجاحات وانتشار وانتقال انطلق التيار الإسلامي من فهمٍ شاملٍ للإسلام استجابةً لنداء رب العالمين (ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً) (البقرة: من الآية 208)(إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (الأنعام: من الآية 162) (أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ) (البقرة: من الآية 85)، فرأى أن الإسلامَ نظامٌ شاملٌ يتناول مظاهر الحياة جميعًا، فأسس لنظريةٍ إسلاميةٍ شاملةٍ للكون والحياة والإنسان.. وانطلق هذا الروح الجديد يسري في الأمة ليحييه بالقرآن يدعو للإسلام الذي جاء به محمد- صلى الله عليه وسلم- والحكومة الصالحة جزءٌ منه والحرية فريضة من فرائضه.

ومن تأسيسٍ للفكرة إلى الدعوة إليها إلى التربية والبناء عليها لإيجاد قاعدةٍ من المؤمنين بها الداعين إليها إلى حراكٍ مجتمعي توجيهًا وإرشادًا ومخالطةً إيجابيةً لعموم المجتمع.. انتقل التيارُ الإسلامي إلى مشاركة مجتمعية في سائر المؤسسات المدنية.. انتقل من المسجد إلى المدارس والمعاهد.. فالجامعات فالنوادي والجمعيات.. فالاتحادات والنقابات ليشكل وجودًا حيًّا فاعلاً يتبنى قضايا الأمة ويدعو للإصلاح في كافةِ مناحي الحياة ويحيي النشاط المجتمعي، متخذًا من المرجعيةِ الإسلامية دافعًا ومنهجًا تشابكت فيه آليات الدعوة والنموذج الصالح مع تطورٍ مشهودٍ في الخدماتِ وحلّ المشكلات.

"زخم" في محيط الحياة العربية الراكد.. انتقل من الصحوة التي مثلت التفافًا حول الهوية الدينية للأمة بديلاً عن المشروعات القومية والأيديولوجيات العلمانية التي فشلت في بلادها.. إلى ضرورةِ البناء والنهضة على أساسِ المشروع الإسلامي القائم على المقومات الخاصة للأمة ودعم استقلالها وصمودها في مواجهة المشروع الأمريكي الصهيوني باعتداءاته وجرائمه واستقطابه وهيمنته على الشرق وفرض التبعية عليه لصالح أجندته.

وبذا انتقلت الفكرة من التأسيس للتعريف ومن التكوين للتنفيذ، وأصبح التيارُ الإسلامي هو اللب في مشروع المقاومة العربية والإسلامية في مقابلةِ مشاريع الهيمنة والتذويب والتبعية والتغريب، وقوفًا للفساد والاستبداد في الداخل، ورفضًا للتبعية والهيمنة من الخارج، وبذا بدا الجزء السياسي جزءًا أصيلاً من منظومة المشروع الإسلامي والإصلاح السياسي والنضال الدستوري محورًا رئيسيًّا في جهاد التيار الإسلامي.

"نعم.. إنَّ في الإسلام السياسة تحمل في طياتها سعادة الدنيا والآخرة.."... "إن قيل لكم إلام تدعون؟ فقولوا ندعو إلى الإسلام الذي جاء به محمد- صلى الله عليه وسلم-، والحكومة الصالحة جزء منه، والحرية فريضة من فرائضه.. فإن قيل لكم هذه سياسة فقولوا هذا هو الإسلام الذي نعرفه ونحن لا نقر هذه التقسيمات".. "لا يمكن أن يقبل المصلحون بدورِ الوعظ والإرشاد ويتركوا أهل التنفيذ يحملون الأمة بقوةِ التنفيذ على مخالفةِ منهج الله.. وإلا صارت جهودهم صيحةً في وادٍ أو نفخةً في رماد".. "الحكم معدود عندنا في العقائد والأصول.. وليس في الفقهيات والفروع وقديمًا قال الخليفة الثالث إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقران".. "نحن لا نريد الحكم لأنفسنا ولكن نريد أن نحكم بالإسلام.. فإذا وجدنا من غيرنا قيامًا بالعبء وأداءً للواجب فنحن أعوانه وأنصاره وإن لم نجد فالحكم من مطالبنا..*"

على هذا المنهج:

تقدَّم الإسلاميون في صراحةٍ ووضوحٍ ينافسون على مقاعد البرلمانات العربية والإسلامية يعرضون برامجهم ومناهجهم.. قبولاً بمرجعية الشعب مصدر السلطات وتفهمًا لقواعد الديمقراطية القائمة على التعددية الكاملة (عقائدية- ثقافية وفكرية- سياسية).. مواطنةً تؤمن بالآخر وبالخلاف والتساوي في الحقوق والواجبات العامة؛ سعيًا للإصلاح المتدرج والتغيير السلمي والتداول بناءً على اختيار الشعب واحترام إرادته.. يجيء بمَن يشاء ويعزل مَن يشاء شريطة (الشفافية/ النزاهة/ الحيدة) جادين (كل الجد) في عرض بضاعتهم، واثقين ومطمئنين لفطرة الأمة وتجاوبها مع دينها.

**عوامل البروز السياسي للتيار الإسلامي في البلدان العربية في السنوات الأخيرة (محاولة للاقتراب ونقد الذات)**

1- فاعلية سياسية للتيار الإسلامي استثمرت الحالة التدينية.. فرفعت لغة الخطاب الإسلامي وشعاراته.

2- فاعلية اجتماعية للتيار الإسلامي تمثلت في حضورٍ اجتماعي وخيري ونظافة يد وتجارب مجتمعية ناجحة.

3- فشل الأنظمة المتعاقبة سياسيًّا واقتصاديًّا (فقر الإنجاز- الإفلاس)؛ مما جعل الشعب يبحث عن مخرجٍ للانسدادِ السياسي والاقتصادي.. أو يلجأ للتصويت العقابي.

4- تراجعات فكرية وحزبية من قوى وأحزاب سياسية لم تقدم جديدًا في حلّ مشكلاتِ الأمة.

5- تزايد نداء الهوية للأمة وحاجة الأمة لمقاومة الهيمنة الاستعمارية:

العدو الأخضر بعد الحرب الباردة/ جرائم التطهير العرقية في البوسنة وكوسوفا والشيشان- الحرب على العراق- جرائم اليهود في فلسطين وازدواج المعايير الدولية/ الشعور بالقهر والإهانة والظلم.. التعبير عن الرفض لهذه الهيمنة.. موقف مُشرّف للتيار الإسلامي الرافض للهيمنة.. مقابل مواقف مخزية أو هزيلة للأنظمة والقوى الأخرى.. أدَّى إلى زيادةِ التفافِ الشعوب حول الفكرة الإسلامية.

6-الأوضاع الدولية التي شهدت:

أ- تبشير بالديمقراطية ومطالبة الجميع بالانخراط في العملية الديمقراطية وضغوط من أجل توسيع مساحات (الحريات العامة/ المشاركة السياسة لكافة القوى السياسية..)، ومن أجل شفافيةٍ في التعامل مع آلياتِ الديمقراطية وإمكانية تداول حقيقي للسلطة.

ب- مطالب وضغوط من أجل (دعم الحرب على الإرهاب) بتوفير قدرٍ من الحريات والمشاركة السياسية تتيح التنفيس عن الذات وتضمن تخفيف التوترات والاحتقانات ضد المصالح الأمريكية والأوربية (مشاركة داخل إطار محدود).
7- إتقان العمليات الانتخابية والبراعة فيها.. خاصةً أن ممارسات القوى الأخرى من الضعف بحيث يتضح معها أدنى فاعلية.
النتائج الانتخابية الأخيرة في البلدان العربية**
أ- حركات دخلت البرلمان تحت شعار أحزاب أو جمعيات إسلامية:
الأردن: 2003، 15%
البحرين 2006، 92%
الكويت: 2006، 42%
لبنان: 2005، 14%
ب- حركات دخلت البرلمان تحت شعار أسماء لا تحمل في الوهلة الأولى على البعد الإسلامي:
الجزائر: 10%
المغرب: 13%
اليمـن: 17%
فلسطين: 58%
د- حركات حصلت على مقاعد لنوابها عن طريق الترشيح "مستقلين"
مصـر: 20%
واستبعدت هذه العينة:
الدول التي لا تعرف التجربة الانتخابية، مثل: السعودية وقطر.
الدول التي لا تعرف التعددية مثل سوريا، ليبيا وتونس.
العراق (انتخابات تحت الاحتلال).
متوسط نسبة الصعود في هذه العينة للتيارات الإسلامية 33%، وهي نسبة لا يمكن تجاهلها أو التغاضي عنها.
والملفت هنا في التجربة المصرية: حصول قوى محجوبة عن الشرعية القانونية على 20% في حين أن الأحزاب الشرعية حصلت على أقل من 2% في مجموعها ما عدا الحزب الحاكم.
**ردود الأفعال على النتائج الانتخابية في البلدان العربية**
1-ردود أفعال دعائية وإعلامية سلبية بقصد التشويه والتشكيك والتهوين من حجم هذه النجاحات.
2- ردود أفعال دعائية وبحثية بقصد: التهويل والتضخيم واستخدام النتائج فزاعة للتخويف من قرب وصول التيار الإسلامي للحكم.
3- التضخيم في قدرات الذات والنجاحات بعيدًا عن قراءةٍ موضوعيةٍ للصعود والعوامل الفاعلة فيه.
4- الانكشاف وتفجير الديمقراطية: نموذج عدم قبول النظم السياسية والعسكرية والواقع الغربي والعالمي بنتيجة انتخابية لا تقف عند حد الصعود للمشاركة البرلمانية المؤثرة، ولكن إلى صعودٍ قد يصل إلى سدةِ الحكم والسلطة وتشكيل الحكومة:
• الانقلاب العسكري على نتائج الانتخابات المحلية والبرلمانية (الجزائر 1992م) وديمقراطية الشرط الفاسخ (ديمقراطية القسمة الضيزي/ ديمقراطية العسكر).
• الحصار الدولي والإقليمي والمحلي لحكومة حماس؛ لأنها اعتلت السلطة بأغلبية انتخابية (فبراير 2006م).
5- تغييرات في الأولويات الإستراتيجية الأمريكية وتراجع مشروعات (دعم الديمقراطية- توسعة مساحات الحريات والحقوق- الضغوط من أجل مشاركة فاعلة لكافة القوى السياسية وضرورة الشفافية في التعامل مع الآليات الديمقراطية) لحساب أولويات:
1- أمن إسرائيل.
2- ضمان التدفق الدائم الآمن الرخيص للمواد الخام والبترول
3- ضمان التبعية وعدم ظهور كيانات قد تتعارض مع المصالح الأمريكية
4- الحرب على الإرهاب "بالمفهوم الأمريكي".
5- الاستقرار في المنطقة العربية على نحو يحقق الأهداف السابقة.
وتبقى الأسئلة الهامة والإجابة الموضوعية في استشراف المستقبل:
1- التيار الإسلامي بين الدعوي والسياسي:
"تجارب المزج والفصل": والحاجة إلى تقييم موضوعي لكافة النماذج:
وعلى كل حال فإنه إذا كان من الأهمية تديين السياسة من خلال المرجعية العقائدية والأخلاقية والتشريعية فإنه من المهم أيضًا أن تكون الممارسة السياسية ذات خبرة وتخصص في مقابل تسييس الدين الذي تقوم به الأنظمة.
2- صعود التيار الإسلامي بين الفعالية الذاتية والمؤثرات الخارجية: ما تحقق من إنجاز لا يمكن تجاهله- هل الفعالية الذاتية هي العامل الرئيسي في الصعود (استحقاقات النجاح)، أم أنَّ الأمرَ يرتبط أكثر بمساحاتٍ ذات أسقف تركتها الأنظمة وفرضتها ظروف وضغوط خارجية وداخلية.. هل الحركة الذاتية قابلة للتمدد أم هي حركة داخل إطار مصنوع...؟؟
3- منحنى النجاح في المشروع الكلي للتيار الإسلامي.. (إحياء الأمة وعزتها/ الريادة الصالحة للبشرية...) مدى توظيف النجاح السياسي في المشروع الكلي..؟
4- البرلمانيون الإسلاميون: هل مجرَّد أداء برلماني متميز بمرجعية إسلامية أم جزء من مشروع حضاري إسلامي والبرلمان آلية من آلياته؟؟

5- كيف نحول (ديمقراطية الشرط الفاسخ- اللعب داخل ساحات محدودة سلفًا) إلى مشروعٍ تغييري طبقًا لقواعد ديمقراطية حقيقية باستخدام النضال الدستوري والتغيير السلمي الديمقراطي؟؟
6- التراجع النسبي في المؤشرات الانتخابية في بعض الدول: (اليمن- الأردن، لبنان...): الأسباب والدروس المستفادة؟؟

---

* مجموعة الرسائل للإمام الشهيد حسن البنا.
** نقلاً عن بحث للأستاذ الدكتور سيف الدين عبد الفتاح "ورقة مقدمة إلى مؤسسة عالم واحد للتنمية ورعاية المجتمع المدني".

# لجان المؤتمر

# ورقة أولية حول عمل اللجان

## لجنة القانون الأساسي:

- تلقى اقتراحات الأعضاء حول مشروع القانون الأساسي وإعداد تقرير حول هذه الاقتراحات لعرضها على أجهزة المنتدى المختصة.
- اقتراح برنامج علاقات خارجية للمنتدى في الفترة المستقبلية القادمة.

**رئيس اللجنة:** حسين إبراهيم
**مقرر اللجنة:** نصر الدين سالم الشريف

## لجنة الحريات وحقوق الإنسان:

- وضع وصف عام لحالة الحريات وحقوق الإنسان في بلدان العالم الإسلامي.
- اقتراح رؤى يتبناها المنتدى في مجال الحفاظ على الحقوق الأساسية للمواطن ودعم وتنمية الحريات الأساسية في المجتمعات الإسلامية.
- الانتهاء إلى برامج عملية وتوصيات باقتراحات لعمل المنتدى في هذا الخصوص.

**رئيس اللجنة**: إبراهيم النعمة.
**مقرر اللجنة**: محمد جميل منصور.

## لجنة الإسلام والديمقراطية:

- تأصيل المبادئ الشورية في الإسلام.
- تحديد أوجه التلاقي بين القيم الديمقراطية والمبادئ الشورية في الإسلام.
- رسم برنامج عمل لنشاط المنتدى في هذا الميدان لمعالجة الإشكالات البحثية والعوائق العملية في هذا الخصوص.
- رصد الوضع الديمقراطي في البلدان الإسلامية.
- أولويات الإصلاح الديمقراطي في مجتمعاتنا الإسلامية ودور المنتدى في تحقيق ذلك.

**رئيس اللجنة**: نور الدين قربال.
**مقرر اللجنة**: عبد الرزاق مقري.

## لجنة التشريع وإصلاح القوانين:

- دور المنتدى وأعضاؤه ومنتسبيه في تقوية الوظيفة التشريعية للبرلمان وزيادة كفاءتها.
- دور المنتدى في تقوية جهود التنسيق والتعاون في مجال التشريع والإصلاح القانوني بين دول العالم الإسلامي.
- وضع مقترحات عملية وآليات مناسبة لتحقيق أهداف المنتدى في هذا الميدان.

**رئيس اللجنة**: زيد الشامي.

## لجنة الرقابة البرلمانية:

- معالم الدور الرقابي البرلماني وسبل ترقيته وزيادة فعاليته وتقويته.
- كيفية إحداث التوازن بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وتحديد الآليات المحققة لذلك.
- دور البرلمانيين والمؤسسات البرلمانية في محاربة الفساد والحفاظ على المال العام.

**رئيس اللجنة**: وليد الطبطبائي.

## لجنة دور البرلمانات في التنمية الاقتصادية:

- وصف عام لحالة المجتمعات الإسلامية وواقع التنمية بها.
- تقييم مجمل لحالة التجارة البينية والاستثمار الخارجي المتبادل بين الدول الإسلامية.
- تحديد الآليات والصيغ الكفيلة بتطوير وترقية الاستثمار والتجارة البينية بين مجتمعاتنا الإسلامية.
- دور المنتدى في عملية الإصلاح التشريعي المحقق لهدف تنمية وترقية الاستثمار والتجارة البينية بين الدول الإسلامية.

**رئيس اللجنة**: أنيس متى.
**مقرر اللجنة**: زهير العبيدي.

## لجنة حال الأمة:

- وصف لحال الأمة وقضاياها الساخنة.
- اقتراح حلول ومواقف.
- دور المنتدى في المساهمة في إصلاح حال الأمة والانتصار لقضاياها.
- اقتراح برامج عمل للمنتدى.

**رئيس اللجنة**: إبراهيم الكيلاني.
**مقرر اللجنة**: حسين الحاج حسن.

## لجنة المرأة:

- وصف عام لواقع العمل السياسي والبرلماني للمرأة المسلمة.
- آليات تطوير المشاركة السياسية للمرأة المسلمة.
- دور المنتدى وأعضاؤه في تفعيل دور المرأة.

**رئيس اللجنة**:

## لجنة القدس:

- تحديد مخاطر التهويد التي تتعرض لها مدينة القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية.
- ذكر ما يجب على البرلمانيين القيام به تجاه القدس والمسجد الأقصى.

**رئيس اللجنة**: إبراهيم زيد الكيلاني.

## لجنة الرقابة البرلمانية

ناقشت اللجنة أهمية الدور الرقابي للبرلمان كوظيفة أساسية يمكن أن تكون المدخل الحقيقي لإصلاح كثير من الاختلالات الحاصلة في الأداء الحكومي وتقويم أي انحرافات في سياستها ومتابعة قضايا المال العام وتحديد موارده وأوجه إنفاقه، لذا فإن على المنتدى أن يولي مسألة تفعيل الدور الرقابي للبرلمانات الإسلامية أهمية كبرى، وقد توصلت اللجنة إلى ما يلي:

أ. تدعو اللجنة أعضاء البرلمان إلى الاستفادة من وسائل الرقابة المتاحة مثل: الأسئلة، طلبات الإحاطة والمناقشة ولجان التحقيق والاستجوابات.

ب. ضرورة توزيع الخبرات والتواجد في أكبر عدد من اللجان الدائمة للمجلس والحضور المتميز بالمناقشة يعوض قلة العدد داخل القاعة الرئيسية.

ت. الدعوة إلى الاستفادة من الخبرات البرلمانية بين أعضاء البرلمانات للاستفادة من أي قانون تشريعي موجود في أي من الدول من أجل تعزيز الرقابة البرلمانية.

ث. الحرص على متانة المعلومات المستخدمة في الرقابة البرلمانية والاستعانة بالجمعيات المتخصصة والنقابات المهنية في دعم الجانب الرقابي البرلماني.

ج. إيجاد إسناد فني يساعد أعضاء الكتل البرلمانية في القيام بدورهم من خلال توفير المعلومات وإعداد الأسئلة ومشاريع القوانين.

ح. تدعيم دور الأجهزة الرقابية المتخصصة وتطوير قوانينها باتجاه استغلاليتها من الأجهزة التنفيذية ونقل تبعيتها إلى البرلمان.

خ. محاربة الفساد تعتمد أساسا على المعلومة والقدرة على تحليلها، لذا يجب على الكتل البرلمانية الإسلامية أن تسعى إلى رفع مستوى القدرات والمهارات لدى أعضائها من خلال تدريبهم على وسائل الحصول على المعلومة وحسن توظيفها.

د.الدعوة لإنشاء هيئات رسمية متخصصة في مكافحة الفساد، على أن يكون لها استقلال مالي وإداري.

ذ.دعوة الأعضاء البرلمانيين إلى الاشتراك بهيئات ومنظمات مكافحة الفساد.

ر. الدعوة إلى تسريع مصادقة البرلمانات على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.

ز. الاستفادة من دور الصحافة والإعلام في مكافحة الفساد.

س. توصية الأعضاء بالعمل على إيجاد اللجان الخاصة بالموازنات وكذلك حماية الأموال العامة.

ش. ندعو أعضاء البرلمان إبراز النموذج في محاربة الفساد المالي.

لجنة دور البرلمانات في التنمية الاقتصادية

- الاهتمام البالغ بمواطن الضعف في العلاقة الاقتصادية بين الدول الإسلامية مثل عدم الاستقلالية وبطئ التنمية الاقتصادية وقلة الطاقات البشرية .
- أن يتحمل العالم الإسلامي مسؤوليته تجاه مخططاته البنّاءة للتعاون الاقتصادي بين البلاد الإسلامية.
- ملاحظة وضع الأولويات في تنمية الاقتصاد للبلاد الإسلامية لم تصل إلى تصور دقيق لضمانات الاستثمار وضعف التأييد في بناء العلاقة التجارية.
- الحثّ على تفعيل الدور الذي يمكن أن يلعبه أعضاء البرلمان في تقوية التعاون الاقتصادي بين البلاد الإسلامية.
- يجب على حكومات الدول الإسلامية تحقيق التعاون الاقتصادي المتبادل بينها عبر العرض المناسب والمحاولات الجادة.
- أن يقوم أعضاء البرلمان بطرح الاقتراح على الحكومة أن توفر لائحة تعفي عن ضرائب الاستيراد والتصدير في التجارة لأجل مصالح الدول الإسلامية.

## لجنة تنسيق التشريعات وإصلاح القوانين

**مقدمة:**
إن التشريعات الإسلامية والقوانين المنبثقة عنها هي الوجه العملى للتشريع الإسلامي والمرآة المضيئة لضمير الأمة الإسلامية والمستقر لقيمها وتقاليدها، وبهذا يجب أن تكون لها الحاكمية والمرجعية في جميع الجوانب الجنائية والمدنية والأحوال الشخصية والمقابلة وكيف لا، وهى من عند الله خالق البشر وهو أعلم بما يصلحهم قال تعالى: **(ألا له الخلق والأمر تبارك الله أحسن الخالقين)**، وقال تعالى: **(ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير)**، وهى الضمانة للتعايش السلمي بين الشعوب وهى الحافظة لحقوق غير المسلمين، إذ ضمنت لهم حرية الاعتقاد والتدين قال تعالى:**(لا إكراه في الدين)**، وقال تعالى:**(أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين)**، وقد تعايش النبي صلى الله عليه وسلم في دولة المدينة مع اليهود والنصارى والمجوس وكل فئة كانت تعرف ما لها من حقوق وما عليها من واجبات تحت مظلة الشريعة الإسلامية الوارفة وحاكميتها الرشيدة.

**الأهداف:**
1. العمل على تقنين أحكام الشريعة الإسلامية بما يستجيب للمستجدات، وحاجة الإنسان اليوم، مع مراعاة خصوصية كل شعب من الشعوب الإسلامية.
. العمل على إظهار سماحة الإسلام، وأنه جاء لمصلحة البشر، واستيعابه لحقوق الأقليات غير المسلمة في الدولة الإسلامية.
3. العمل على تطوير القوانين والتشريعات التي تحمى الحريات العامة وحقوق الإنسان وتمنع الاستبداد والظلم وتحقق العدالة لجميع المواطنين.
4. العمل على تطوير التشريعات التي تعزز الشفافية والرقابة ومكافحة الفساد.
5. دراسة المواثيق والمعاهدات الدولية ومعرفة المتفق والمختلف حوله في ضوء الشريعة الإسلامية.

**الوسائل:**
1. تدريب وتأهيل البرلمانيين في كيفية سن التشريعات وتطويرها والرقابة على تنفيذها.
2. نقل الخبرات بين البرلمانيين الإسلاميين وتبادل الإصدارات والتجارب الناجحة بين أعضاء المنتدى.
3. إقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل المتخصصة في مجال التشريعات وإصلاح القوانين.
إنشاء موقع إلكتروني للمنتدى لتسهيل الحصول على المعلومات.

**الأعضاء:**
1. زيد علي الشامى.
2. صالح أحمد التوم.
3. فلراموديا أردنتا.
4. عبد الرزاق أحمد الهجرى.
5. صادق القاسمى البعداني.
6. أحمد شاذلى عبد الكريم.

## لجنة القانون الأساسي

اجتمعت لجنة القانون الأساسي بحضور الإخوة:

1- حسين إبراهيم /مصر.
2- أسعد هرموش /لبنان.
3- علي أبو السكر /الأردن.
4- زهير أبو الراغب /الأردن.
5- محمد عقل /الأردن.
6- عباس النهاري /اليمن.
7- عبد اللطيف الشيخ /البحرين.
8- عثمان خالد منصوري /السودان
9- أسامة جادو /مصر.
10- فريد هباز /الجزائر.
11- سيف الدين رباب أحمد عمر/السودان.
12- عبد الله بها /المغرب.
13- نصر الدين سالم الشريف /الجزائر.

**أولا:**

- اختيار الأخ حسين إبراهيم رئيسا.
- كما تم اختيار علي أبو السكر مقررا.

**ثانيا:** تم مناقشة مواد مشروع القانون الأساسي من قبل الإخوة الأعضاء الحضور، حيث تم إجراء التعديلات التالية على مشروع القانون الأساسي:

1- المقدمة: يسمى المشروع قانونا أو نظاما حسب ما هو معمول به في الدولة المستضيفة وإعادة الصياغة اللغوية كما هو بالمرفق.
2- المادة الأولى تبقى كما وردت.
3- المادة الثانية: تقديم البند العاشر ليصبح الثالث وإجراء بعض التعديلات كما هو وارد بالمرفق.
4- المادة الثالثة: تبقى كما وردت.
5- المادة الرابعة: تبقى كما وردت.
6- المادة الخامسة: تبقى كما وردت.
7- المادة السادسة: تبقى كما وردت.
8- المادة السابعة: تبقى كما وردت.
9- المادة الثامنة: تصبح المادة التاسعة وتصاغ كما هو وارد في المرفق.
10- المادة التاسعة: تصبح المادة الثامنة وإجراء بعض التعديلات كما هو وارد بالمرفق.
11- المادة العاشرة: يعاد صياغتها كما هو وارد في المرفق.
12- المادة الحادية عشر: تبقى كما وردت.

**الرئيس:** حسين إبراهيم، **المقرر:** علي أبو السكر

## توصيات لجنة القدس وفلسطين (01)

1- الدعوة إلى تفعيل القرارات الدولية المتعلقة بالقدس وفلسطين.
2- العمل على تخصيص صندوق من أجل القدس وفلسطين لدعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه.
3- تفعيل ما هو قائم من صناديق أو لجان من أجل القدس ومخاطبته بهذا الخصوص.
4- دعوة القانونيين لتكوين لجان حقوقية للدفاع عن القدس وفلسطين.
5- الدعوة لتأسيس فضائية وإذاعة مختصة بالقضايا المقدسة بالتنسيق مع الحكومات.
6- مشروع المؤاخاة والتوأمة بين القدس والمدائن العربية والإسلامية.
7- الدعوة إلى إحياء المناسبات الإسلامية المقدسة والمتعلقة بالقدس وفلسطين.
8- العمل على أن تكون قضية القدس وفلسطين ضمن المناهج التدريسية الرسمية في المدارس والجامعات.
9- الدعوة إلى إفراد أسبوع القدس وفلسطين في كافة الأقطار الإسلامية.
10- دعوة العلماء لتشكيل رابطة علماء من أجل فلسطين.
11- دعوة الكتاب والمؤلفين والمؤرخين للكتابة عن القدس وفلسطين.
12- مخاطبة وزارات الأوقاف والأئمة والخطباء لاغتنام منابر الدعوة من أجل خدمة القضايا المقدسة.
13- إنشاء لجنة القدس في الجامعات والمدارس والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني.
14- عمل مهرجان سنوي للقدس وفلسطين في كافة الأقطار الإسلامية وأسبوع من أجل القدس وفلسطين.
15- إصدار ميثاق الشرف لنصرة فلسطين.
16- دعوة الشعراء إلى اعتماد نشيد خاص للقدس وفلسطين.
17- الدعوة لتنظيم حملات إعلامية مقدسية سنوية لفضح ممارسات الاحتلال الصهيوني.
18- مخاطبة الرؤساء والفضائيات لتوظيف الإعلام في قضية القدس.
19- ابتكار شعار للقدس.
20- العمل على دراسة الواقع الحالي لمدينة القدس والوقوف أمام المخطط الصهيوني لتهويد المدينة وحماية المسجد الأقصى على كافة المستويات.

## لجنة حال الأمة

- الاهتمام بشؤون ما يجري اليوم في فلسطين والعراق، والسودان، والصومال والفلبين وتايلاند وبورما وكشمير والشيشان.
- استنكار التهديد المستمر والانتهاك الصارخ لمبادئ حقوق الإنسان من قبل إسرائيل في أرض فلسطين الذي يشمل هدم المباني المدنية والبيوت والبنية التحتية والمزارع وشتّى ميادين الحياة الأخرى.
- الاهتمام العميق بالوضع العراقي الذي أصبح محور النزاع الطائفي الدامي نتيجة التدخل الأجنبي الذي خلق الاضطراب السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- العناية القوية بالوضع السيئ في الصومال والاستمرار بنداء الأطراف المتنازعة في حل الخلافات الداخلية الذي تزامن مع طلب مصلحة أجنبية للحد من أعمالها الهدامة التي أدت إلى سقوط ضحايا من المدنيين، منهم النساء والأطفال.
- الاعتراف بوجود التحديات أمام المجتمع الإسلامي كاختلاف المبادئ الاعتقادية الإسلامية، التطرف والعنف، والصراع بين المذاهب، وعدم الاستقرار والتنمية، والديمقراطية والاستقلال والوسائل السلمية في عملية تسليم زمام الحكم، والغزو وتجفيف ثروات المسلمين، وتحريف دور النساء وتهديم مؤسسة الأسرة وإهمال المخططات الصهيونية، والتخلف في مجال المعرفة والتقنية، والجالية المسلمة في أوروبا وأمريكا الشمالية.

**يوصي التقرير بالأعمال التالية لقضية فلسطين:**

1- محاصرة الصهيونية سياسيا وإعلاميا واقتصاديا ومقاطعة منتجاتها.
2- مد يد العون والمساعدات الأخرى لتوطيد الموقف الفلسطيني.
3- توفير الدعم المعنوي وتبادل التجارب بين البرلمانيين والمشرعين.
4- كسر كافة الحصارات على الشعب الفلسطيني وإعطاء الدعم السياسي له.
5- توفير الدعم الإعلامي والإصدارات عن فلسطين والعرب والإسلام.
6- تشجيع المنتدى على إنشاء اللجنة الخاصة لزيارة العراق وإجراء الحوار مع كبار الشخصيات الشيعية والسنية.
7- نداء الأطراف المتنازعة في السودان لاستئناف الاتفاقية الداخلية بين الأحزاب السياسية السودانية ودعم إنشاء لجنة كبار الشخصيات في حل الأزمة.

# ندوة: "نماذج الديمقراطية والمشاركة والإصلاح في بعض الأقطار" (*)

## نموذج الجزائـر

**ورقة قدمها الأستاذ فريد هباز، عضو مجلس الأمة - الجزائر**

**مقدمة:**

لم تأت الديمقراطية في الجزائر من فراغ ولا بأثمان قليلة ولا في لحظة زمنية متأخرة بل إن الجزائر كانت حالة من التعددية عالية المستوى حتى إبان الاستعمار، ولعل جبهة التحرير الوطني التي قادت الثورة قبل أن تتحول إلى حزب سياسي كانت تعبيرا عن صورة من التوافق بين مختلف الأحزاب على تأجيل التعددية والانخراط في مشروع تحرري واحد تقوده جبهة موحدة تستوعب مختلف الرؤى والهياكل السابقة لثورة 1954 على أن تعود التعددية هي النموذج السياسي بعد الاستقلال.

غير أن الموازين الدولية لم تكن لصالح المشروع الديمقراطي في الجزائر، مما جعل الحالة السياسية تخضع للنموذج المركزي الأحادي وتفرض على النضال الديمقراطي نصف قرن من العمل السري المضطهد من السلطة الرسمية التي لم تسمح بأي هامش خارج الحزب الواحد فكان الوضع السياسي داخل الحزب يشهد ما يسمى بالحساسيات المختلفة وخارج الحزب بالتنظيمات المحظورة التي دفع زعماؤها سنوات طويلة من السجن ضريبة للديمقراطية إلى غاية الانفجار الديمقراطي رغم أن هؤلاء الزعماء كانوا على مستوى عال مثل الرئيس الأسبق أحمد بن بلة، وآيت أحمد والشيخ محفوظ نحناح.

**بداية المسار الديمقراطي في الجزائر:**

يمكن أن يؤرخ له بـ 1988 والذي كان ثمنه غاليا من دماء آلاف الشباب الجزائريين الذين خرجوا متظاهرين من أجل التأسيس للحريات والديمقراطية.

غير أن الديمقراطية في الجزائر أريد لها أن تولد مشوهة لتدخل في حالة من الإرباك الذي أدى إلى تطرف كبير تجاوز الحدود المعقولة لقيم الشعب الجزائري وتعامله مع الحرية ومس القيم والثوابت الوطنية من جهة وأصبح يهدد الوحدة الوطنية من جهة ثانية كما بدأت بواكير الإعلان عن الإلغاء للديمقراطية في تصريحات متضادة من أطرف النقائض الديمقراطية في الجزائر سواء باسم الدين أو باسم الجهة أو باسم التاريخ لتنتهي إلى ما تعارف عليه الجزائريون بإلغاء المسار الديمقراطي بعد تجربة أربع سنوات من انتفاضة أكتوبر 1988 وبداية التعددية في الجزائر.

ويمكن أن نحتكم ديمقراطيا إلى ثلاثة مقاييس:

- التعددية الحزبية.
- التعددية الإعلامية.
- الحريات وحقوق الإنسان.

**التعددية الحزبية:**

بلغت التعددية الحزبية في الجزائر شأوا كبيرا، وصل معه الوضع إلى أن يشكل كل خمسة عشر نفرا متوافقين على رأي واحد حزبا سياسيا ووصل عدد الأحزاب في الجزائر إلى أكثر، من 60 حزبا كان لهم أحجام مختلفة من حيث القوة السياسية وقوة المقترح وقوة الأتباع والامتداد وقوة الامتداد الجغرافي كما كانت لهم مساهمات متعددة في جزائر ضربتها أزمة سياسية وأمنية خطيرة أدت بها إلى حل المؤسسات الدستورية وإعادة البناء السياسي الديمقراطي من جديد تحت تهديدين كبيرين هما الإرهاب والتخويف بالإرهاب.

كما كان لهذه الأحزاب مشاركة مختلفة في إعادة إنضاج التعددية خصوصا على مستوى البرلمان الذي شهد في الجزائر تطورا من برلمان الحزب الواحد إلى المجلس الاستشاري المعين من طرف السلطة التي حلت بعد استقالة رئيس الجمهورية في يناير 1992 ثم المجلس الانتقالي الذي كان كشكل من أشكال التوافق عام 1994 شاركت فيه مجموعة من الأحزاب السياسية، إلى البرلمان التعددي المنتخب الأول في تاريخ الجزائر عام 1997 ثم تطور البرلمان ليصبح بغرفتين المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة في ديسمبر 1997 المعمول به إلى يومنا الحاضر والذي يعكس تمثيلا متعددا حسب القوة الانتخابية، بالرغم من أن العملية الانتخابية ظلت تشهد اختلالا كبيرا فبرلمان 1997 كانت فيه الأغلبية لحزب ناشئ يحمل أبعادا أقرب إلى العلمانية ويشكل رد فعل عن التجربة الإسلامية التي ألصقت بها كثير من تهم الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر، وبرلمان 2002 تملك فيه القوة السياسية المرتبطة بالسلطة والتي ينتمي إليها رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة الحالية أغلبية مانعة للتعاطي الديمقراطي والتعددي الجيد، وبقدر أقل يحدث هذا في الغرفة الثانية مجلس الأمة.

غير أن الحالة الحزبية في الجزائر يمكن أن ننظر إليها وهي في طور النشوء إلى أنها تشكلت حسب العائلات السياسية التي تتقاطع في كثير من المفاصل الحيوية خصوصا ما يتعلق بالحريات والسلم والتعددية والتنمية، وأهم هذه العائلات السياسية:

**العائلة الوطنية:** المرتبطة بالجذور التاريخية للموروث عن ثورة أول نوفمبر، والحزب الواحد الذي حكم البلاد خلال عقود ما بعد الاستقلال.

**العائلة الإسلامية:** التي خرجت إلى الساحة السياسية خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة بعد أن ظلت منذ الاستقلال تعمل في مساحات الدعوة والفكر بعيدا عن السياسة الممنوعة في القانون الجزائري السابق، وهو ما يجعلها حديثة النشأة في الفعل السياسي، غير أنها سجلت رقما قياسيا في بداية التعددية الحزبية، ولكن الاستعجال جعلها تدخل في أزمة خطيرة مع السلطة تنتهي إلى إعادة تحجيم التيار الإسلامي الذي بقي يتراوح في 25 بالمائة من نسبة التمثيل السياسي ويشارك في البرلمان والحكومة بأشكال مختلفة حيث بدأت المشاركة الإسلامية في الحكومة منذ بداية التسعينيات، بدأت بمشاركة بعض الإسلاميين المنفصلين عن الجبهة الإسلامية ثم بمشاركة حماس (حركة المجتمع الإسلامي سابقا وحركة مجتمع السلم حاليا) ثم بمشاركة حماس والنهضة وحزب التجديد (قريب من الإسلاميين)، وانتهت إلى مشاركة حماس عبر التحالف الرئاسي الذي لا يزال يدير الحكومة الجزائرية.

**العائلة اللائكية:** والتي ينخرط فيها بشكل أكبر حزبان ينتميان إلى جهة جغرافية محددة وخلفية إثنية محددة تجعل الامتداد السياسي لهما محدودا من حيث الجغرافيا في الولايات الأمازيغية ومن حيث الجماهيرية في الشعبية ذات النزعة الأمازيغية بدرجة كاملة.
ولكن الامتداد الثقافي الفرنسي من جهة، والمشاركة في الأممية الاشتراكية يعطي هذه العائلة امتدادات إعلامية وأبعادا دولية تجعلها حاضرة في القرار الوطني بشكل دائم.
يضاف إلى هذه العائلات الثلاث، مجموعة من الأحزاب الأخرى المنخرطة في منظومة المشاركة السياسية على مستوى البرلمان من جهة وعلى مستوى المجالس المحلية عبر الولايات والبلديات التي تعبر عن أبعاد سياسية محلية لا ترتقي إلى البعد الوطني الذي تمثله العائلات السياسية الكبيرة.
غير أن ظروف التطور الديمقراطي والمشاركة السياسية في الجزائر خضعت إلى مرحلة يمكن أن نقول عنها أنها لا تزال انتقالية وذلك لسببين رئيسيين:

1- أنها نشأت وتطورت في ظل عدم الاستقرار السياسي والأمني مما جعلها تتعرض لهزات كبيرة غيرت في كثير من الأحيان الساحة السياسية جذريا.
2- أن السلطة لا تزال متمسكة بالأغلبية رغم أنها تتحول من حزب إلى آخر في ظل الوعاء المرتبط بالقرار الرسمي المماثل لدول العالم الثالث الأخرى.

## التعددية الإعلامية:

تشهد الجزائر منذ بداية المسار الديمقراطي تعددية إعلامية واسعة تشمل مختلف حساسيات المجتمع، وتعبر عن انشغالات الأغلبية الكبيرة بالرغم من أن القرار المالي المرتبط بالمطابع والإشهار لا يزال متحكم فيه من جهات محددة إلا أن التعددية تشهد باستمرار نوعا من التطور الذي يضعها في مصاف التجارب الإعلامية الرائدة، وبالمقابل لا يزال الإعلام الرسمي في الجزائر هو الإعلام المتخلف عن مستوى التطور الإعلامي المصاحب للتعددية خصوصا في الصحافة المكتوبة إذ لا يزال الإعلام المقروء والمسموع محتكرا لدى السلطة غير أن تأثيره جد محدود في ظل التعددية الإعلامية الدولية مما يجعل قياسنا للتطور الإعلامي التعددي في الجزائر مرتبطا بالصحافة المكتوبة التي تعكس التعددية والديمقراطية كما تعكس المشاركة بشكل واضح يجعل التجربة الإعلامية على حداثة سنها جزء مساهما في العمليات الكبرى للمجتمع خصوصا عملية التعددية والإصلاح السياسي.
فإذا كانت عمليات الإصلاح لم تكن حقلا ميسرا للطبقة السياسية فهي في الجزائر حقل واسع لمشاركة إعلامية تعددية تفرض على الجميع سلطة وأحزابا ومجتمعا الانخراط في متطلبات الإصلاح وتقف سيفا مسلطا (ليس بالضرورة عادلا) على رؤوس الذين يمكن أن يتلاعبوا بالصالح العام أو يهددوا مسار الديمقراطية والإصلاحات في الجزائر.

وهذا لا يعني أن التعددية الإعلامية قد مرت هدية من السماء أو منة من السلطة أو بمنأى عن ضربات الإرهاب بل هي جهد بشري تبلور بأيدي الشباب الجزائري التواق للحرية والمشاركة الإيجابية وانتزع الإعلاميون هذه الحرية الإعلامية والتعددية الصحفية انتزاعا وتقبلوا التضحيات المختلفة وتحملوا في مرات متعددة ضريبة السجن والمحاكمات على حقهم في التعبير الحر وحماية الحق العام عن طريق الكلمة الإعلامية كما أنهم كانوا ضحايا للإرهاب ليس بالآحاد والعشرات ولكن مئات من الصحفيين كانوا ضحايا سنوات الإرهاب الأخيرة وربما لا يزالون تحت تهديداته.

## الحريات وحقوق الإنسان:

بالرغم من أن مستوى الحريات وحقوق الإنسان في الجزائر ما يزال يراوح مكانه، إلا أن التطور الحاصل في السنوات الثلاث الأخيرة عالج الملفات الحساسة لقضايا حقوق الإنسان الكبرى في الجزائر والتي كانت مجال نضال طويل لمختلف قوى المجتمع السياسية والإعلامية وغيرها، خصوصا تلك الملفات الموروثة عن عشرية الأزمة وأهمها ملف المفقودين كما أنه تشهد التجربة الجزائرية نوعا من التحرر من إعصار الماضي فموضوع حقوق الإنسان الذي أصبح محل اهتمام وجدل اجتماعي كبير ليس فيه محرمات، وبالمقابل فإن مجال الحريات يتطور في الجزائر شيئا فشيئا وبالرغم من عدم حصول الرضا العام حول مستوى الحريات غير أن المبررات المقيدة لهذه الحريات بدأت تتراجع مع انخراط الجزائر في عملية ترشيد الحكم وتطوير الإصلاح السياسي ومكافحة الفساد وهو الجهد الذي تناضل من أجله الأحزاب الإسلامية بدرجة أساسية ولا يقابله معارضة فكرية أو سياسية من طرف الأحزاب الأخرى ولكن مستوى الممارسة والتطبيق لمنظومة القوانين الكافلة لهذه الحريات لم ترقى إلى المستوى المطلوب.

إن العمل المتواصل من أجل لملمة الشمل وتضميد الجراح تطورت منظومته التشريعية من قانون الرحمة إلى قانون الوئام المدني وتوجت بميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي استفتي فيه الشعب وكان بمثابة تتويج لمعالجة بقايا الأزمة والتي عبرت بصدق عن نوايا الجميع في أن ترتقي الجزائر ضمن أولويات سلم ترقية الحريات وحقوق الإنسان.

---

**(*) لقد تناولت الندوة مجموعة من التجارب، وتتأسف إدارة المنتدى لعدم حصولها على بقية الأوراق لنشرها ماعدا ورقة الجزائر.**

# البيان الختامي

**جاكرتا 02 محرم 1428هـ / 21 يناير 2007م**

بفضل الله وتوفيقه انعقد في العاصمة الاندونيسية جاكرتا المؤتمر التأسيسي للمنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين وبحضور وفود من 18 دولة وذلك في الفترة الممتدة بين 30 ذي الحجة 1427هـ و2 محرم 1428هـ الموافق 19 – 21 /1/ 2007 م وقد شرف فخامة رئيس جمهورية إندونيسيا السيد سوسيلو بامبانغ يودويونو مؤتمر المنتدى بافتتاحه بكلمة باهرة وافية كانت تشخيصا دقيقا لوضع الأمة من عز كانت فيه لحال آلت إليه ومستقبل هي إليه متطلعة، وتعزز هذا الحضور الرسمي بالكلمات القيمة التي ألقاها كل من رئيس البرلمان الإندونيسي السيد أغونغ لكسونو ورئيس المجلس الشعبي الاستشاري د.هدايات نور وحيد.

ثم انتظم المؤتمرون في جلسات حوارية قدمت فيها أوراق فكرية تناولت أولويات الإصلاح السياسي والديمقراطية والنضال السلمي، ودور البرلمانات في نصرة قضايا الأمة، والحوار مع الآخر والحضور السياسي البرلماني للإسلاميين.

وأشفعت هذه الأوراق بنقاشات وتعليقات مستفيضة تكاملت معها وأثرت مجملها، وهكذا توقف المؤتمرون في أوراقهم ومناقشاتهم عند أمور ومسائل مثلت موجهات التفكير ومعالم الاختيار بالنسبة لهم، ولعل أهمها:

1- أن الإسلام بما يتضمنه من أصول سياسية في الحرية واعتماد الشرعية الشعبية والرقابة على الحاكم يستوعب الديمقراطية نمطا في الحكم وأسلوبا يحقق التداول السلمي على السلطة.

2- أن نهج الإصلاح السياسي القائم على المشاركة والمدافعة والبعيد عن العنف والشطط هو السبيل المناسب والمعتمد لتحقيق التغيير نحو الأفضل في واقع بلداننا الإسلامية.

3- أن الحضارة الإسلامية تملك الأصول الهادية التي تعصم من الزلل وعناصر المرونة اللازمة للتكيف مع المستجدات والتطورات، وهي بذلك حضارة حوار وحسنى وتلاق لمصالح البشرية جمعاء.

4- أن المصالحة الوطنية بعيدا عن الاصطفافات المذهبية والطائفية وتجاوزا للاستقطابات السياسية الحادة هي السبيل الأنسب للعمل الوطني في هذه الظروف المعقدة على المستويات الإقليمية والدولية.

5- أن امتلاك الأمة لعناصر القوة جميعها أمر مطلوب ومرغوب ولكنها قوة الحق وليست قوة الاعتداء، قوة تحمي العزة وتتصدى بإباء للهيمنة والاستعلاء.

6- أن تعاون دولنا الإسلامية وتبادل الخبرات والخيرات بينها على كافة المستويات شرط في نهضتها.

7- أن القضية الفلسطينية تظل قضية الأمة المركزية، ولا يلغي ذلك أهمية الملفات الأخرى خصوصا في العراق الذي يعاني من احتلال غاشم وتصفيات طائفية خطيرة لا تهدد العراق من أصله فحسب بل المنطقة بأسرها.

8- أن التيار الإسلامي يبادر بمد يده لكل القوى الوطنية لمشاركته مواجهة مشاريع الهيمنة والتبعية وسياسات الإفساد والاستبداد.

ثم توزع المؤتمرون من بعد الأوراق ومناقشاتها إلى لجان عكفت على مواضيع متخصصة في الحريات وحقوق الإنسان، في الرقابة البرلمانية، في الإسلام والديمقراطية، في دور البرلمانات في التنمية، في تنسيق التشريعات وإصلاح القوانين، في القانون الأساسي للمنتدى، في القدس وفلسطين، في المرأة والطفولة، وفي حال الأمة.

وتقدمت اللجان إلى المؤتمر بالتوصيات التي من شأنها تنظيم عمل المنتدى وتحديد رؤيته في جملة هذه القضايا والملفات.

والمؤتمرون تأسيسا على عمل هذه اللجان واستحضارا لواقع الأمة وتحملا للمسؤولية التاريخية في هذه اللحظة المصيرية من تاريخها يقررون:

1- إنشاء المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين ويتخذون من (جاكرتا) مقرا رسميا له.

2- عزمهم الارتقاء بالأداء السياسي للبرلمانيين الإسلاميين بما ينسجم مع الأصول الشرعية الحاكمة ويحقق مصالح الأمة المتعينة.

3- مشاركتهم في عمل منهجي ضد الفساد وسياساته وممارساته على نحو يفتح آفاق النماء والنهضة والتنمية الشاملة لمجتمعاتنا الإسلامية.

4- نصرتهم للشعب الفلسطيني ودعوتهم كافة الفصائل الفلسطينية للتوحد ضد العدو الصهيوني على قاعدة الثوابت واحترام خيارات الشعب الفلسطيني ويلحون في دعوة العرب والمسلمين دولا وشعوبا لدعم الشعب الفلسطيني وفك كل أنواع الحصار المفروضة عليه، ويدعون الأمم المتحدة وكل الجهات المعنية بالعمل على إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين وخصوصا البرلمانيين وعلى رأسهم الدكتور عزيز الدويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني.

5- إدانتهم للاحتلال الأجنبي للعراق وللحملات الطائفية البغيضة التي ترتكب هناك ويدعون كل العراقيين لإدراك مخاطر المرحلة قبل فوات الأوان ولكل العرب والمسلمين وحكوماتهم خصوصا لمساعدة شعب العراق وعدم تركه فريسة للاحتلال وألاعيبه وجرائمه ويركز المؤتمرون هنا على ضرورة المصالحة الوطنية في العراق وإشراك جميع الأطراف في الحكم بتوازن وعدل.

6- إدانتهم للعنف والإرهاب أيا كان مصدره ودعوتهم للحوار وسيلة فضلى للتعاطي مع الآخر أيا كان دينه أو لونه أو وطنه أو فكره.. ويشجعون في هذا الصدد مبادرات الحوار القائمة داعين لرعايتها ووضع منهجية لها ترقى بها عن التوظيف السياسي والدبلوماسي العابر وتؤدي بها إلى نتائج ملموسة في مجال التلاقي الحضاري المطلوب.

7- اعتمادهم جملة التوصيات الصادرة عن اللجان المتخصصة في تقاريرها المرفوعة إلى المؤتمر.

ونحن المؤتمرون، إذ نزف بشرى تأسيس هذا المنتدى لشعوبنا الإسلامية ولحركاتنا وأحزابنا بل لكل الفعاليات الوطنية في بلداننا نمد يد التعاون على البر والتقوى، وعلى ما ينفع الناس ويحقق مصالح الجميع.. في الحكومات والأحزاب.. في المنظمات والمراكز... على المستويات الجماعية والفردية، فأمتنا اليوم بحاجة لكل أبنائها وخيمة الوطن والأمة تسع الجميع بروح التسامح والعفو والمجادلة بالتي هي أحسن.

ولا يسعنا ونحن نختم أعمال مؤتمرنا هذا إلا أن نعبر عن عرفاننا لدولة إندونيسيا رئيسا وحكومة وبرلمانيين وشعبا على حسن الاستقبال وكريم الضيافة، والعرفان من بعد موصول ومؤكد لإخواننا في اللجنة التحضيرية التأسيسية ولرئاستها ممثلة في الأخ الدكتور عبدالمجيد مناصرة والأخ الأستاذ لطفي حسن إسحاق فقد بادروا فأحسنوا وأنجزوا فأوفوا ثم يمتد شكرنا لكل الجهات والأفراد الذين ساهموا في إنجاح هذا المؤتمر والشكر والحمد لله من قبل ومن بعد وعليه الاعتماد والتكلان.

**المشاركون في المؤتمر التأسيسي**

# إعلان جاكـرتا

**جاكرتا 02 محرم 1428هـ / 21 يناير 2007م**

نعلن نحن البرلمانيون الإسلاميون الحاضرون في **المنتدى العالمي للبرلمانين الإسلاميين** أنه:

إدراكًا منّا لواقع أمتنا وإيمانًا بضرورة تسخير كل الجهود لصالح قضاياها والنهوض بها وثقة في إمكانات فاعلة للعمل السياسي البرلماني الإسلامي **نتوافق على تفعيل وتطوير العمل البرلماني الإسلامي المشترك** ليأخذ موقعه في تحرك من أجل:

1- الإسهام في جهود الإصلاح السياسي وتطبيق الشورى والديمقراطية والتعددية والتداول السلمي على السلطة والدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان ورفع القيود عن كافة المؤسسات المدنية والمجتمعية والتوازن بين السلطات واتزان بين السلطة والمجتمع ومحاربة الفساد والحفاظ على المال العام والعمل على تطبيق قواعد الشفافية وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات العامة.

2- الانتصار لقضايا الأمة الإسلامية القائمة على الحق والعدل من خلال الدفاع عن حقوق أمتنا في غير انغلاق على الذات بل يتوازى معه الحوار مع الهيئات السياسية الدولية الرسمية والشعبية حول قضايا العالم الإسلامي – مع الرفض الكامل لكل أشكال التطرف والعنف.

3- النضال الدستوري والتشريعي لتجسيد آمال الأمة وطموحات الشعوب –في واقع حياتها- بما يعبر عن هويتها ويوافق شريعتها وينهض بها- بعيدا عن التخلف والفرقة والتبعية – نحو وحدة الشعوب والدول الإسلامية.

4- تعاون بناء وتفاعل إيجابي مع كل شعوب العالم قائم على الاحترام المتبادل والتعاون لخير الإنسانية جمعاء.

على هذه المبادئ ولهذه المنطلقات ندعو كل البرلمانيين الإسلاميين للانضمام إلى **المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين**، ونمد أيدينا لكل البرلمانيين في العالم وكل المؤسسات الرسمية والشعبية لشراكة بناءة.

بسم الله الرحمن الرحيم

# القانون الأساسي

**مقدمة**

**نحن** - البرلمانيين الإسلاميين - **قناعة منّا بأهمية العمل البرلماني المشترك وتفعيله وترقيته وتطويره، وقياما منّا بواجب النهوض بالأمة الإسلامية ورفع قيود الاستبداد والفساد والتبعية والتخلف والتجزئة عنها.. ومشاركة منّا في جهود الإصلاح السياسي وصيانة هوية الأمة وضمان الحريات والتعدّدية والتداول السلمي للسلطة.. ورغبة منّا في تفعيل البرلمانات لصالح قضايا الأمة الإسلامية خصوصا وقضايا الإنسانية عموما.. إننا قرّرنا تأسيس: "المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين" متوكّلين على الله عزّ وجلّ ومعتمدين من بعده على الجهود المخلصة لكل البرلمانيين المسلمين وعلى المؤمنين بهذا العمل وبأهدافه من أجل تجسيد آمال الأمة وطموحات الشعوب في واقع الحياة.**

## المادة الأولى
## تعريف المنتدى

**المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين:** هو هيئة مستقلة عالمية تجمع البرلمانيين الإسلاميين من كل الأقطار للتنسيق والتشاور والتعاون والنهوض بالعمل البرلماني وتطويره وتقديم صورة حقيقية ومشرفة عن البرلمانيين الإسلاميين والتحدث باسمهم في المحافل الدولية.

## المادة الثانية
## أهداف المنتدى

يعمل المنتدى لبلوغ الأهداف الآتية:

1- تنسيق الجهود التشريعية في اتجاه إصلاح القوانين بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية السمحة ومواجهة العولمة والضغوط الدولية من قوانين تتصادم مع تعاليم الإسلام أو تضر بالمصالح الوطنية أو القومية.

2- الإسهام في جهود الإصلاح السياسي ونشر الشورى والديمقراطية والدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان وتدعيم جهود إرساء قواعد الحكم الراشد.

3- تشجيع المرأة على المشاركة السياسية والبرلمانية والاهتمام بالقوانين الخاصة بها.

4- فتح الحوار مع الهيئات السياسية الدولية الرسمية والشعبية حول قضايا الإسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والسلم والانتخابات وغيرها من قضايا معاصرة.

5- الانتصار لقضايا الأمة الإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية والتأكيد على حقّ الشعوب في مقاومة الاحتلال، وصدّ العدوان.

6- رفض كل أشكال العنف والتطرف، أفكارًا وممارسات.

7- نشر الفكر السياسي الإسلامي.

8- الإسهام في محاربة الفساد بكل أشكاله وكشف المفسدين والعمل على نشر قواعد الشفافية في تسيير الشئون العامة.

9- تدريب البرلمانيين على أدوات الرقابة البرلمانية وفنون التشريع وتقنيات الاتصال والتعامل مع الجماهير وقيادة الرأي العام وإدارة الحوار وإجراء البحوث...

10- تعزيز اللقاءات بين البرلمانيين الإسلاميين وتعميق علاقات التعارف والتعاون بينهم.
11- كشف الممارسات غير المشروعة، التي تمارس ضد النواب والمرشحين للعمل البرلماني.

## المادة الثالثة
# العضوية

1- تمنح العضوية بقرار من مجلس إدارة المنتدى بناء على طلب مقدم من أيّ برلماني يؤمن بأهداف المنتدى إلى الأمانة العامة، سواء كان برلمانيا حاليا أو سابقا وذلك بعد توقيعه على النموذج المعدّ لذلك.
2- يسدد العضو اشتراكا سنويا تحدّده اللائحة الداخلية للمنتدى.
3- تمنح عضوية الشرف بقرار من مجلس الإدارة لبعض الشخصيات المرموقة في العالم.

## المادة الرابعة
# مقر المنتدى

مدينة جاكرتا هي مقر المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين، ويمكن إنشاء فروع للمنتدى في الأقطار الأخرى. ولمجلس الإدارة بأغلبية ثلثي أعضائه تغيير مكان المقر.

## المادة الخامسة
# مصادر الإيرادات

1- اشتراكات الأعضاء.
2- المنح والهبات التي يصدر بقبولها قرار من مجلس إدارة المنتدى.
3- عوائد الخدمات التي يقدمها المنتدى.

## المادة السادسة
# الهيكل التنظيمي

يباشر المنتدى أعماله بواسطة هيئاته الأساسية وفق الاختصاصات المبينة لكل منها وباستثناء المؤتمر العام يتم انتخاب كل هيئة لمدة أربع سنوات وهي:
1- رئاسة المنتدى.
2- الأمانة العامة.
3- الهيئة التنفيذية.
4- مجلس إدارة المنتدى.
5- المؤتمر العام.

## المادة السابعة
# رئاسة المنتدى

1- تتشكل من رئيس ونائبين وهي دورية ومدّتها أربع سنوات وقابلة للتجديد مرة واحدة فقط.
2- في حالة خلو مكان الرئيس يتولى النائب الأول اختصاصاته إلى أن يقوم المجلس بانتخاب رئيس جديد.
3- يتولى الرئيس رئاسة اجتماعات الهيئة التنفيذية واجتماعات مجلس الإدارة، ويمثل المنتدى أمام الهيئات الرسمية والمحافل الدولية وهو المتحدث باسم المنتدى.
4- يفوض الرئيس بعض مهامه لنائبيه.

## المادة الثامنة
# الهيئة التنفيذية

تتشكل من الرئاسة والأمين العام وأربعة أعضاء من بين أعضاء مجلس الإدارة يرشحهم الرئيس بالتشاور مع نائبيه وبعد موافقة مجلس إدارة المنتدى للمهام الآتية:
1- المسئول المالي.
2- مسئول الأعلام.
3- مسئول التشريع.
4- مسئول التدريب.

وتكون اجتماعاتها دورية كل ستة أشهر وحين تدعو الحاجة وتختص بالآتي:
1- اختيار أعضاء الأمانة العامة.
2- وضع مشروع موازنة المنتدى والحساب الختامي.
3- دعوة المجلس للانعقاد واقتراح جدول أعماله.
4- مناقشة تقارير الأمانة العامة.
5- متابعة الشئون الإدارية للأمانة العامة.
6- اقتراح اللوائح الداخلية.

## المادة التاسعة
# الأمانة العامة

تختار الهيئة التنفيذية الأمين العام من بين أعضاء المنتدى، بناء على اقتراح من رئيس المنتدى ويشترط لمنصب الأمين العام أن يكون برلمانيا مقيما ببلد المقر. ويتم توفير وحدة إدارية متخصصة تعمل تحت إشراف الأمين العام؛ وتختص بما يلي:
1- تنفيذ ومتابعة قرارات وتوجيهات مجلس إدارة المنتدى.
2- إعداد جدول أعمال اجتماعات الهيئة التنفيذية ومجلس إدارة المنتدى.
3- النظر في طلبات الانتساب للمنتدى ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس إدارة المنتدى.
4- متابعة أعمال اللجان الفنية المتخصصة.
5- إعداد تقارير عن أعمال المنتدى وتقديم الاقتراحات.

## المادة العاشرة
# مجلس إدارة المنتدى

**يتشكل مجلس إدارة المنتدى من الهيئة التنفيذية وممثل لكل قطر ويكون له اجتماع سنوي، وكلما اقتضت الحاجة، وتكون صلاحيات مجلس الإدارة:**

1- انتخاب رئيس المنتدى ونائبيه.
2- الموافقة على اختيار الأمين العام وبقية أعضاء الهيئة التنفيذية.
3- وضع السياسات العامة للمنتدى.
4- اعتماد طلبات الانتساب للمنتدى.
5- دعوة المؤتمر العام واقتراح جدول أعماله.
6- الموافقة على إنشاء الفروع في الأقطار.
7- إقرار الموازنة والحساب الختامي.
8- إقرار اللوائح الداخلية.

## المادة الحادية عشر

# المؤتمر العام

**يتشكل المؤتمر العام من جميع أعضاء المنتدى ويعقد اجتماعاته مرة كل سنتين ويختص بالآتي:**

1- اعتماد ممثلي الأقطار في مجلس الإدارة وفقا للائحة الداخلية للمنتدى.
2- الموافقة على تعديلات القانون الأساسي للمنتدى بموافقة ثلثي الأعضاء المؤتمرين.
3- مناقشة وإقرار التقرير المالي والإداري للمنتدى.
4- اعتماد السياسات العامة للمنتدى.
5- مناقشة القضايا العامة التي تهم البرلمانيين.

## المادة الثانية عشر

# أحكام انتقالية

1- **المؤتمر التأسيسي:** يحضر المؤتمر التأسيسي كل الأعضاء المؤسسين للمنتدى وكذلك الأعضاء المدعوين لحضور المؤتمر.

2- **مجلس إدارة المنتدى:** يتشكل مجلس إدارة المنتدى الأول من كل من الهيئة التنفيذية التأسيسية وممثل عن كل قطر.

بسم الله الرحمن الرحيم

المنتـــدى العالـمـــي
للبرلمانيين الإسلاميين



**The International Forum for Islamist Parliamentarians**

# طلب انتســاب

**السيد الأمين العام للمنتدى العالمي البرلمانيين الإسلاميين المحترم**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد..**

فإيمانا منّي بأهمية العمل في إطار المنتدى، وقناعة بأهدافه التي قام لأجلها، وبعد اطلاعي على القانون الأساسي أطلب انتسابي عضوا في المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين.

وأؤكد استعدادي للعمل ضمن أطر المنتدى، ووفقا لأنظمته المقررة.

وألتزم بتسديد اشتراك مالي بقيمة: 100 دولار سنويا.

أو أتعهد بتسديده لاحقا.

**والله الموفق**

**الاسم:**.....

**المهنة:**.....

**الموقع البرلماني:**.....

**البلد:**.....

**التنظيم السياسي:**.....

**العنوان:** .....

.....

**هاتف العمل:**..... **هاتف محمول:**..... **فاكس:**.....

**البريد الإلكتروني:** ..... **(E-mail):**

**معلومات أخرى:** .....

**التاريخ:**.....

**التوقيع:** .....

- إبراهيم زيد الكيلاني
- أحمد حامد مرعي كريشان
- أحمد علي سليم الكفاوين
- زهير شريف أسعد أبو الراغب
- سليمان سلامة السعد الخلف
- عزام جميل الهنيدي
- علي صالح أحمد أبو سكر
- محمد حسن البزور
- محمد خليل محمد عقل
- نضال محمد أمين العبادي
- يسري حمد الجازي

**البحرين:**
- جاسم المؤمن
- جاسم حسين
- سامي على قمبر
- سعدي محمد عبد الله علي
- صلاح علي محمد عبد الرحمن
- عبد اللطيف أحمد الشيخ
- علي أحمد عبد الله علي

**الجزائر:**
- أحمد الدان
- الطاهر زيشي
- بابكر مسعود
- بوعلام عبدون
- حسيبة أمقران
- زواني بن يوسف
- سالم حسين
- عبد الحميد بولفعات
- عبد الرحمن برقية
- عبد الرزاق مقري
- عبد العزيز زمري
- عبد القادر بن قرينة
- عبد المجيد مناصرة
- عبد الناصر بن أم هانئ
- علي قدور دواجي
- فاتح ڤرد
- فريد هباز
- كمال عطاش
- محمد مخلوفي
- مرزوق جرمان
- مصطفى قريشي
- نصر الدين سالم الشريف

**السودان:**
- إبراهيم أحمد عمر
- حياة أحمد الماحي حامد
- زكريا بشير إمام
- سيف الدين أحمد عمر
- صالح أحمد التوم
- عبد الله محمد سيد أحمد محجوب

- عثمان خالد مضوى
- عصام يوسف بدري
- على محمد أحمد جاويش
- فدوى شواى دينق
- مهدي إبراهيم محمد

**العراق:**
- إبراهيم نعمة ذنون
- عامر حبيب الخيزران
- هاشم يحي أحمد الطائي

**الكويت:**
- أحمد حاجي علي لاري
- عيسى ماجد الشاهين
- ناصر جاسم عبد الله الصانع
- وليد مساعد الطبطبائي

**المغرب:**
- بسيمة الحقاوي
- جامع المعتصم
- رشيد طالبي
- سعيد خيرون
- عبد القادر اعمارة
- عبد الله بها
- محمد نجيب بوليف
- مصطفى الأمين بوخبزة
- مصطفى الرميد
- نور الدين قربال

**اليمن:**
- زيد علي حميد الشامي
- سالم أحمد سالم بن طالب
- شوقي القاضي
- صادق البعداني
- صخر الوجيه
- عباس النهاري
- عبد الرزاق الهجري
- عبد الكريم شيبان
- علي حسين عشال
- نجيب غانم

**إندونيسيا:**
- أحمد نجي الله
- أحمد هيرياوان
- أروان برايتنو
- المزمل يوسف
- أنصاري سيريغار
- بالجارياتي يوسرال
- جازول جويني
- جلال الدين الشاطبي
- حلمان رشاد شهاب
- روحانان عبد الرحيم

- ريحان إسكندر
- سيجيت برامونو أسري
- طاهر آمي
- عبد الحاكم محتضر
- عبد الرحمن سوحيمي
- لطفي حسن إسحاق
- متمم أولا
- محمد نوح بن عبد المعز
- مروان باتو بارا
- مروان باوبان
- مسلم محمد يتيم
- معمور حسن الدين
- نورسانيتان علي محمد
- يسرى آمري

**باكستان:**
- عطاء الرحمن

**تركيا:**
- محمد الباتوك

**طاجيكستان:**
- محي الدين كبيري

**فلسطين:**
- خالد طافش
- داود كمال داود أبو سير
- عبد الرحمن زيدان
- محمد عمران صالح طوطح
- مريم محمود حسن صالح
- منى سليم صالح منصور

**لبنان:**
- أسعد هرموش
- إسماعيل السكرية
- حسين الحاج حسن
- زهير العبيدي

**ماليزيا:**
- حاج محمد عثمان

**مصر:**
- إبراهيم إبراهيم أبو عوف
- أسامة جادو
- بهاء الدين سيد عطية
- حسين محمد إبراهيم
- صابر أبو الفتوح
- عبدالحليم عوض الله هلال
- عبدالحميد زغلول
- عبدالله أحمد محمد خليل عليوة
- عبدالوهاب عطية قطب الديب
- عيسي عبدالغفار أحمد عبد الرحمن

- محمد محمد البلتاجي
- يسري عبدالستار علي تعليب

**موريتانيا:**
- محمد جميل منصور

**ملحوظة هامة:**
أسماء البلدان والأعضاء المؤسسين مرتبة ترتيبيا أبجديا، ويرجى من كل عضو مؤسس لم يرد اسمه في هذه القائمة أن يعلمنا بذلك.

# التغطية الإعلامية للمؤتمر التأسيسي في مختلف وسائل الإعلام

## تأسيس المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين:




أعلن في إندونيسيا تأسيس المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين ليمثل المئات من نواب الحركات الإسلامية في برلمانات دولهم. وسيناقش ممثلو الأحزاب الإسلامية في برلمانات العالمين العربي والإسلامي لمدة ثلاثة أيام عدة قضايا منها تقييم تجارب الحركات الإسلامية في الدول الديمقراطية، إلى جانب القضايا الأخرى الساخنة الراهنة في العالم.

**المصدر: الجزيرة 19-01-2007**

## منتدى البرلمانيين الإسلاميين مظلة جديدة للعمل النيابي الإسلامي

**محمود العدم-جاكرتا**



انطلقت في العاصمة الإندونيسية جاكرتا أعمال المؤتمر التأسيسي للمنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين بحضور ممثلين عن الأحزاب السياسية في 18 دولة إسلامية وعربية.

ومثل افتتاح الرئيس الإندونيسي سيسيليو بامبانغ يوديونو للمؤتمر دفعا قويا لانطلاقته، الأمر الذي كان له انعكاساته الإيجابية على جلسات المؤتمر والكلمات التي ألقيت فيه.

**حوار سلمي**

وحول فكرة تأسيس المنتدى قال النائب الإندونيسي لطفي حسن عضو اللجنة التأسيسية للمنتدى "إن المنتدى هو ثمرة حوارات طويلة بين الإسلاميين من أجل تشكيل مظلة جديدة تجتمع تحتها كل الأحزاب السياسية الإسلامية من أجل توحيد جهود الإصلاح السياسي في الدول الإسلامية، والدفاع عن هوية الأمة وضمان الحريات والتعددية والتداول السلمي على السلطة.

وأضاف حسن للجزيرة نت "لا نطرح أنفسنا بديلا لأحد، والمنتدى مفتوح لكل البرلمانيين الذين يؤمنون بأهدافه ورؤيته حتى من غير المسلمين".

وتبرز الأهداف الأساسية للمنتدى في الدعوة إلى تنسيق الجهود التشريعية في اتجاه إصلاح القوانين بما يتفق مع الشريعة الإسلامية، وإلى رفض كل أشكال العنف والتطرف عملا وفكرا، والانتصار لقضايا المسلمين وعلى رأسها القضية الفلسطينية والتأكيد على حق الشعوب في مقاومة الاحتلال وصدّ العدوان.

من جانبه قال عبد الرحمن زيدان وزير الأشغال العامة والإسكان في الحكومة الفلسطينية رئيس الوفد الفلسطيني للجزيرة نت إنه "ليس هناك خشية من تأسيس المنتدى، بل على العكس إن عدم إعطاء الفرصة لمثل هذه المنتديات هو سير في الاتجاه الخاطئ، لأنه ليس أمام الشعوب والأنظمة في الدول العربية والإسلامية سوى الحوار السلمي الجاد للخروج من الأزمات التي تعيشها الأمة".

**نقلة نوعية**

ويرى المشاركون في المؤتمر أن المنتدى يشكل نقلة نوعية، في أسلوب عمل البرلمانيين الإسلاميين، وهو البوابة الصحيحة لتوحيد جهود الإسلاميين، لحل قضاياهم الداخلية ومن ثم الانطلاق للمساهمة في حل قضايا الأمة بشكل عام.

ويرى رئيس الوفد المغربي النائب عبد الله بها من حزب العدالة والتنمية أن الإسلاميين بحاجة الى حسم قضايا لم تحسم بعد داخل منظومة العمل الإسلامي، إضافة إلى الحاجة إلى حوار داخلي مع التيارات والقوى السياسية في العالم العربي والإسلامي، يتلو ذلك فتح حوار موسع وشامل مع الغرب.

وقدمت للمؤتمر عدة أوراق عمل ناقشت القضايا التي تواجه العمل الإسلامي في المجالس التشريعية، كالديمقراطية والنضال السلمي، والصعود السياسي للتيارات الإسلامية في بلادها، وأولويات الإصلاح السياسي، إضافة إلى الحوار الإسلامي الغربي.

وأكد المشاركون على ضرورة تفعيل عمل لجان المنتدى، حتى لا يكون مثل كثير من التجمعات والمنتديات التي تحولت إلى مجرد لافتات شكلية لعناوين كبيرة فرغت من محتواها.

ورغم الحماسة الشديدة لإنجاح عقد المؤتمر فإن بعض المراقبين الرسميين أبدوا تخوفهم من أن يكون المنتدى في مضمونه، مجرد وجه سياسي جديد للتيارات الأصولية في البلاد الإسلامية، وهو ما يشكل حلبة صراع سياسي جديد بين الأنظمة وهذه التيارات.

المصدر: الجزيرة نت، 22-01-2007

في حوار خاص بالجزيرة نت:
# المناصرة: منتدى البرلمانيين يسعى لإعادة الاعتبار للإسلاميين



**حاوره محمود العدم-جاكرتا**

**عقد بالعاصمة الإندونيسية جاكرتا مؤخرا المؤتمر التأسيسي للمنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين تحت شعار "الإصلاح السلمي والديمقراطي نحو مستقبل أفضل" بمشاركة برلمانيين من نحو عشرين دولة إسلامية وعربية.**
**الجزيرة نت التقت رئيس المنتدى عبد المجيد المناصرة، وحاورته حول أهمية تأسيس هذا المنتدى والقضايا التي بحثها المؤتمر التأسيسي ومشاريعه المستقبلية.**

**في البداية هل لك أن تحدثنا عن فكرة تأسيس هذا المنتدى؟**
تبلورت الفكرة من خلال لقاءات كان يعقدها البرلمانيون الإسلاميون من بعض الأقطار التي يمارس فيها العمل الديمقراطي، وكانت فرص عقد هذه اللقاءات على هامش الاجتماعات والمؤتمرات الدولية والإقليمية التي يشاركون بها، ومن الطبيعي أن يتم الحوار حول الكثير من قضايا الأمة.

وكانت هناك فكرة تراود الجميع عن كيفية إيجاد مظلة تجمع تحتها كل جهود البرلمانيين الإسلاميين، يتم من خلالها تنسيق المواقف خصوصا مع وجود قواسم مشتركة كثيرة بينهم.

في البداية كان العدد قليلا فكانت الأمور تسير على مبدأ أن يستفيد كل طرف من الآخر، ولكن ما حدث في السنوات الأخيرة وبفضل بعض الإصلاحات التي تمت في بعض الأقطار العربية، وأعطت هامش حرية سمح ببروز قيادات إسلامية، وكثر عدد البرلمانيين الإسلاميين كما في فلسطين والعراق بهذه المناطق الجديدة، وأيضا في مصر والمغرب وهو ما شكل دفعا أكبر لتطوير الفكرة، وفعلا تم تكوين هيئة من ثمانية أشخاص من نحو سنتين لتبحث إمكانية إيجاد إطار شعبي وليس رسميا يجمع البرلمانيين الإسلاميين.
وخرجت الهيئة بفكرة تأسيس منتدى يضم جميع البرلمانيين الإسلاميين الراغبين، ونوقشت الفكرة وتم طرحها على أعداد أكبر ولقيت استحسانا واستجابة من عدد كبير من البرلمانيين.
وسارت الأمور باتجاه تأسيس مقر لهذا المنتدى وعقد مؤتمر تأسيسي، ووجدنا أن الدول العربية ربما لا تستوعب هذا، ما دفعنا للتوجه للإخوة في حزب العدالة والرفاه بإندونيسيا، والذين أبدوا استجابة واستعدادا كبيرين لاستضافة المقر الرئيسي للمنتدى، وعقد المؤتمر التأسيسي له وهو ما حدث خلال هذه الأيام.

**ذكرتم في القانون الأساسي أنكم في هذا المنتدى لا تطرحون أنفسكم بديلا لأحد ولستم ردة فعل لأحد، فهل هذا المنتدى هو استكمال لمشروع قائم؟**
نحن عندما نقول إننا لسنا بديلا لأحد نعني بذلك أن لنا استقلاليتنا ولكننا سنحرص على التعاون، ومشاركة الآخرين والإسهام معهم في أي مجهود لصالح الأمة أو لصالح قضايا الإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان وقضايا التشريع بصفة عامة.
فلسنا بديلا لأحد ولسنا استكمالا ولا امتدادا لمشروعات أخرى أو هيئات أخرى، ولسنا تابعين لأحد وإنما نطرح أنفسنا وفق رؤية تعاونية مع الآخر.

**أي أنكم لستم كما تردد الوجه النيابي والتشريعي لحركة التيار الإسلامي في البلاد الإسلامية بغض النظر عن المسميات؟**
وسائل الهيئة تجمع البرلمانيين الإسلاميين لكن تعريفنا للإسلامي هو كل من يؤمن بالأهداف المسطرة في القانون الأساسي بالوثيقة التي أسست لهذا المنتدى.
نحن مرجعيتنا إسلامية لأننا مسلمون ونريد أن نخدم الأمة الإسلامية، ولكن ليس من المفهوم الحزبي وإنما بالمفهوم الحضاري.

**كانت بداية المنتدى قوية من حيث اجتماع هذا العدد الكبير من البرلمانيين الإسلاميين، ومن نحو 20 دولة، وافتتاح المؤتمر من قبل الرئيس الإندونيسي، هل سيكون لهذه البداية القوية أثرها على مستقبل هذا المنتدى؟**
نحن نتمنى ذلك طبعا، وهناك عزم من كل المشاركين أن تكون هذه البداية القوية، مشجعة لبرامج عمل قوية وسنتحرك على مجموعة جبهات، أولها التعريف بهذا المنتدى ليعرف الناس حقيقة هذا المنتدى لأننا نخاف أن تصل من البعض رسائل خاطئة أو أن يتخوف البعض من هذا المنتدى لأنه يضم الإسلاميين، ولكن نقول إن هؤلاء الإسلاميين هم الأكثر اعتدالا والأكثر مصداقية لأنهم منتخبون من شعوبهم.

وأيضا ستكون هناك جبهات أخرى مثل جبهة الحوار مع الغرب، وسنحرص على توفير فرص الحوار مع الغرب.
وسيكون لنا دور بتعريف الغرب بحقيقة الإسلام وحقيقة الإسلاميين، ونطمئن الأطراف كلها أن الإسلاميين عندما يمارسون العمل البرلماني والسياسي ويمارسون الحكم فسيكون ذلك وفقا لرؤية ديمقراطية تكفل مصالح الناس وفقا للقيم المشتركة للإنسانية جمعاء.

**استكمالا لهذه النقطة لوحظ من خلال مناقشات أعضاء المنتدى لقضية الحوار مع الآخر أن هناك رؤى مختلفة وتباينا في الآراء حولها، فما هي الرؤية التي يتبناها المنتدى بهذه القضية تحديدا؟**
المنتدى يتبنى الحوار أسلوبا ويعتمد على ضرورة أن يحاور الآخر الغربي لتصحيح النظرة الخاطئة عن الإسلام والمسلمين، وأيضا قضايا الأمة لا يمكن أن تتحقق وتنال إلا بالحوار، ونحن نملك كل الحقائق وكل الحجج والقناعات، لذا فنحن من سيبادر بالحوار، أما مواضيع الحوار فسنتركها لما يتفق عليه أعضاء المنتدى وللتطورات، ولكن ما يمكن التأكيد عليه هو أن هناك اتفاقا عاما على الحوار وهو هدف من أهداف هذا المنتدى.
وأيضا نريد من خلال الحوار أن نعيد الاعتبار لصدق الإسلاميين، ويجب أن يفرق الناس بين المسلمين المعتدلين وبين كثير من ممارسات العنف التي تلصق بهم، ونحن نقول إن من يكون صاحب مصداقية أكبر في التحدث باسم الإسلام والمسلمين هو من انتخبه الشعب بهذه الصفة، وأي طرف آخر فهو لا يمثل حقيقة المسلمين ولذلك لا يمكن أن يؤخذ المسلمون بجريرة شخص لا يمثلهم.

**وماذا بالنسبة للحوار الداخلي، هل سيكون له إطار محدد ضمن أولوياتكم؟**
نعم نحن نطرح الحوار الداخلي وأكثر منه التنسيق الداخلي على المستوى البرلماني والسياسي، ونطرح أيضا التعاون مع الأنظمة في القضايا التي نؤمن بها، ونطرح المصالحة في الأقطار التي فيها نوع من الجفاء والانسداد، ونطرح المصالحة بين الأنظمة والحركات الإسلامية.
ونطرح التعاون كل هذا تحت مظلة الإصلاح السياسي فنحن لا نصالح من أجل إبقاء الواقع الذي نحن عليه كما هو، وإنما من أجل إصلاحه وتغييره، ولكن ندرك أن قوى الأمة يجب ألا تتصادم ولا تتفرق، يجب أن تلتقي بهذه الأهداف لمصلحة الأمة.

**عبرت بعض الجهات الرسمية والسفارات العربية والإسلامية عن مخاوفها من انعقاد هذا المؤتمر وبهذا الزخم، هل هذا مؤشر على طبيعة العلاقة المستقبلية لهذه الدول مع المنتدى؟**
أكيد هناك مخاوف عند البعض، ولكن أعتقد أنه بعد استكمال المؤتمر التأسيسي ووضوح الأهداف والخطاب والرؤية، وبعد عودة المشاركين إلى أقطارهم سيشرحون ما تم لزملائهم، وسيتصلون بأنظمتهم وحكوماتهم.
وسيقدمون هذه الأفكار والرؤى وحتى الوثائق، واعتقد بهذا ستتبدد الكثير من المخاوف.
إلا طبعا من أراد أن يعادي بالأصالة وبالنية المبيتة فهذا له ما أراد، ولكن نحن لن نتخلى عن نهج الحوار للتعامل مع الجميع والتعريف بالمنتدى والقيام بمشاريع عمل، ولا يهمنا أن ترضى عنا الأنظمة، ونحن نعرف أنفسنا بشكل دقيق ولسنا حريصين مرة أخرى على إرضاء الأنظمة.

**تحفظ بعض أعضاء المنتدى على مصطلح "الصعود السياسي للتيارات الإسلامية في البلدان العربية" على اعتبار أن فيه استفزازا لبعض الأنظمة، هل هذا يعني أن علاقة المنتدى مع الأنظمة ستبنى على التوافق؟**
العلاقة مبنية على التعاون، ونريد طمأنة الأنظمة على أن هذا العمل وإن كان عالميا لكنه لا يتناقض مع مصالح الأقطار وليس مضادا لها.
وأعضاء المنتدى من البرلمانيين عندهم من المواهب ما يؤهلهم للموازنة بين المصالح القُطرية والرؤيا العالمية للتحرك البرلماني الإسلامي، وسنحرص على التعاون، ولكننا لسنا حريصين على الحصول على شهادات تزكية وحسن سلوك من الأنظمة، فنحن عمل شعبي نيابي مستقل يحرص على خدمة قضايا البرلمانيين الإسلاميين وقضايا أمتهم، ونحن نصالح ونتعاون مع الأنظمة إلا من أبى.

**في مجال العضوية بهذا المنتدى ذكر القانون الأساسي أن باب العضوية مفتوح لكل من يؤمن بأهدافه من البرلمانيين، ولكن هذا سيضطركم إلى قبول الجميع مستقبلا أي أن المنتدى لن يختلف عما سواه، ما هو تعليقكم؟**
نحن لسنا حزبا سياسيا حتى نشدد في العضوية، فنحن منتدى يجمع أعضاء من كافة الدول، يجب أن تتوفر فيهم الصفة البرلمانية الحالية أو السابقة، وتؤمن بأهداف المنتدى والتي اتفق عليها أعضاء المؤتمر التأسيسي، أي إنسان تتحقق فيه هذه الشروط فهو مرحب به في هذا المنتدى.
فليس شرطا أن يكون عضوا بحزب إسلامي، وليس شرطا أن يكون معروفا بتوجهه الإسلامي الصارخ.
وسيكون المنتدى مفتوحا لكل من يؤمن بأهدافه، ولن يكون لهذا تأثير سلبي على أداء المنتدى، لأنني أعتقد أن أي صاحب توجه آخر إن كان صادقا في توجهه وانتمائه لذلك الفكر فلن يقدم على أن يكون عضوا بهيئة تخالفه المنهج، ولذا أعتقد أن المنتدى سيبقى متميزا بلونه الإسلامي، ولن يكون نسخة عن غيره.

**في الختام بماذا تعدون الأمة الإسلامية؟**

نعدهم أن نتحرك من أجل مصالحهم وسننتصر لقضاياهم، ولن نحابي الأنظمة أو القوى الدولية ضد مصالح هذه الشعوب، سنقف مع الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة حتى يسترد حقوقه كاملة، سنقف مع شعب العراق في محنته ضد كل مؤامرات التقسيم، وسنقف مع لبنان من أجل وحدته ووحدة قراره الداخلي والمحافظة على سيادته، سنقف مع استقلال الصومال وضد الغزو الخارجي.
سنقف مع قضايا الحريات وسنرصد انتهاكاتها، سنقف مع برامج الإصلاح ضد الاستبداد والظلم، سنقف ضد التخلف وضد تزوير الانتخابات ولصالح البرلمانيين.
ومن القضايا التي ندافع عنها ضرورة إطلاق سراح البرلمانيين الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية وعلى رأسهم رئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز الدويك وكل إخوانه المعتقلين، وسنقف مع سجناء الرأي وسننتصر لهم.
سنعمل على تأهيل وتدريب البرلمانيين الإسلاميين، لتطوير أدائهم، ولتفعيل دورهم في سن التشريعات التي تخدم مصالح الأمة، وحتى تكون لهم إضافاتهم المتميزة في الأداء البرلماني.
سنبذل جهدا كبيرا في البداية للتعريف بالمنتدى وأهدافه، وسنتواصل مع كل الهيئات البرلمانية القُطرية والإقليمية والدولية.
سنحرص على أن نفتح حوارا مع الغرب مبنيا على الدفاع عن قيم الأمة وثوابتها، وسنحرص على التعاون والتنسيق الداخلي مع كافة القوى السياسية والشعبية وعلى الاهتمام بإصدار الأدبيات الخاصة بالمنتدى، وعقد المؤتمرات والملتقيات التي تخدم أهداف المنتدى، وعلى أن نكون إضافة ايجابية ولن نقبل أن نكون رقما مضافا، ستكون هناك مشاريع مضافة وقوة إضافية لصالح الأمة ولصالح شعوبها.
ونوجه نداء لكل البرلمانيين الذين يؤمنون بأهداف المنتدى أن يضموا جهودهم إلى جهود المنتدى، وأن يتعاونوا معه وأن يساهموا في إنجاز أهدافه بالعضوية والعمل له.
المصدر: الجزيرة نت: 24-01-2007

## المنبر تشارك في المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين

يشارك وفد من نواب كتلة المنبر الوطني الإسلامي برئاسة الدكتور صلاح علي النائب الثاني لرئيس مجلس النواب رئيس كتلة المنبر، في فعاليات المؤتمر التأسيسي للبرلمانيين الإسلاميين في اندونيسيا، والذي بدأت فعالياته أمس وتستمر حتى يوم الأحد القادم الموافق 21 من الشهر الجاري.

ويضم الوفد بالإضافة إلى الدكتور صلاح علي، النائب الدكتور علي أحمد، والنائب الدكتور عبداللطيف الشيخ، والدكتور سامي قمبر، والنائب السابق الدكتور سعدي محمد عبدالله. ويحمل الوفد للمنتدى ورقة تتضمن التجربة البرلمانية البحرينية، والمشروع الإصلاحي ونتائجه. وقال الدكتور صلاح: إن الدعوة وُجهت للبرلمانيين الإسلاميين من معظم دول العالم الإسلامي والعربي، بالإضافةِ إلى كل الأحزاب والتيارات السياسية ذات المرجعية الإسلامية، في محاولةٍ من منظمي المؤتمر لإيجاد مزيدٍ من التقاربِ في العلاقات بين الدول الإسلامية، بتأسيس منتدى برلماني على غرار البرلمان الأورومتوسطي والبرلمان الأوروبي. يذكر أن هناك خمس وفود فقط من المشاركين في المنتدى ستقوم بعرض تجاربها البرلمانية من بينها البحرين.

2007-01-20

## صلاح علي: وصايا بإنشاء منتدى عالمي للبرلمانيين الإسلاميين

كشف النائب البرلماني وعضو مجلس إدارة المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين النائب صلاح علي، أن المؤتمر التأسيسي للمنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين الذي عُقِدَ في العاصمة الإندونيسية (جاكرتا) على مدى ثلاثة أيام في الفترة من 19 إلى 21 يناير/ كانون الثاني الماضي 2007، وبمشاركة بحرينية، "صدر عنه عدد من القرارات كان من بينها: إنشاء المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين، واتخاذ مدينة جاكرتا مقراً رسمياً له، وعزمهم على الارتقاء بالأداء السياسي للبرلمانيين الإسلاميين بما ينسجم مع الأصول الشرعية الحاكمة، ويحقق مصالح الأمة، والمشاركة في عمل منهجي ضد الفساد وسياساته وممارساته على نحو يفتح آفاق النماء والنهضة والتنمية الشاملة لمجتمعاتنا الإسلامية".

وقال علي إن مؤتمر "جاكرتا" كان يهدف في خطوةٍ مهمةٍ إلى «تأسيس عقدٍ سياسي جديد بين قوى الإصلاح الوطني ذات المرجعيَّة الإسلاميَّة في مواجهة مشروع الهيمنة الصهيو - أميركية، وسعياً لعلاج مشكلات الأمة السِّياسيَّة".

وشهد المؤتمر حضور وفود من 18 دولةً ومشاركةً من الرئيس الإندونيسي سوسيلو بامبانج يودويونو.

وبدأ المنتدى بكلمةٍ افتتاحيةٍ للرئيس الإندونيسي شخَّصت أحوال الأمة تشخيصاً دقيقاً لأوضاعها وكيفية التَّعامل مع التحديات المستقبلية التي تواجهها، ودور البرلمانات في هذا الشأن، وقد تعزَّز الحضور الرسمي للبلد المضيف في المنتدى بحضور كلٍّ من رئيس البرلمان الإندونيسي أجونج لكسونو، ورئيس المجلس الشعبي الاستشاري هدايات نور وحيد.

المصدر: صحيفة الوسط البحرينية - المحرر البرلماني.

## جمعية المنبر الإسلامي: الكتلة الأولى في نصرة قضايا الأمة الإسلامية

في خطوة هي الأولى من نوعها في التاريخ البرلماني تنطلق أولى فعاليات المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين في التاسع عشر من الشهر الجاري بعقد مؤتمره التأسيسي في مقره بمدينة جاكرتا والذي يستمر ثلاثة أيام تحت رعاية كريمة من الرئيس الإندونيسي، ومن المتوقع أن يشارك في أعمال المؤتمر وفود برلمانية من خمسة عشر دولة، هي البحرين، والكويت،واليمن، والعراق، والأردن، ولبنان، ومصر، والجزائر، وماليزيا، وإندونيسيا، وفلسطين، والمغرب، والسعودية، وإيران، وتركيا، بالإضافة إلى احتمال مشاركة وفود من جامعة الدول العربية، والبرلمان الأوروبي، والبرلمان العربي كمراقبين لأعمال المؤتمر، صرح بهذا عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر ورئيس الوفد المشارك من أعضاء الكتلة النيابية للمنبر الوطني الإسلامي البحريني النائب الدكتور صلاح علي، مشيرا إلى أن فكرة إنشاء هذا المنتدى انبثقت من قناعة مجموعة من النواب الإسلاميين بالعمل البرلماني المشترك والمستقل لخدمة قضايا الأمة الإسلامية وللنهوض بشعوبها ضد الاستبداد والتبعية والتخلف والتجزئة، فضلاً عن المساهمة في جهود الإصلاح السياسي الرامية إلى ضمان التعددية الديمقراطية وحقوق الأقليات، وتعزيز الحريات الأساسية وحقوق الإنسان وسيادة الشعوب.

وقال علي:"إن المنتدى عبارة عن هيئة شعبية مستقلة عالمية تجمع البرلمانيين الإسلاميين الحاليين والسابقين من كل الأقطار للتنسيق والتشاور، وهي معنية بالنهوض بالعمل البرلماني في العالمين العربي والإسلامي وتطويره وتقديم صورة حقيقية ومشرفة عن البرلمانيين الإسلاميين والتحدث باسمهم في المحافل الدولية"، مضيفاً أن المؤتمر سيعمل مع البرلمانات والمنظمات الدولية لبلوغ عدد من الأهداف لعل أهمها تنسيق الجهود التشريعية في اتجاه إصلاح القوانين بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية السمحة، ومواجهة ما تفرضه العولمة والضغوط الدولية من قوانين تتصادم مع أسس تعاليم الإسلام أو تضر بالمصالح الوطنية أو القومية والإسهام في جهود الإصلاح السياسي، ونشر الشورى والديمقراطية والدفاع عن الحريات وتحقيق العدالة وتدعيم جهود إرساء قواعد الحكم الراشد.

وأكد عضو اللجنة التحضيرية الدكتور صلاح أن المنتدى سيعمل على فتح الحوار مع الهيئات السياسية الدولية الرسمية والشعبية حول قضايا الإسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والسلم ومحاربة الإرهاب والتطرف وقضايا الشعوب المسلمة وسير عملية الانتخابات وغيرها من قضايا معاصرة، والانتصار لقضايا الأمة وعلى رأسها القضية الفلسطينية والتأكيد على حق الشعوب في مقاومة الاحتلال، بالإضافة إلى رفض كل أشكال العنف والتطرف من أقوال وأفعال.

وتابع: سيسعى المنتدى إلى الإسهام في محاربة الفساد بكل أشكاله وفضح المفسدين، والعمل على نشر قواعد الشفافية في تسيير الشئون العامة، وتدريب البرلمانيين على أدوات الرقابة البرلمانية وفنون التشريع وتقنيات الاتصال والتعامل مع الجماهير وقيادة الرأي العام، وإدارة الحوار وإجراء البحوث، وكشف الممارسات غير المشروعة التي تمارس ضد النواب والمرشحين لبرلمانات الدول الإسلامية.

وأوضح علي أن العضوية في المنتدى تمنح بقرار من مجلس إدارة المنتدى بناء على طلب مقدم من أي برلماني أو شوري يؤمن بأهداف المنتدى إلى الأمانة العامة، سواء كان برلمانياً حالياً أو سابقاً، على أن يسدد العضو اشتراكاً سنوياً تحدده اللائحة الداخلية للمنتدى.

وأشار عضو اللجنة التحضيرية إلى أن المنتدى سيكون له مصادر إيرادات وتمويل من خلال اشتراكات الأعضاء والمنح والهبات التي يصدر بقبولها قرار من مجلس إدارة المنتدى.

وكشف علي في نهاية تصريحه أن الهيكل التنظيمي للمنتدى سيتكون من رئاسة المنتدى، والأمانة العامة، والهيئة التنفيذية، ومجلس إدارة المنتدى، والمؤتمر العام، مضيفاً أن المنتدى يضم تسعة لجان هي الحريات وحقوق الإنسان، والرقابة البرلمانية، والإسلام والديمقراطية، والعراق، والمرأة والطفل، وفلسطين، ودور البرلمانات ولجنة تنسيق التشريعات وإصلاح القوانين ولجنة القانون الأساسي.
مضيفا بأن عدد من الشخصيات البارزة سوف تحضر المؤتمر وستكون كلمة الافتتاح لرئيس اندونيسيا إضافة لرئيس مجلس النواب الإندونيسي ورئيس الشورى.
المصدر: صحيفة الوسط البحرينية.

## منتدى البرلمانيّين الإسلاميّين.. تحدِّي الاستبداد والهيمنة الصهيو-أمريكيَّة



جاكرتا: خاص- من القاهرة: أحمد التلاوي

في خطوةٍ مهمةٍ على طريق تأسيس عقدٍ سياسي جديد بين قوى الإصلاح الوطني ذات المرجعيَّة الإسلاميَّة في مواجهة مشروع الهيمنة الصهيوني- الأمريكي، وسعيًا لعلاج مشكلات الأمة السِّياسيَّة عُقِدَ في العاصمة الإندونيسية جاكرتا وعلى مدار ثلاثة أيام في الفترة الممتدة من 19 إلى 21 يناير 2007م المؤتمر التأسيسي للمنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين بحضور وفود من 18 دولةً ومشاركةً من الرئيس الإندونيسي سوسيلو بامبانج يودويونو.

بدأ المنتدى بكلمةٍ افتتاحيةٍ شخَّصت أحوال الأمة تشخيصًا دقيقًا لأوضاعها وكيفية التَّعامل مع التحديات المستقبلية التي تواجهها، ودور البرلمانات في هذا الشأن، وقد تعزَّز الحضور الرسمي للبلد المضيف في المنتدى بحضور كلٍّ من رئيس البرلمان الإندونيسي أجونج لكسونو، ورئيس المجلس الشعبي الاستشاري الدكتور هدايات نور وحيد.

وقد انتظم الحضور في عددٍ من الجلسات الحوارية شهدت تقديم عددٍ من الأوراق الفكرية، تناولت أولويات الإصلاح السياسي والديمقراطيَّة والنضال السلمي ودور البرلمان في نصرةِ قضايا الأمة والحوار مع الآخر والصعود السياسي البرلماني للإسلاميين.

وشهد المنتدى مشاركةً واسعةً ورفيعةَ المستوى من جانب الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين في مجلس الشعب المصري؛ حيث شارك وفدٌ مُكوَّن من 12 نائبًا من الإخوان المسلمين برئاسة حسين محمد إبراهيم نائب رئيس الكتلة البرلمانيَّة للإخوان في المجلس، وعضوية عددٍ من رموز الكتلة وعلى رأسهم الدكتور محمد البلتاجي سكرتير عام الكتلة.

**المناقشات والأولويات الإسلامية**

واتسمت الجلسات بالنَّقاشات والتَّعليقات المُستفيضة التي تكاملت معها، وأثرت في مجملها العام على نتائج المنتدى، وأجمع المشاركون على عددٍ من القضايا والحقائق التي مثَّلت موجهات التفكير ومعالم الاختيار بالنسبة لهم كممثلين لشعوبهم، ومن أهم هذه القضايا:

- أن الإسلام بما يتضمنه من أصولٍ سياسية في الحرية واعتماد الشرعية الشعبية والرقابة على الحاكم يستوعب الديمقراطية نمطًا في الحكم وأسلوبًا يحقق التداول السلمي للسلطة.
- أن نهج الإصلاح السياسي القائم على المشاركة والمدافعة والبعيد عن العنف والشطط هو السبيل المناسب والمعتمد لتحقيق التغير نحو الأفضل في الواقع الإسلامي.
- أن الحضارة الإسلامية تملك الأصول الهادية وعناصر المرونة اللازمة للتكيُّف مع المستجدات والتطورات.

أن المصالحة الوطنية بعيدًا عن الاصطفافات المذهبية وتجاوز الاستقطابات السياسية الحادة هي السبيل الأنسب للعمل الوطني في هذه الظروف المعقدة على المستويات الإقليمية والدولية.

وقد تمَّ توزيع المؤتمرين بعد إلقاء الأوراق ومناقشتها على عددٍ من اللجان المتخصصة التي بحثت عددًا من القضايا والملفات، ومن بينها: الحريات وحقوق الإنسان، الرقابة البرلمانية، الإسلام والديمقراطية، دور البرلمانات في التنمية، تنسيق التشريعات وإصلاح القوانين في العالم الإسلامي، القانون الأساسي للمنتدى، القدس وفلسطين، المرأة والطفولة، الحالة العامة للأمة.

**أعمال اللجان ونتائجها**

وفي هذا الإطار تقدَّمَت اللجان إلى المؤتمر بعددٍ من التَّوصيات والقرارات التي من شأنها تنظيم عمل المنتدى وتحديد رؤيته في جملة هذه القضايا والملفات على النحو التالي:

- إنشاء المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين على أنْ تكون جاكرتا مقرًّا رسميًّا له.
- الاتجاه إلى الارتقاء بالأداء السياسي للبرلمانيين الإسلاميين بما ينسجم مع الأصول الشرعية الحاكمة ويحقق مصلحة الأمة.
- مشاركة البرلمانيين في عملٍ منهجي ضد الفساد وسياساته وممارساته على نحو يفتح أفاق النماء والنهضة والتنمية الشاملة لمجتمعاتنا الإسلامية.

- نصرتهم للشعب الفلسطيني ودعوتهم كافة الفصائل الفلسطينية للتوحد ضد العدو الصهيوني على قاعدة الثوابت واحترام خيارات الشعب الفلسطيني، ويلحون في دعوة العرب والمسلمين دولاً وشعوبًا لدعم الشعب الفلسطيني وفك كل أنواع الحصار المفروضة

عليهم، ويدعون الأمم المتحدة وكل الجهات المعنية بالعمل على إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين، وخصوصًا البرلمانيين وعلى رأسهم عزيز الدويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني.
• إدانتهم للاحتلال الأجنبي للعراق وللحملات الطائفية البغيضة التي تُرتكب هناك، ويدعون كل العراقيين لإدراك مخاطر المرحلة قبل فوات الآوان، ولكل العرب والمسلمين وحكوماتهم خصوصًا لمساعدة شعب العراق وعدم تركه فريسةً للاحتلال وألاعيبه وجرائمه، ويركز المؤتمرون هنا على ضرورة المصالحة الوطنية في العراق وإشراك جميع الأطراف في الحكم بتوازن وعدل.
• إدانتهم للعنف والإرهاب أيًّا كان مصدره، ودعوتهم للحوار وسيلةً فضلى للتعاطي مع الآخر أيًّا كان دينه أو لونه أو وطنه أو فكره.. ويشجعون في هذا الصدد مبادرات الحوار القائمة، داعين لرعايتها ووضع منهجية لها ترقى بها عن التوظيف السياسي الدبلوماسي العابر وتؤدي بها إلى نتائج ملموسة في مجال التلاقي الحضاري المطلوب.
• اعتمادهم جملة التوصيات الصادرة عن اللجان المتخصصة في تقاريرها المرفوعة إلى المؤتمر.

**البيان الختامي**

وقد صدر عن المنتدى بيانٌ ختاميٌّ في يومه الأخير أعلن فيه البرلمانيون الإسلاميون المشاركون في المنتدى عن عددٍ من التوصيات اللازم تطبيقها لتفعيل وتطوير العمل البرلماني الإسلامي المشترك ودوره، وكذلك تحقيق الإصلاح السياسي والشامل في مختلف بلدان الأمَّة على أساس الأخلاقيات الإسلاميَّة والمرجعيات المدنيَّة التي يدعو الإسلام لتطبيقها.

ومن بين هذه التوصيات التي وردت في البيان الختامي:
1. الإسهام في جهود الإصلاح السياسي وتطبيق الشورى والديمقراطية والتعددية والتداول السلمي للسلطة، والدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان ورفع القيود عن كافة المؤسسات المدنية والمجتمعية والتوازن بين السلطات واتزان بين السلطة والمجتمع وكذلك الإسهام في محاربة الفساد والحفاظ على المال العام والعمل على تطبيق قواعد الشفافية وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات العامة.
1- الانتصار لقضايا الأمة الإسلامية بشكلٍ قائم على الحق والعدل من خلال الدفاع عن حقوق الأمة دون الانغلاق على الذات، بل يتوازى مع الحوار مع الهيئات السياسية الدولية الرسمية والشعبية حول قضايا العالم الإسلامي مع الرفض الكامل لكل أشكال التطرف والعنف.
2- النضال الدستوري والتشريعي لتجسيد آمال الأمة وطموحات الشعوب في واقع حياتها بما يُعبّر عن هويتها ويوافق شريعتها وينهض بها نحو وحدة الشعوب والدول الإسلامية بعيدًا عن التخلف والفرقة والتبعية.
3- تعاون بنَّاء وتفاعل إيجابي مع كل شعوب العالم قائم على الاحترام المتبادل والتعاون لخير الإنسانية جمعاء.

وقد اختتم المنتدى بتوجيه الدعوة إلى البرلمانيين الإسلاميين للانضمام إلى المنتدى، وكذلك توجيه الدعوة إلى كل المؤسسات الرسمية والشعبية لشراكة بنَّاءة في الإطار الذي دعت إليه التوصيات.
المصدر: إخوان أون لاين - 2007/01/27م.

## في أول تجمع عالمي لبرلمانيي الحركات الإسلامية:
## تأسيس المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين بمشاركة العدالة والتنمية المغربي

أعلن يوم الأحد (21 يناير 2007) بالعاصمة الإندونيسية جاكرتا عن تأسيس المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين، كأول تجمع عالمي لبرلمانيي الحركات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، وقد انعقد المؤتمر التأسيسي للمنتدى تحت رعاية الرئيس الإندونيسي H. E. Dr. Susilo Bambang Yudhoyono، وبمشاركة وازنة للوفد المغربي، حيث حضر 11 برلمانيا عن حزب العدالة والتنمية أشغال هذا المؤتمر التأسيسي.

وقد أكد النائب عبد الله بها نائب الأمين العام للحزب أن هذا المنتدى يأتي استجابة لعدة حاجات طرحتها المشاركة السياسية للحركات الإسلامية في عشرات الدول العربية والإسلامية، مما طرح فكرة خلق منتدى عالمي يمثل المئات من نواب الحركة الإسلامية في برلمانات دولها، فقد أكد عبد الله بها لـ"قناة الجزيرة" من جاكرتا أنه "من خلال الاتصالات والمشاركات لوحظ أن هناك حاجة إلى حوار داخلي بين البرلمانيين الإسلاميين حول عدد من القضايا التي إما لم تحسم أو يجب تعميق النقاش حولها، وفيه أيضا حاجة إلى الحوار مع التيارات الأخرى داخل العمل البرلماني في العالم الإسلامي، وهناك أيضا حاجة إلى الحوار مع الغرب".

ومن جهته أكد النائب البحريني صلاح علي عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي للبرلمانيين الإسلاميين لمجلة "الوسط" بأن «فكرة المنتدى انبثقت من قناعة مجموعة من النواب الإسلاميين بالعمل البرلماني المشترك والمستقل لخدمة قضايا الأمة الإسلامية والنهوض بشعوبها ضد الاستبداد والتبعية والتخلف والتجزئة، فضلاً عن المساهمة في جهود الإصلاح السياسي الرامية إلى ضمان التعددية الديمقراطية وحقوق الأقليات، وتعزيز الحريات الأساسية وحقوق الإنسان وسيادة الشعوب». وأوضح أن المنتدى سيعمل مع البرلمانات والمنظمات الدولية لبلوغ عدد من الأهداف.

وأوضح صلاح بأن "المنتدى سيعمل على فتح الحوار مع الهيئات السياسية الدولية الرسمية والشعبية بشأن قضايا الإسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والسلم ومحاربة الإرهاب والتطرف وقضايا الشعوب المسلمة وسير عملية الانتخابات وغيرها من قضايا معاصرة، والانتصار لقضايا الأمة وعلى رأسها القضية الفلسطينية وتأكيد حق الشعوب في مقاومة الاحتلال، بالإضافة إلى رفض كل أشكال العنف والتطرف من أقوال وأفعال". و"سيسعى المنتدى إلى الإسهام في محاربة الفساد بكل أشكاله وفضح المفسدين، والعمل على نشر قواعد الشفافية في تسيير الشئون العامة، وتدريب البرلمانيين على أدوات الرقابة البرلمانية وفنون التشريع وتقنيات الاتصال والتعامل مع الجماهير وقيادة الرأي العام، وإدارة الحوار وإجراء البحوث، وكشف الممارسات غير المشروعة التي تمارس ضد النواب والمترشحين لبرلمانات الدول الإسلامية".

وقد جاء الإعلان التأسيسي للمنتدى ليؤكد على مسار التغيير السلمي وتنسيق الجهود لإصلاح التشريعات بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، مع طرح بعض المشاركين لفكرة جعل المنتدى نواة لبرلمان موحد للدول الإسلامية يحتضن كل التوجهات الفكرية مستقبلا.

وقد عرف مشروع القانون الأساسي المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين بكونه "هيئة شعبية مستقلة عالمية تجمع البرلمانيين الإسلاميين من كل الأقطار للتنسيق والتشاور والتعاون، ومعنية بالنهوض بالعمل البرلماني وتطويره وتقديم صورة حقيقية ومشرفة عن البرلمانيين الإسلاميين والتحدث باسمهم في المحافل الدولية"، وأجمل أهداف المنتدى في:

- تنسيق الجهود التشريعية في اتجاه إصلاح القوانين بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية السمحة ومواجهة ما تفرضه العولمة والضغوط الدولية من قوانين تتصادم مع تعاليم الإسلام أو تضر بالمصالح الوطنية أو القومية.
- الإسهام في جهود الإصلاح السياسي ونشر الشورى والديمقراطية والدفاع عن الحريات وتدعيم جهود إرساء قواعد الحكم الراشد.
- فتح الحوار مع الهيئات السياسية الدولية الرسمية والشعبية حول قضايا الإسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والسلم والانتخابات وغيرها من قضايا معاصرة.
- الانتصار لقضايا الأمة الإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية والتأكيد على حق الشعوب في مقاومة الاحتلال وصد العدوان.
- رفض كل أشكال العنف والتطرف أفكارا وأعمالا.
- نشر الفكر السياسي الإسلامي.
- الإسهام في محاربة الفساد بكل أشكاله وفضح المفسدين والعمل على نشر قواعد الشفافية في تسيير الشؤون العامة
- تدريب البرلمانيين على أداوت الرقابة البرلمانية وفنون التشريع وتقنيات الاتصال والتعامل مع الجماهير وقيادة الرأي العام وإدارة الحوار وإجراء البحوث.
- تعزيز اللقاءات بين البرلمانيين الإسلاميين وتعميق علاقات التعارف والتعاون بينهم.
- تشجيع المرأة على المشاركة السياسية والاهتمام بالبرلمانيات.
- كشف الممارسات غير المشروعة، التي تمارس ضد النواب والمرشحين لبرلمانات الدول الإسلامية.

وقد ناقش المؤتمرون ممثلو الأحزاب الإسلامية في برلمانات العالم العربي والإسلامي على مدى أربعة أيام (من الجمعة 19 يناير 2007 إلى غاية الاثنين 22 منه) عدة قضايا منها تقييم تجارب الحركات الإسلامية، إلى جانب القضايا الأخرى الساخنة الراهنة في العالم.

وقدمت في المؤتمر عدد من الأوراق للمناقشة من قبيل: الحوار مع الآخر، وأولويات الإصلاح السياسي، والديمقراطية والنضال السلمي، ودور البرلمانات في نصرة قضايا الأمة، وقراءة في التجارب البرلمانية للإسلاميين، حيث نظمت ندوة في موضوع: "نماذج الديمقراطية والمشاركة والإصلاح في بعض الأقطار" بمشاركة عدد من البلدان المشاركة التي استعرضت تجاربها الخاصة، كما توزع المؤتمرون على عدة لجان للتفصيل في القضايا المطروحة (الحريات وحقوق الإنسان، والرقابة البرلمانية، الإسلام والديمقراطية، إضافة إلى لجان أخرى خاصة بدور البرلمانات وتنسيق التشريعات وإصلاح القوانين، ولجنة القانون الأساسي، ولجنة المرأة والطفولة، ولجنة فلسطين والعراق).

وقد انطلقت أشغال المؤتمر التأسيسي صبيحة يوم الجمعة بعد الافتتاح بالقرآن الكريم، بكلمة ترحيبية للأستاذ لطفي حسن إسحاق رئيس اللجنة المشرفة، وكلمة للوفود البرلمانية المشاركة تقدم بها نيابة عنهم رئيس وفد فلسطين، وكلمة الأستاذ عبد المجيد مناصرة رئيس اللجنة التحضيرية، وكذا كلمة رئيس الجمهورية الإندونيسية H. E. Dr. Susilo Bambang Yudhoyono، إضافة إلى مداخلة للدكتور نور وحيد هدايات (رئيس المجلس الشعبي الاستشاري) بعنوان: "الإسلام والإصلاح السلمي"، كما تقدم رئيس البرلمان الإندونيسي H. E. Mr. Agung Laksono. بعرض تحت عنوان:

"The Role of Indonesian Parliament in Safe Guarding Transition Process in Indonesia"

تجدر الإشارة إلى أن وفد العدالة والتنمية الذي ترأسه النائب عبد القادر اعمارة ضم 10 برلمانيين عن الحزب، منهم 9 نواب (عبد الله بها، عبد القادر اعمارة، بسيمة الحقاوي، نور الدين قربال، محمد نجيب بوليف، سعيد خيرون، الأمين بوخبزة، رشيد طالبي، مصطفى الرميد)،

إضافة إلى المستشار جامع المعتصم من مجلس المستشارين. وذلك إلى جانب عدد من الوفود البرلمانية من 15 دولة، هي: البحرين، الكويت، اليمن، العراق، الأردن، لبنان، مصر، الجزائر، ماليزيا، إندونيسيا، فلسطين، السعودية، إيران، وتركيا، بالإضافة إلى مشاركة وفود من جامعة الدول العربية، والبرلمان الأوروبي، والبرلمان العربي كمراقبين لأعمال المؤتمر.
وقد شكل المؤتمر التأسيسي للمنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين فرصة لنواب العدالة والتنمية للاطلاع على التجربة البرلمانية والتنموية الاندونيسية وبحث سبل تعزيز التعاون والتنسيق بين البلدين، وكذا ربط علاقات مع باقي النواب البرلمانيين المشاركين من مختلف أنحاء العالم.
المصدر: موقع حزب العدالة والتنمية المغربي.

**البرلمانيون الإسلاميون يشددون على الارتقاء بالأداء السياسي ومنهجية مكافحة الفساد**

دعا المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين في بيانه الختامي العرب والمسلمين شعوباً وحكاماً ألا يتركوا العراق فريسة للاحتلال، والسعي للدفع نحو المصالحة الوطنية وإشراك جميع الأطراف في الحكم.
وفي الوقت الذي دان المنتدى العنف والإرهاب أياً كان مصدره، أدان الاحتلال الأجنبي والحملات الطائفية في العراق داعياً كل العراقيين إلى إدراك المخاطر التي تحدق بهم،ودعاهم للحوار كونه الوسيلة الأفضل للتعاطي مع الآخر أياً كان دينه أو لونه أو فكره أو وطنه،وما قضية الشعب الفلسطيني ببعيد عن العراق الذي أكد المنتدى على نصرته وفك الحصار عليه وتوحد فصائله.
وشدد المنتدى الذي انعقد في جاكرتا في الفترة من 19-21 يناير- في بيانه الختامي على الارتقاء بالأداء السياسي للبرلمانيين الإسلاميين وبما ينسجم مع الأصول الشرعية الحاكمة وبما يحقق مصالح الأمة، والمشاركة الفاعلة في العمل المنهجي ضد الفساد وسياسته وممارساته على نحو يفتح آفاق النماء والنهضة والتنمية الشاملة للمجتمعات الإسلامية.
وتمخض عن المنتدى الذي شارك فيه 18 دولة وحضره أكثر من 230 عضواً "إعلان جاكرتا" الذي أكد الإسهام في جهود الإصلاح السياسي وتطبيق الشورى والديمقراطية والتعددية والتداول السلمي للسلطة والدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة ورفع القيود عن كافة المؤسسات المدنية والمجتمعية،ومحاربة الفساد والحفاظ على المال العام والعمل على تطبيق قواعد الشفافية وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات العامة.
وانتخب المؤتمر التأسيسي للمنتدى الدكتور عبدالمجيد المناصرة رئيساً وحسين محمد إبراهيم نائباً أول، وناصر الصانع نائباً ثانياً، ولطفي حسن إسحاق أميناً عاماً.واتخاذ العاصمة الاندونيسية جاكرتا مقرا له.
وناقش المؤتمر التأسيسي أوراق عمل عديدة بقضايا الإصلاح والديمقراطية والحريات العامة، وقضايا المرأة وإشراكها في الحياة السياسية.
حضر من الجانب اليمني عضوي مجلس النواب الدكتور نجيب سعيد غانم ممثلا باللجنة التنفيذية للمؤتمر وفي الهيئة الإدارية الأستاذ زيد الشامي.
المصدر: الشورى نت- متابعات (2007/01/25).

## مع انطلاق المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين: مجلس الشعب المصري يوافق على سفر 18 نائبًا إخوانيًّا إلى إندونيسيا

القاهرة- صالح شلبي، المنامة- حسام محمود.
وافق مجلس الشعب برئاسة الدكتور أحمد فتحي سرور- رئيس مجلس الشعب- على طلب 18 نائبًا من نواب الإخوان لحضور أولى فعاليات المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين في التاسع عشر من الشهر الجاري، والذي يعقد مؤتمره التأسيسي في مقره بمدينة جاكرتا ويستمر ثلاثة أيام تحت رعاية الرئيس الإندونيسي وبدعوةٍ من حزب الرفاه.
وقال سرور إنه وافق على سفر النواب احترامًا لحريةِ الأعضاء؛ حيث إنَّ المؤتمرَ سيشارك فيه 800 نائب إسلامي على مستوى العالم.
ويشارك في أعمال المؤتمر وفود برلمانية من خمس عشرة دولة؛ هي البحرين، والكويت، واليمن، والعراق، والأردن، ولبنان، ومصر، والجزائر، وماليزيا، وإندونيسيا، وفلسطين، والمغرب، والسعودية، وإيران، وتركيا، بالإضافةِ إلى احتمال مشاركة وفود من جامعة الدول العربية، والبرلمان الأوربي، والبرلمان العربي كمراقبين لأعمال المؤتمر.
وفي تصريحاتٍ خاصة لـ(إخوان أون لاين) أكد الدكتور صلاح علي- عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر ورئيس وفد الكتلة النيابية للمنبر الوطني الإسلامي البحريني- أن فكرةَ إنشاء هذا المنتدى انبثقت من قناعة مجموعة من النواب الإسلاميين بالعمل البرلماني المشترك والمستقل لخدمةِ قضايا الأمة الإسلامية والنهوض بشعوبها ضد الاستبداد والتبعية والتخلف والتجزئة، فضلاً عن المساهمة في جهود الإصلاح السياسي الرامية إلى ضمان التعددية الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، وتعزيز الحريات الأساسية وحقوق الإنسان وسيادة الشعوب.
وقال علي: "إن المنتدى عبارة عن هيئة شعبية مستقلة عالمية تجمع البرلمانيين الإسلاميين من كل الأقطار للتنسيق والتشاور، وهي معنية بالنهوض بالعمل البرلماني وتطويره وتقديم صورة حقيقية ومشرفة عن البرلمانيين الإسلاميين والتحدث باسمهم في المحافل الدولية"، مضيفًا أنَّ المؤتمرَ سيعمل مع البرلمانات والمنظمات الدولية لبلوغ عددٍ من الأهداف لعلَّ أهمها تنسيق الجهود التشريعية في اتجاه إصلاح القوانين بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية السمحة، ومواجهة ما تفرضه العولمة والضغوط الدولية من قوانين تتصادم مع تعاليم الإسلام أو تضرُّ بالمصالح الوطنية أو القومية والإسهام في جهود الإصلاح السياسي، ونشر الشورى والديمقراطية والدفاع عن الحريات وتدعيم جهود إرساء قواعد الحكم الراشد.
وأكد د. علي أن المنتدى سيعمل على فتح الحوار مع الهيئات السياسية الدولية الرسمية والشعبية حول قضايا الإسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والسلم والانتخابات وغيرها من قضايا معاصرة، والانتصار لقضايا الأمة وعلى رأسها القضية الفلسطينية والتأكيد على حقِّ الشعوب في مقاومة الاحتلال، بالإضافةِ إلى رفض كل أشكال العنف والتطرف من أقوال وأفعال.
كما أن المنتدى سيسعى إلى الإسهامِ في محاربةِ الفساد بكل أشكاله وفضح المفسدين، والعمل على نشر قواعد الشفافية في تسيير الشئون العامة، وتدريب البرلمانيين على أدوات الرقابة البرلمانية وفنون التشريع وتقنيات الاتصال والتعامل مع الجماهير وقيادة الرأي العام، وإدارة الحوار وإجراء البحوث، وكشف الممارسات غير المشروعة التي تمارس ضد النواب والمرشحين لبرلمانات الدول الإسلامية، موضحًا أن العضوية في المنتدى تُمنح بقرار من مجلس إدارة المنتدى؛ بناءً على طلبٍ مقدمٍ من أي برلماني يؤمن بأهداف المنتدى إلى الأمانة العامة،

سواء كان برلمانيًّا حاليًا أو سابقًا، على أن يسدد العضو اشتراكًا سنويًّا تحدده اللائحة الداخلية للمنتدى، كما أن المنتدى سيكون له مصادر إيرادات وتمويل من خلال اشتراكات الأعضاء والمنح والهبات التي يصدر بقبولها قرار من مجلس إدارة المنتدى.
وكشف علي في نهاية تصريحاته أن الهيكل التنظيمي للمنتدى سيتكون من رئاسة المنتدى، والأمانة العامة، والهيئة التنفيذية، ومجلس إدارة المنتدى، والمؤتمر العام، مضيفًا أن المنتدى يضم تسع لجان؛ هي الحريات وحقوق الإنسان، والرقابة البرلمانية، والإسلام والديمقراطية، والعراق، والمرأة والطفل، وفلسطين، ودور البرلمانات ولجنة تنسيق التشريعات وإصلاح القوانين، ولجنة القانون الأساسي.
المصدر: إخوان أون لاين - 2007/01/15م.

## برلمانيون مصريون يطالبون بيروت بـ «حل لبناني» ويدعون كل الأطراف الخارجية إلى «رفع يدها»

القاهرة: عبد الستار إبراهيم ومحمد مصطفى
دعا برلمانيون مصريون الفرقاء اللبنانيين إلى الاتفاق على مبادرة لبنانية تنهي الوضع المتأزم فى بلادهم، مؤكدين ضرورة أن يجلس السنة والشيعة والموارنة معا لإيجاد مخرج للأزمة الحالية بعيدا عن التدخلات الخارجية، وأن يكون الاستقرار فى لبنان ناتجا عن توافق وطني أولا، فيما طالبوا كل الأطراف الخارجية بأن ترفع يدها عن لبنان، بينما اعتبر خبير سياسي فى الشؤون العربية والدولية إسراع كل من النائب سعد الحريرى رئيس تيار المستقبل والشيخ حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله بالتحدث إلى الجماهير المحتشدة في شوارع بيروت بادرة لوأد الفتنة قبل أن تؤدي إلى حرب أهلية، رغم استبعاده حدوثها.
وأكد حسين إبراهيم، **النائب الأول لرئيس المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين**، أنه لا يوجد مخرج أمام الفرقاء اللبنانيين إلا بحوار جاد وصريح وشفاف، مطالباً «كل الأطراف الخارجية بأن ترفع يدها عن لبنان». وأكد: «لا بد من مبادرة لبنانية جديدة.. لا بد أن يتجنب الفرقاء الاحتكاكات التي تقع بين أنصارهما في الشارع». وقال إن المؤتمر التأسيسي الأول لمنتدى البرلمانيين الإسلاميين، الذي اختتم أعماله في العاصمة الاندونيسية جاكرتا الأسبوع الماضي، يضم في عضويته نواباً لبنانيين من السنة والشيعة.. وعلى الطرفين أن يدركا أن الاتهامات المتبادلة بين الفرقاء اللبنانيين ستعقد المشكلة، وتؤدي إلى الانزلاق إلى الفوضى.
وأشار حسين إبراهيم، الذي يشغل أيضاً نائب رئيس الكتلة النيابية لجماعة الإخوان المسلمين في البرلمان المصري، إلى أن «ما يحدث من تحرش وعنف لن يسفر عن طرف رابح وطرف خاسر بل إلى خسارة لكل اللبنانيين». وفي البرلمان المصري أعلن رئيس لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب، سعد الجمال، أنه «من الخطأ أن يظن أي من الفرقاء في لبنان أنه يمكن الوصول إلى نتائج على حساب دماء اللبنانيين». وأضاف: «على المعارضة والموالاة أن يضعا المصلحة العليا للبنان فوق كل اعتبار ووضع حد لما يتعرض هذا البلد العربي من صراعات داخلية». ووصف السفير محمد بسيوني رئيس لجنة الأمن القومي بمجلس الشورى الوضع في لبنان بأنه محاولة لفرض ديكتاتورية الأقلية، وقال «إذا كنا نتحدث عن أهمية الديمقراطية ووجود حكومة منتخبة، فالخروج إلى الشارع والتظاهر غير السلمي مثلما حدث هو محاولة لفرض الأقلية رأيها على غالبية الشعب اللبناني يهدم كل أسس الديمقراطية».
وانتقد رئيس لجنة الأمن القومي في مجلس الشورى تدخل بعض الدول في الشأن اللبناني، وقال «لا بد أن يتمتع القرار اللبناني باستقلالية تامة وأن يكون نابعا من داخل لبنان ولصالح الشعب اللبناني وليس لصالح أي دولة أخرى».
من جانبه، استبعد السفير عبد الرؤوف الريدي رئيس المجلس المصري للشؤون الخارجية احتمال نشوب حرب أهلية جديدة في لبنان، معتبرا أن قادة لبنان حريصون على عدم نشوب تلك الحرب. ورأى الريدي أن الحل هو تفادي الفتنة من الجانبين لأن انهيار الأوضاع ليس في صالح أي طرف داخل أو خارج لبنان، معتبرا أن الحل في «العودة للحوار والتفاوض لإيجاد مخرج من الأزمة الحالية، مع ملاحظة أن الصيغة اللبنانية دائما تقوم على الحوار».
المصدر: الشرق الأوسط: 27-01-2007.

## 20 نائباً أردنياً يشاركون في إقراره الشهر القادم: تأسيس أول منتدى برلماني إسلامي عالمي.

أسس البرلمانيون الإسلاميون من جميع دول العالم الإسلامي منتدى برلمانياً على غرار البرلمان الأوروبي والبرلمان الأورومتوسطي وجاء في مشروع القانون الذي صدر خلال اجتماع البرلمانيين في جاكرتا العام الماضي، إن العمل البرلماني المشترك هو ضرورة للنهوض بالأمة الإسلامية ورفع قيود الاستبداد والتبعية والتخلف والتجزئة عنها.
ويحتوي المشروع على اثنتي عشرة مادة وسيتم مناقشتها خلال الاجتماع الذي سيعقد في 18/كانون الثاني المقبل في "جاكرتا" ويشارك فيه نحو "20" نائباً من الأردن.
وذكر نائب إسلامي أن مشروع المنتدى تم التوافق عليه خلال الاجتماع الماضي ليكون منتدى إسلامياً دولياً يوازي البرلمانات الدولية ويعمل على توحيد رأي البرلمانيين الإسلاميين في العالم.
وجاء في المادة الأولى للمشروع إن المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين هو هيئة شعبية مستقلة عالمية تجمع البرلمانيين الإسلاميين من كل الأقطار للتنسيق والتشاور والتعاون ومعنية بالنهوض بالعمل البرلماني وتطويره وتقديم صورة حقيقية ومشرقة عن البرلمانيين الإسلاميين والتحدث باسمهم في المحافل الدولية.
وفي المادة الثانية يعمل المنتدى متعاوناً مع البرلمانات والمنظمات الدولية لبلوغ أهدافه وتنسيق الجهود التشريعية في اتجاه إصلاح القوانين بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.
وفي المادة الحادية عشرة يتشكل المؤتمر العام من جميع أعضاء المنتدى ويعقد اجتماعاته مرة كل سنتين ويختص في اعتماد الأقطار في مجلس الإدارة والموافقة على تعديلات القانون الأساسي واعتماد السياسات العامة للمنتدى.
المصدر: الديار – محمود أبو داري.

## طالب الشعوب مكافحة الاحتلال: منتدى البرلمانيين الإسلاميين يدعو إلى منهجة مكافحة الفساد

أدان المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين العنف والإرهاب أياً كان مصدره، ودعا للحوار كونه الوسيلة الفضلى للتعاطي مع الآخر أياً كان دينه أو لونه أو وطنه أو فكره كما أدان الاحتلال الأجنبي والحملات الطائفية "البغيضة" في العراق داعياً كل العراقيين إلى إدراك مخاطر المرحلة قبل فوات الأوان.

ودعا في بيانه الختامي العرب والمسلمين شعوباً وحكاماً ألا يتركوا العراق فريسة للاحتلال، والسعي للدفع نحو المصالحة الوطنية وإشراك جميع الأطراف في الحكم بتوازن، داعيا الشعوب العربية والإسلامية إلى نصرة الشعب الفلسطيني، وفك الحصار المفروض عليه، كما دعا كافة الفصائل الفلسطينية للتوحد ضد العدو الصهيوني على قاعدة الثوابت واحترام خيارات الشعب الفلسطيني.
وأكد المنتدى -المنعقد في جاكرتا في الفترة من 19-21 يناير- على الارتقاء بالأداء السياسي للبرلمانيين الإسلاميين بما ينسجم مع الأصول الشرعية الحاكمة ويحقق مصالح الأمة المتعينة.. وشدد في بيانه الختامي على المشاركة الفاعلة في العمل المنهجي ضد الفساد وسياسته وممارساته على نحو يفتح آفاق النماء والنهضة والتنمية الشاملة لمجتمعاتنا الإسلامية.
كما صدر عن المنتدى "إعلان جاكرتا" أكد فيه الإسهام في جهود الإصلاح السياسي وتطبيق الشورى والديمقراطية والتعددية والتداول السلمي للسلطة والدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان ورفع القيود عن كافة المؤسسات المدنية والمجتمعية والتوازن بين السلطات واتزان بين السلطة والمجتمع ومحاربة الفساد والحفاظ على المال العام والعمل على تطبيق قواعد الشفافية وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات العامة.
كما قرر الإعلان على الانتصار لقضايا الأمة الإسلامية القائمة على الحق والعدل من خلال الدفاع عن حقوق الأمة، والنضال الدستوري والتشريعي لتجسيد آمال الأمة وطموحات الشعوب بما يعبر عن هويتها ووفق شريعتها.
ودعا الإعلان إلى التعاون البناء والتفاعل الإيجابي على الاحترام المتبادل والتعاون لخير الإنسانية جمعاء.
وكان المؤتمر التأسيسي للمنتدى قد انتخب الدكتور عبدالمجيد المناصرة رئيساً وحسين محمد إبراهيم نائباً أول، وناصر الصانع نائباً ثانياً، ولطفي حسن إسحاق أميناً عاماً.وأوصى المؤتمر التأسيسي للمنتدى اتخاذ العاصمة الإندونيسية (جاكرتا) مقرا له.
وقد مثل اليمن في الهيئة الإدارية للمؤتمر الأستاذ زيد الشامي، عضو مجلس النواب، كما مثلها في اللجنة التنفيذية الدكتور نجيب سعيد غانم، عضو مجلس النواب، وناقش المؤتمر التأسيسي أوراق عمل عديدة قدمت إليه متعلقة بقضايا الإصلاح والديمقراطية والحريات العامة، وقضايا المرأة وإشراكها في الحياة السياسية.
جدير بالذكر أن المؤتمر التأسيسي للمنتدى انعقد تحت شعار "إصلاح سلمي وديمقراطي نحو مستقبل أفضل" افتتحه رئيس جمهورية اندونيسيا وألقى كلمة فيه بمشاركة 18 دولة وحضره أكثر من 230 عضواً.
المصدر: الصحوة نت، خاص- 2007/01/24م.

## تشارك فيه 15 دولة وينطلق الجمعة المقبل: "البرلمانيين الإسلاميين" لتعزيز الحريات وسيادة الشعوب

صرح عضو اللجنة التحضيرية للمنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين رئيس الوفد المشارك من أعضاء الكتلة النيابية لـ «المنبر الوطني الإسلامي» النائب صلاح علي بأن «المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين انبثقت فكرة إنشائه من قناعة مجموعة من النواب الإسلاميين بالعمل البرلماني المشترك والمستقل لخدمة قضايا الأمة الإسلامية والنهوض بشعوبها ضد الاستبداد والتبعية والتخلف والتجزئة، فضلاً عن المساهمة في جهود الإصلاح السياسي الرامية إلى ضمان التعددية الديمقراطية وحقوق الأقليات، وتعزيز الحريات الأساسية وحقوق الإنسان وسيادة الشعوب». وأوضح أن المنتدى سيعمل مع البرلمانات والمنظمات الدولية لبلوغ عدد من الأهداف، ولعل أهمها: تنسيق الجهود التشريعية في اتجاه إصلاح القوانين بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية السمحاء، ومواجهة ما تفرضه العولمة والضغوط الدولية من قوانين تتصادم مع أسس تعاليم الإسلام أو تضر بالمصالح الوطنية أو القومية والإسهام في جهود الإصلاح السياسي، ونشر الشورى والديمقراطية والدفاع عن الحريات وتحقيق العدالة وتدعيم جهود إرساء قواعد الحكم الرشيد». وأكد أن المؤتمر الذي تنطلق أولى فعالياته في 19 من الشهر الجاري بعقد مؤتمره التأسيسي في مقره بمدينة جاكرتا ويستمر 3 أيام تحت رعاية الرئيس الإندونيسي، ومن المتوقع أن تشارك في أعماله وفود برلمانية من 15 دولة، هي: البحرين، الكويت، اليمن، العراق، الأردن، لبنان، مصر، الجزائر، ماليزيا، إندونيسيا، فلسطين، المغرب، السعودية، إيران، وتركيا، بالإضافة إلى احتمال مشاركة وفود من جامعة الدول العربية، والبرلمان الأوروبي، والبرلمان العربي كمراقبين لأعمال المؤتمر.
وقال علي:"إن المنتدى عبارة عن هيئة شعبية مستقلة عالمية تجمع البرلمانيين الإسلاميين الحاليين والسابقين من كل الأقطار للتنسيق والتشاور، وهي معنية بالنهوض بالعمل البرلماني في العالمين العربي والإسلامي وتطويره وتقديم صورة حقيقية ومشرفة عن البرلمانيين الإسلاميين والتحدث باسمهم في المحافل الدولية".
ويتكون المنتدى - الذي تمنح عضويته بقرار من مجلس إدارة المنتدى بناءً على طلب مقدم من أي برلماني أو شوري يؤمن بأهداف المنتدى إلى الأمانة العامة سواء أكان برلمانياً حالياً أم سابقاً، على أن يسدد العضو اشتراكاً سنوياً تحدده اللائحة الداخلية للمنتدى - من 9 لجان، هي: الحريات وحقوق الإنسان، الرقابة البرلمانية، الإسلام والديمقراطية، العراق، المرأة والطفل، فلسطين، دور البرلمانات، لجنة تنسيق التشريعات وإصلاح القوانين، ولجنة القانون الأساسي.
وأكد عضو اللجنة التحضيرية صلاح علي أن المنتدى سيعمل على فتح الحوار مع الهيئات السياسية الدولية الرسمية والشعبية بشأن قضايا الإسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والسلم ومحاربة الإرهاب والتطرف وقضايا الشعوب المسلمة وسير عملية الانتخابات وغيرها من قضايا معاصرة، والانتصار لقضايا الأمة وعلى رأسها القضية الفلسطينية وتأكيد حق الشعوب في مقاومة الاحتلال، بالإضافة إلى رفض كل أشكال العنف والتطرف من أقوال وأفعال.
وتابع "سيسعى المنتدى إلى الإسهام في محاربة الفساد بكل أشكاله وفضح المفسدين، والعمل على نشر قواعد الشفافية في تسيير الشئون العامة، وتدريب البرلمانيين على أدوات الرقابة البرلمانية وفنون التشريع وتقنيات الاتصال والتعامل مع الجماهير وقيادة الرأي العام، وإدارة الحوار وإجراء البحوث، وكشف الممارسات غير المشروعة التي تمارس ضد النواب والمترشحين لبرلمانات الدول الإسلامية".
المصدر: الوسط - محرر الشئون الإسلامية.

## منتدى البرلمانيين الإسلاميين يتجه للحوار مع الغرب

شهدت العاصمة الإندونيسية جاكرتا مؤخراً المؤتمر التأسيسي للمنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين تحت شعار "الإصلاح السلمي والديمقراطي نحو مستقبل أفضل" بمشاركة برلمانيين من نحو عشرين دولة إسلامية وعربية، وافتتحه الرئيس الإندونيسي سوسيلو يوديونو.
وقال رئيس المنتدى عبد المجيد المناصرة عضو البرلمان الجزائري عن حركة مجتمع السلم: إن المنتدى ضم الإسلاميين الأكثر اعتدالاً والأكثر مصداقية؛ لأنهم منتخبون من شعوبهم.

وأضاف "أن البرلمانيين سيتحركون في الفترة القادمة على عدة جبهات أولها التعريف بهذا المنتدى وإزالة حالة الخوف من وصول رسائل خاطئة للبعض حول أهدافنا".
وثانيها جبهة الحوار مع الغرب، وسيكون للمنتدى دور بتعريف الغرب بحقيقة الإسلام وحقيقة الإسلاميين، ونطمئن الأطراف كلها أن الإسلاميين عندما يمارسون العمل البرلماني والسياسي ويمارسون الحكم فسيكون ذلك وفقاً لرؤية ديمقراطية تكفل مصالح الناس في ظل القيم المشتركة للإنسانية جمعاء.
وقال مناصرة: يجب أن يفرق الناس بين المسلمين المعتدلين وبين كثير من ممارسات العنف التي تلصق بهم، ونحن نقول: إن من يكون صاحب مصداقية أكبر في التحدث باسم الإسلام والمسلمين هو من انتخبه الشعب بهذه الصفة.
وأوضح أن فكرة تأسيس المنتدى تبلورت من خلال لقاءات كان يعقدها برلمانيون إسلاميون على هامش الاجتماعات والمؤتمرات الدولية والإقليمية التي يشاركون بها، مشيراً إلى أنهم ليسوا بديلاً لأحد ولا تابعين لأحد، وإنما يطرحون أنفسهم وفق رؤية تعاونية مع الآخر.
المصدر: المجتمع: 17-02-2007م.

# فهرس الكـــتاب


**تقديم** ..... 2
**ميلاد المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين** ..... 3

**الجلسة الافتتاحية**

كلمة **لطفي حسن إسحاق** رئيس اللجنة المشرفة .....
كلمة **عبد المجيد مناصرة** رئيس الهيئة التنفيذية التأسيسية .....
كلمة رئيس الجمهورية الإندونيسية **سوسيلو بامبانغ يودهويونو** .....
كلمة ممثل الوفود المشاركة (ألقاها ممثل وفد فلسطين أ.عبد الرحمن زيدان) .....

**أوراق العمل**

أولويات الإصلاح السياسي ..... أحمد الدان (الجزائر)
الديمقراطية والنضال السلمي ..... نجيب غانم (اليمن)
قضايا الأمة الإسلامية ودور البرلمانيين الإسلاميين ..... عيسى ماجد الشاهين (الكويت)
الحوار مع الآخر ..... عبد اللطيف عربيات (الأردن)
الصعود السياسي للتيارات الإسلامية في البلدان العربية ..... محمد البلتاجي (مصر)

**لجان المؤتمر**

ورقة أولية حول عمل اللجان .....
الرقابة البرلمانية .....
دور البرلمانات في التنمية الاقتصادية .....
تنسيق التشريعات وإصلاح القوانين .....
القانون الأساسي .....
القدس .....
حال الأمة .....

**ندوة: "نماذج الديمقراطية والمشاركة والإصلاح في بعض الأقطار"**

نموذج الجزائر ..... فريد هباز
البيان الختامي .....
إعلان جاكرتا .....
القانون الأساسي .....
بطاقة الانتساب .....
المؤسسون .....
التغطية الإعلامية للمؤتمر التأسيسي في مختلف وسائل الإعلام .....